

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتب الدراسات العليا والتدريب

قسم التمويل والمصارف

أثر استثمارات مصرف الصحاري على ربحيته

«دراسة تحليلية خلال الفترة من (1999-2019)»

**Impact of SAHARA Bank Investments on its profits Analytical study
for the period from 1999 to 2019**

قدمت استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في التمويل والمصارف

إعداد الطالبة ملاك محمود الزروق

إشراف الدكتور أحمد محمد فرحات

ربيع 2022

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق
، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم
يعلم.)

صدق الله العظيم

سورة العلق / الآية (5)

الاهداء

إهداء إلى تلك المرأة العظيمة التي مررت وعلمت التي لطالما نظرت لعينيها لاسند
منها قوتي لإكمال مسيرتي العلمية تقف كلماتي عاجزة عن شكرك إلى أمي
الحنونة والغالية، إلى الأسناد عز الدين عقيل، وإلى مصدر سعادتي اخواني و
اخواتي وإلى كل أهلي وأصدقائي وأحبائي.

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل الذي وفقني في اتمام هذا البحث العلمي والذي اهتمنا بالصحة
والعافية والعزيمة فالحمد لله جدا كبيرا.

اقتدم بخزير الشكر والتقدير الى الدكتور أحمد محمد فرحات والدكتور فنجي
جماعة الزغداني على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهبت في
إثراء موضوع البحث من جوانبه المختلفة فنسأل الله أن ينعم عليه بالصحة والعافية
والنجاح الدائم.

كما اقتدم بالشكر إلى الدكتور إبراهيم عيسى لمساعدته لي في التحليل
الإحصائي، وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
وأخيرا اقتدم بالشكر لكل من ثمني لنا النوفيق والنجاح وقدم لي يد العون من
قريب أو بعيد لإجازة هذه الرسالة.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر استثمارات مصرف الصحاري علي ربحيته خلال الفترة (1999_2019)، حيث أعتد علي دراسة سلوك المتغير التابع لقياس الربحية بمؤشرين: معدل العائد علي الموجودات، ومعدل العائد علي حقوق الملكية، وإن هذا المقياس مشترك بين الدراسات السابقة والتي كانت تعتبره كمحدد رئيسي لقياس الربحية، حتى وإن استخدمت مقياس اخر للربحية معه حيث أن هذه النسبة تعكس مدى قدرة المصرف علي توليد الأرباح من الأصول المستثمرة، في المتغيرات المستقلة المتمثلة: في حجم استثمارات طويلة الأجل وحجم الاستثمارات قصيرة الأجل، وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية، وتم احتساب النسب من خلال القوائم المالية، وتم معالجة البيانات وقياس العلاقة من خلال المنهج الوصفي التحليلي وقد تم الاعتماد علي الأسلوب الاحصائي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة، وقد توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلي نتائج أهمها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استثمارات مصرف الصحاري (استثمارات قصير الأجل، واستثمارات طويلة الأجل، والقروض والتسهيلات الائتمانية)، علي ربحيته مقاسة (بمعدل العائد علي الموجودات).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية علي استثمارات مصرف الصحاري (استثمارات قصير الأجل، واستثمارات طويلة الأجل، والقروض والتسهيلات الائتمانية) علي ربحيته مقاسة (بمعدل العائد علي حقوق الملكية).

وقد أوصت الدراسة: بضرورة قيام المصرف برسم سياسة استثمارية وائتمانية رشيدة قائمة علي التحليل والتنبؤ المالي والتخطيط المالي بحيث تمكن المصرف من تحقيق أهدافه.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	ر.م
	الإقرار	-
	الاعتماد	-
أ	الآية	-
ب	الإهداء	-
ج	الشكر والتقدير	-
د	المستخلص	-
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة		
13	المقدمة	1-1
17	الدراسات السابقة	2-1
22	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	3-1
23	مشكلة الدراسة	4-1
23	أهمية الدراسة	5-1
24	أهداف الدراسة	6-1
25	فرضيات الدراسة	7-1
25	منهجية الدراسة	-
26	نموذج الدراسة	-
27	حدود الدراسة	-
28	متغيرات الدراسة	-
الفصل الثاني : أساسيات الاستثمار والربحية في المصارف التجارية		
31	المبحث الأول : ماهية الاستثمار بالمصارف التجارية	1-2
31	مفهوم الاستثمار المالي والاقتصادي والمحاسبي	1-1-2
32	تعريف الاستثمار	2-1-2
33	أهمية الاستثمار	3-1-2
34	أهداف الاستثمار	4-1-2
35	خصائص الاستثمار	5-1-2

36	العوامل المؤثرة على الاستثمار	6-1-2
37	مقومات الاستثمار	7-1-2
40	المبحث الثاني محددات ومجالات وأدوات الاستثمار	2-2
40	محددات الاستثمار	1-2-2
41	مجالات الاستثمار	2-2-2
44	أدوات الاستثمار	3-2-2
47	أدوات الاستثمار المالي (قصير الأجل وطويل الأجل)	4-2-2
62	سياسة الإقراض والاستثمار بالمصارف التجارية	3-2
63	أهمية الإقراض	1-3-2
63	مكونات سياسة الإقراض	2-3-2
65	العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض	3-3-2
72	سياسة الاستثمار في المصارف التجارية	4-2
74	العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في المصارف	1-4-2
الفصل الثالث: معايير قياس الربحية في المصارف التجارية		
77	المبحث الاول: مفهوم الربحية الاقتصادي والمحاسبي والمالي	1-3
78	تعريف الربحية	2-3
79	أهمية الربحية في المصارف التجارية	3-3
80	وسائل تعظيم الربحية في المصارف التجارية	4-3
81	المبحث الثاني: قرارات تحقيق الربحية في المصارف التجارية	5-3
82	معايير قياس الربحية في المصارف التجارية	6-3
88	مفهوم وطبيعة الإدارة الربحية	7-3
الفصل الرابع: الجانب العملي		
92	المبحث الاول: نبذة عن مصرف الصحاري	1-4
94	أساليب تحليل البيانات	1-1-4
101	المبحث الثاني: البيانات المجمعة حول متغيرات الدراسة.	2-4
103	اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري علي معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية .	1_2_4
105	اختبار الفرضية الرئيسية.	2-2-4
113	اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري علي معدل العائد علي الأصول.	3_2_4

113	اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على معدل العائد على الأصول.	4_2_4
119	اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل على معدل العائد على الأصول.	5_2_4
125	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بأثر إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الأصول.	6_2_4
130	اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية	3-4
139	اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على معدل العائد على حقوق الملكية	1-3-4
145	اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل على معدل العائد على حقوق الملكية	2-3-4
151	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بأثر إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية	3-3-4
158	المبحث الثالث : النتائج والتوصيات	4_4
158	النتائج	1-4-4
160	التوصيات	2_4_4
164	المراجع	
176	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	ص
1	يبين استثمارات وارباح المصرف	14
2	متغيرات الدراسة	101
3	البيانات الممعة حول استثمارات مصرف الصحاري كمتغيرات مستقلة على ربحته المتمثلة في (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية).	103
4	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل .	105
5	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	106
6	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)	108
7	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)	109
8	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	111
9	نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)	112
10	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل	113
11	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	114
12	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)	115
13	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)	116
14	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	117
15	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل	119

120	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل	16
121	جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)	17
121	اختبار معنوية معامل الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)	18
123	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	19
124	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)	20
125	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية	21
126	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)	22
127	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)	23
128	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	24
130	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل.	25
132	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و إجمالي استثمارات مصرف الصحاري	26
134	جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)	27
135	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)	28
137	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	29
138	نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)	30
139	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل	31
140	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	32
141	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).	33
142	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)	34
143	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	35
145	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع	36

	و(إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل	
146	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل	37
147	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)	38
148	اختبار معنوية معامل الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)	39
149	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	40
151	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)	41
152	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية	42
153	تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)	43
154	اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)	44
155	نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة	45

فهرس الأشكال

ص	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	منحنى استثمارات مصرف الصحاري خلال الفترة من 1999 إلى 2019	1
25	نموذج الدراسة	2
37	منحنى تفضيل الاستثمار	3
69	اجراءات منح القروض وتحصيله	4
110	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	5
117	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	6
122	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	7
128	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	8
136	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	9
142	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	10
149	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	11
155	التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة	12

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 الدراسات السابقة

3-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

4-1 مشكلة الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 أهداف الدراسة

7-1 فرضيات الدراسة

8-1 منهجية وعينة الدراسة

9-1 نموذج الدراسة

10-1 حدود الدراسة

11-1 متغيرات الدراسة

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

يواجه القطاع المصرفي ليبييا خلال هذه المرحلة تحديات عدة، منها ما هو محلي، ومنها ما هو عالمي، فالتحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وإعادة هيكلة الاقتصاد، والتوجه نحو دفع القطاع الأهلي للمشاركة في النشاط الاقتصادي، تفرض على الجهاز المصرفي إيجاد الآليات والأدوات المناسبة للمساهمة في إنجاح هذه التحولات.

وتبرز أهمية المصارف التجارية من خلال الدور التي تقوم به في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، التي تتولى تمويلها من خلال عملية الاقراض إلى مؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات متميزة ولتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها.⁽¹⁾ وتعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية الوحيدة التي تحتفظ بودائع ويمكن السحب عليها عند الطلب الأمر الذي يزيد من كمية وسائل الدفع مما يعني بإمكان المصارف التجارية أن تزيد أو تنقص من عرض النقد، وذلك حسب التوسع في حجم الائتمان وهذا يعتبر من أهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها كمؤسسات مالية مصرفية.⁽²⁾

والربط الأساسي للمصارف التجارية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة من خلال تقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود ولما لها من تأثير في السياسة الاقتصادية للدولة.⁽³⁾

ويتطلب هدف الربحية في الإدارة المالية ترتيب وتنظيم مصادر واستخدامات أموال المنشأة وبالطريقة التي تمكن من الحصول علي شبه عائد علي الأموال المستثمرة لا تقل عن شبه العائد الذي يمكن تحقيقه من الاستثمارات البديلة.⁽⁴⁾

(1) فلاح حسن الحسيني ، مؤيد الدوري، ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، 2003 ص33. عمان، الاردن.

(2) جميل السعودي ، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة ، المنهل، 2014 ص 37.

(3) ميرندا زغول رزق ، النقود والبنوك، جامعة بنها التعليم المفتوح، مصر، موقع النشر نور ، 2009 ص 116

(4) منير إبراهيم هندي، إدارة الاستثمار في أسواق راس المال، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2003 ص 26

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال بشكل أرباح متراكمة ، ويقوم النظام المصرفي السليم على إكثار المصادر الربحية وذات رأس المال الكافي.

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة فيما بينها في كافة المجالات حيث تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض تسعي المصارف التجارية على جني الأرباح المعقولة تعد الربحية مؤشرا للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته مما تقدم سوف يتم دراسة أثر الاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته⁽¹⁾.

يعتبر الاستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية، عن طريق التوجيه الى الاستثمارات الاجنبية و التفتح على رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس نجد إن الاستثمار بمثابة الاداة والركيزة الأساسية لاقتصاد متطور و ناجح.

وتقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات لعملائها مقابل فائدة ربوية محددة مقدماً. أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

الدراسة الاستطلاعية:

قام المصرف الصحاري خلال فترة الدراسة الممتدة من 1999 - 2019م باستثمارات عديدة في حجم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وتشمل (سندات الخزنة العامة ، ودائع الأجل ، ودايع لدى مصرف ليبيا المركزي ، وشهادات الإيداع) وحجم الاستثمارات طويلة الأجل وتشمل والمساهمات بالصافي ، تمويلات إسلامية) وإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية ، وقد بلغ متوسط هذه الاستثمارات خلال فترة الدراسة 489,655,815.2 مليون دل . وايضاً بلغ متوسط معدل العائد على الاصول 0.46% ويعتبر منخفض، وأقل من تكلفة الحصول على

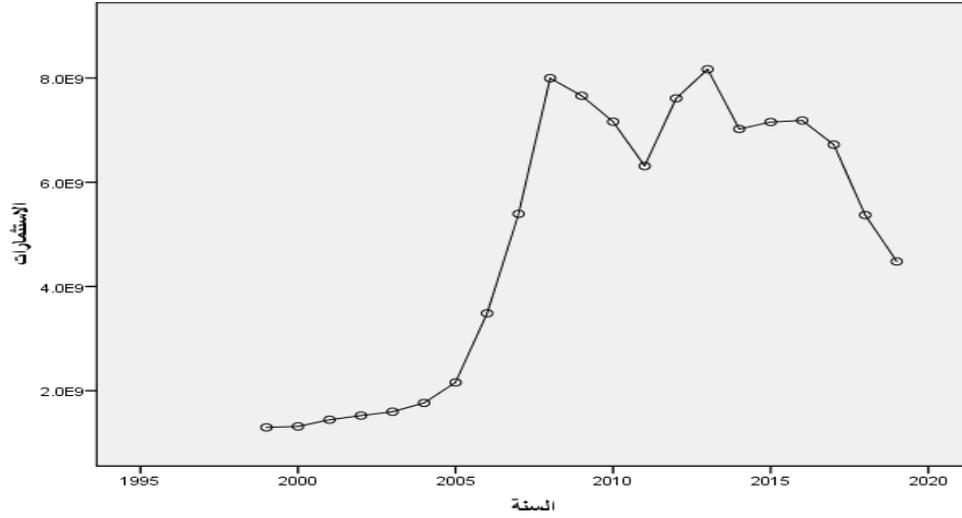
(1) بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (2001،1997) دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيدي ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ص 4-5.

الأموال كما بلغ معدل العائد علي حقوق الملكية 10.34% وهو مرتفع نسبيا ويرجع ذلك بسبب انخفاض ملائمة رأس المال والجدول التالي يوضح استثمارات وربحية المصرف:

((جدول (1) يبين استثمارات وارياح المصرف خلال الفترة من 1999 - 2019))

ربحية المصرف		الاجمالي الاصول	الاجمالي حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	الاستثمارات (شهادة الإيداع ومساهمات وقروض وتمويلات إسلامية)	السنوات
معدل العائد على حقوق الملكية %	معدل العائد على الاصول %					
8.82	0.76	1,784,675,631	153,879,081	13,566,954	1,296,257,222	1999
8.48	0.76	1,841,276,968	164,924,999	13,985,918	1,315,606,399	2000
7.90	0.72	1,951,788,537	179,058,219	141,476,86	1,444,374,407	2001
7.43	0.67	2,160,467,016	193,429,794	14,371,575	1,523,910,290	2002
10.93	1.03	2,199,155,476	208,175,782	227,459,88	1,597,481,040	2003
7.69	0.70	2,470,771,606	225,521,244	173,454,62	1,766,474,785	2004
9.09	0.70	2,22,935,61	245,314,087	222,935,61	2,159,740,535	2005
13.00	0.60	5,319,561,447	245,977,324	31,987,346	3,485,270,568	2006
12.60	0.52	9,654,985,390	401,375,301	50,587,977	5,394,832,386	2007
52.92	1.15	19,357,352,622	419,809,728	222,146,614	7,997,479,593	2008
5.07	0.11	19,282,342,755	402,311,060	20,411,332	7,659,307,208	2009
5.61	0.13	17,629,504,039	410,164,759	23,017,700	7,161,329,662	2010
18.90	0.39	16,900,340,595	344,964,843	(65,199,916)	6,311,196,546	2011
8.43	0.15	17,750,501,298	318,152,060	(26,812,783)	7,610,446,051	2012
10.84	0.31	11,792,898,897	339,723,714	36,834,238	8,168,476,416	2013
8.56	0.31	10,204,691,997	371,512,828	31,789,115	7,022,262,826	2014
2.16	0.07	10,888,262,514	363,658,035	(7,854,793)	7,155,973,149	2015
3.05	0.09	12,085,196,489	375,097,396	11,439,361	7,185,021,157	2016
7.70	0.25	12,591,530,789	406,387,206	31,289,810	6,721,514,393	2017
6.09	0.20	13,060,223,095	432,746,727	26,359,521	5,370,749,498	2018
1.90	0.07	12,546,650,152	441,145,990	8,399,263	4,480,017,091	2019

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (أعداد متفرقة)



الشكل رقم (1) منحنى استثمارات مصرف الصحاري خلال الفترة من 1999 إلى 2019

وكان متوسط استثمارات وارباح المصرف خلال فترة الدراسة:

$$\text{متوسط الاستثمارات} = \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددها}} = \frac{1.028277212}{21} = 489,655,815.2 \text{ مليون د. ل}$$

$$\text{ومتوسط العائد على الأصول} = \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددها}} = \frac{9.6900}{21} = 0.4614 \cong 0.46\%$$

$$\text{متوسط العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددها}} = \frac{217.1700}{21} = 10.3414 \cong 10.34\%$$

من خلال الدراسة الاستطلاعية يتضح الاتي:-

- أن المصرف يعاني من مشكلة انخفاض الأرباح بالرغم من ارتفاع حجم استثماراته .
- كان متوسط العائد على الأصول = 0.46% ويعتبر منخفض ومتوسط العائد على حقوق الملكية = 10.34% وهو مرتفع نسبياً ومتوسط حجم استثماراته 489,655,812.2 مليون دينار.

2-1 الدراسات السابقة:

1.2.1 الدراسات العربية:

1- دراسة رقية (2013م):

بعنوان (تقييم الاداء المالي لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية دراسة تحليلية خلال الفترة من 2007 – 2011 م).⁽¹⁾

وهذفت هذه الدراسة الى الاهداف التالية:

التعرف على مستوى الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة وذلك من خلال مؤشرات السيولة والربحية والملاءة والتوظيف والفشل، وتقييم السياسات المالية المتبعة من قبل ادارة المصارف والتعرف على كيفية توظيف الموارد المالية في البنوك العامة والخاصة .

كما خلصت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها :-

إن المصرفين محتفظان بفائض سيولة زائدة عن الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية التي يقررها مصرف ليبيا المركزي و هذا الفائض يعتبر تعطيل جزء من موارد المصرفين للأصول لا يتولد عنها عائد أو عائدها منخفض أي ارتفاع هامش الأمان للمصرفين فيما يخص السيولة وهذا على حساب معدل العائد .

فيما يخص نسبة حقوق الملكية إلي الأصول الخطرة و هي 12% حيث نجد أن معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة لمصرف الصحاري لم تقل خلال فترة الدراسة عن 20.84% أي بزيادة قدرها 8.85% و مصرف التجارة و التنمية لم تقل خلال فترة الدراسة عن 19.07% أي بزيادة قدرها 7.07% عن معدل بازل .

(1) رقية سعد مصباح تقييم الاداء المالي لمصرف الصحاري والتجارة والتنمية الفترة (2007-2011)، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية، 2013.

أما بخصوص معدل توظيف مصرف الصحاري و مصرف التجارة و التنمية لمواردها نجد انخفاض معدل توظيفهما لموارد هما حيث بلغ متوسط هذا المؤشر بالنسبة لمصرف الصحاري 36.17% تقريباً إلا أن معظم توظيفاته هي قروض و بلغ متوسط هذه القروض 31.02% أما الاستثمارات فبلغ متوسطها 5.15% أما مصرف التجارة و التنمية حيث بلغ متوسط هذه القروض 12.46% أما الاستثمارات فبلغ متوسطها تقريباً 2.90% ان المصرفين لم يختلفوا في السياسة المتبعة بخصوص توظيفاتهم لمواردهما.

2- دراسة علي عمران :

بعنوان (الهيكل التمويلي وأثره على ربحية الشركات المعدنية والكيمياوية، الأردن)⁽¹⁾

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في قبول فرضيتي الدراسة والتي تنص على الآتي:-

-يوجد أثر لقرارات التمويل طويلة الاجل على الربحية.

-توجد علاقة بين كفاءة الادارة في استخدام الاموال المتاحة وربحية الشركات.

وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج تتخلص في وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين قرارات التمويل طويلة الاجل وربحية الشركات موضوع الدراسة.

3- دراسة أحلام عبد المولى (2021):

بعنوان:(أثر الهيكل التمويلي على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية عن مصرف الصحاري خلال الفترة (1990-2014))⁽²⁾

(1) علي عمران طالب رسالة ماجستير بعنوان الهيكل التمويلي وأثره على ربحية الشركات المعدنية والكيمياوية، الأردن .
(2) أحلام عبد المولى حسن السفاف ، (دراسة بعنوان أثر الهيكل التمويلي على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية عن مصرف الصحاري خلال الفترة، رسالة ماجستير جامعة طرابلس، 2020-2021.

حيث تهدف الدراسة بشكل رئيسي على قياس أثر الهيكل التمويلي على ربحية مصرف الصحاري.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ما يلي :-

- تعد كلا من (الربحية، السيولة، الدخل المتوقع، درجة المخاطرة ، معدل النمو ، حجم المؤسسة المصرفية) أحد أهم أسس ومحددات بناء الهيكل التمويلي .

- من خلال التحليل المالي للدراسة يلاحظ تذبذب كل من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الالتزامات قصيرة الأجل تارة بالزيادة وتارة بالانخفاض في أغلب سنوات الدراسة.

- يلاحظ وجود تذبذب واضح في حقوق الملكية خلال الفترة (2011- 2014) بسبب خروج الشريك الاجنبي وفك ارتباط الشراكة.

4- دراسة ميسون سعد (2020) :

بعنوان: (أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية للفترة (2008-2018) ⁽¹⁾).

إن هدف الدراسة هو التعرف على مستوى التسهيلات وأثرها على الربحية المصارف في الاردن على مدى الاعوام (2008-2018) حيث اتخذت من حجم التسهيلات متغير مستقلا ومن الربحية متغير تابعا يعبر عنها بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وكانت المصارف التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا هي العينة التي غطتها الدراسة، واتبعت عدة أساليب احصائية لمعالجة البيانات مثل برنامج (SPSS) والانحدار

(1) ميسون سعد العماد ، أثر التسهيلات الائتمانية على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية للفترة، رسالة ماجستير الجامعة الاردنية، 2020.

البسيط، وتبين من خلالها ان هناك اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي على ربحية البنوك بالأردن .

توصلت الدراسة الي وجود أثر ذو دلالة احصائية للتسهيلات الائتمانية علي ربحية المصارف الاردنية ،وهذه النتيجة منطقية وتتوافق مع التوقعات الاقتصادية والمالية ،وترى الباحثة ان توسع المصارف في منح التسهيلات سيرفع ربحيتها وتبين وجود أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية علي معدل العائد علي الأصول في المصارف الأردنية ،ويترتب علي زيادة حجم الائتمان زيادة العائد علي الاصول ،ما يؤكد زيادة كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وهناك وجود اثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية علي معدل العائد علي حقوق الملكية ،وهذا يعكس مدي نجاح الادارة في استغلال مصادر الأموال الداخلية في تحصيل مكاسب ،ويعبر عن زيادة العائد بالنسبة للمساهمين .

5- دراسة ابتسام منصور (2015):

بعنوان : (أثر منح الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية) (1).

هدفت الدراسة عملية منح الائتمان والدراسة التي تجرى على طلبات التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري الوطني، باعتبارها أداة هامة تساعد على تخفيض الخسائر، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ما يلي :-

- ضعف اهتمام المصرف بالبرنامج البحثية أو الدراسات المتخصصة أو وضع تصورات في المجال رسم سياسة ائتمانية والاستشارية لتوظيف الأموال واستثمارها خاصة في ظل التطورات الاقتصادية المالية الحديثة .
- تؤكد نتائج تحليل البيانات أن الغالبية العظمى من أفراد العينة ترى أن الائتمان المصرف يسهم إيجابيا في التأثير على ربحية المصارف التجارية، وأن معدل العائد على

(1) ابتسام منصور ابراهيم، أثر منح الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية، رسالة ماجستير جامعة طرابلس، 2015، .

حقوق المساهمين يعتبر مؤشرا رئيسيا يتم استخدامه في تقييم الاعداد المالي للمصارف التجارية.

6- دراسة باسل جبر حسن ابو زعيتر:

بعنوان: (العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين) (1)

وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج أهمها :-

- هناك علاقة عكسية بين (نسبة المخصص الخاص الى اجمالي التسهيلات والربحية) بمقاييسها (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حقوق الملكية) فكلما انخفضت المخصصات الخاصة ، كلما أدى ذلك الى زيادة الربحية، والعكس صحيح ، وانخفاض المخصصات الخاصة يأتي بدرجة أولى من تحصيل الديون متعثرة سابقا، وعدم التعثر مدينين آخرين جدد .
- وجود علاقة طردية بين(عمر المصرف) و (الربحية)مقاسه .(بمعدل العائد على الموجودات) .
- وجود علاقة عكسية بين (نسبة السيولة النقدية) و (الربحية) مقاسه .(بمعدل العائد على الموجودات) .
- وجود علاقة طردية بين كل من (صافي الفوائد ، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع) ، والربحية بمقاييسها (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حقوق الملكية).

(1) باسل جبر حسن ابو زعيتر ، دراسة بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير جامعة فلسطين، 2015م.

7-دراسة نجوى مختار البدرى

بعنوان: (التمويل المصرفي للمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي) (1).

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وكفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف وأثرها على أرباح بنك التضامن الإسلامي للفترة من 2008-2014م وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نظام التمويل بصيغة المشاركة نظام كفاء يؤثر تأثير واضح في حجم الاستثمار في البنك.
- نظام التمويل بصيغة المشاركة يؤثر في ربحية المصارف، يحتوي التمويل للمشاركة على مخاطر متعددة منها ما هو متعلق بالعملية ومنها ما هو متعلق بنوع النشاط الاقتصادي ومنها ما هو متعلق بالظروف العامة وأخيرا ما هو متعلق بالعمل والمال ولكنها مخاطر بنسبة قليلة لا تذكر.

وعلى ضوء النتائج توصلت الباحثة الى عدة من التوصيات من أهمها :-

لابد من القيام بدراسة المشاريع جيد والاستعانة بالخبراء في مجالات دراسة الجدوى قبل الدخول في عمليات التمويل، تفعيل دور البنك المركزي في احكام الرقابة الشرعية والصرفية بغرض تقويم تصويب الأداء بصورة مستمرة، ضرورة الأخذ بالمصارف الإسلامية بمبدأ الجودة الشاملة من خلال تدريب العاملين بالجهاز المصرفي فقها وعلميا لمواجهة العولمة الغازية في البلاد .

(1) نجوى مختار البدرى جبريل، دراسة بعنوان التمويل المصرفي للمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م.

3-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

وأهم ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة: بين الجدول رقم (1) أهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

المصارف الخاصة وتوضيح افضلهم المتمثل في بمعدل العائد على الموجودات ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE

الدراسات باللغة العربية		
عنوان الدراسة	موضوع اهتمام الدراسات السابقة	ما يميز الدراسة الحالية
• رقية سعد مصباح (2013)	اهتمت الدراسة بدراسة تقييم أداء المالي المصرفي مقارنة بين المصرف الصحاري مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة من (2007-2011) توضح العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية تتناول معظم الجوانب المتعلقة بالسيولة والربحية.	توضح الدراسة بيان مفهوم أثر الاستثمار علي ربحية مصرف الصحاري وما يميز دراستي أنها تتناول دراسة مصرف واحد لمدة زمنية 1999-2019 تعتبر أطول مدة زمنية بين كل الدراسات السابقة وتتناول معظم الاستثمارات قصيرة الأجل و طويلة الأجل والقروض والتسهيلات الائتمانية وبيان اثرها علي الربحية
• أحلام عبد المولي حسن السفاف	تناولت الدراسة أثر هيكل التمويل علي ربحية مصرف الصحاري خلال الفترة الدراسة (1990-2014)	تناولت الدراسة كل من أثر الاستثمار علي الربحية بمصرف الصحاري خلال الفترة الدراسة (1999-2019).
• ميسون سعد العمدة (2020)	اهتمت الدراسة بالتعرف علي أثر التسهيلات الائتمانية وأثرها علي الربحية المصارف في الاردن خلال الفترة (2008-2018) استخدمت الدراسة متغيرين لقياس اداء المصرف معدل العائد علي الموجودات ومعدل العائد علي حقوق الملكية	تساهم هذه الدراسة باثر الاستثمار مصرف الصحاري علي ربحية خلال الفترة باعتماد عدد من المتغيرات (قيمة الموجودات ، وحقوق الملكية)
ابنسام منصور إبراهيم (2015)	دراسة عن مصرف التجاري وركزت عنها اثر منح الائتمان المصرفي في ربحية المصارف	اهتمت الدراسة عن مصرف الصحاري وتركزت عن أثر الاستثمار علي الربحية .
• باسل جبر حسن أبو زعيتر (2004)	أهتمت الدراسة بتحديد اهم العوامل التي تأثر في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة الدراسة (1997-2004)	اهتمت الدراسة تحديد الانشطة التي تؤثر علي الربحية لتقييم أداء المصرف وعلى نطاق واسع جداً وهما نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية والتركيز باثر الاستثمار علي ربحية
• نجوي مختار البدري جبريل (2016)	تناولت الدراسة علي طبيعة وكفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف وأثرها علي أرباح مصرف التضامن الإسلامي خلال الفترة الدراسة (2008-2014)	تناولت الدراسة عن مصرف الصحاري وركزت عن أثر الاستثمار علي الربحية خلال الفترة الدراسة ونلاحظ ان هناك انخفاض أرباح المصرف بالرغم من ارتفاع حجم استثماراته .
• علي عمران طالب	تناولت الدراسة الهيكل التمويلي وأثره علي ربحية الشركات المعدنية والكيماوية في الأردن	اهتمت الدراسة جانب الربحية لكونه مقياس للحكم على كفاءتها وفعاليتها، وتعد هذه الدراسة في ليبيا: من أهم مؤشرين للربحية لقياس أداء إدارة المصرف مقياساً لكفاءتها ومدى قدرة المصرف على توليد الأرباح .

وعليه فإن هذه الدراسة تتفرد بدراسة أثر الاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته وذلك فهي تختلف من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب أخرى مختلفة كما يبين من الجدول أعلاه.

4-1 مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية يتبين أن المشكلة تتمثل في انخفاض أرباح المصرف خلال فترة الدراسة بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات، ومن هنا تطرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

ما أثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على الاصول ؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية الآتية :-

- ما أثر الاستثمارات المالية القصيرة الأجل (سندات الخزانة العامة ، ودائع لدى مصرف ليبيا

المركزي ، ودائع الأجل ، شهادات الايداع) على معدل العائد على الاصول ؟

- ما أثر الاستثمارات المالية الطويلة الأجل (المساهمات بالصافي والتمويلات الإسلامية) على

معدل العائد على الاصول ؟

- ما أثر إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الاصول ؟

السؤال الثاني:

ما أثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية ؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر الاستثمارات المالية القصيرة (سندات الخزانة العامة ، ودائع لدى مصرف ليبيا

المركزي ، ودائع الأجل ، شهادات الايداع) على معدل العائد على حقوق الملكية ؟

- ما أثر الاستثمارات المالية الطويلة الأجل (المساهمات بالصافي والتمويلات الإسلامية) على

معدل العائد على حقوق الملكية ؟

- ما أثر إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية ؟

5-1 أهمية الدراسة:

- المساهمة في حل مشكلة ربحية المصرف وقلة الاستثمارات وشركات ومؤسسات الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .
- تساعد هذه الدراسة في تطبيق المفاهيم العلمية لربحية المصرف في حل المشاكل العملية لزيادة استثمارات وارباح المصرف محل الدراسة .
- تساعد هذه الدراسة على حقل خبرة الطالب ورفع خبرته البحثية والتحليلية في مجال تخصصه وعمله لصالح المؤسسة التي تعمل به تنمية اقتصاد البلاد .

6-1 أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي الأول: قياس أثر الاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (معدل العائد على الأصول) ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:
- ما أثر الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول).
- ما أثر الاستثمارات المالية طويلة الأجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول) .
- ما أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول) .
- الهدف الرئيسي الثاني : قياس أثر الاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (معدل العائد على حقوق الملكية) ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- ما أثر الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية).

- ما أثر الاستثمارات المالية طويلة الأجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية) .

- ما أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية) .

الهدف الثالث: تحاول الباحثة تقديم توصيات لحل المشكلة محل الدراسة.

7-1 فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات العلمية الآتية:

1.7.1 الفرضية الرئيسية الاولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (معدل العائد على الأصول) .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمارات المالية قصيرة الاجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول).

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمارات المالية طويلة الاجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول)

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على الأصول).

2.7.1 الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (العائد على حقوق الملكية).

و يتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمارات المالية القصيرة الاجل على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمارات المالية الطويلة الاجل على ربحية المصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية).

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية مصرف الصحاري (معدل العائد على حقوق الملكية).

8-1 منهجية وعينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي قياس أثر الاستثمارات على ربحية المصرف وذلك من خلال :

- تحليل البيانات المالية بالقوائم المالية بالمصرف باستخدام التحليل المالي بالنسب المالية ذات العلاقة بالاستثمارات والربحية .

- قياس أثر الاستثمارات على الربحية من خلال نماذج قياسية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) .

1.8.1: مجتمع الدراسة:

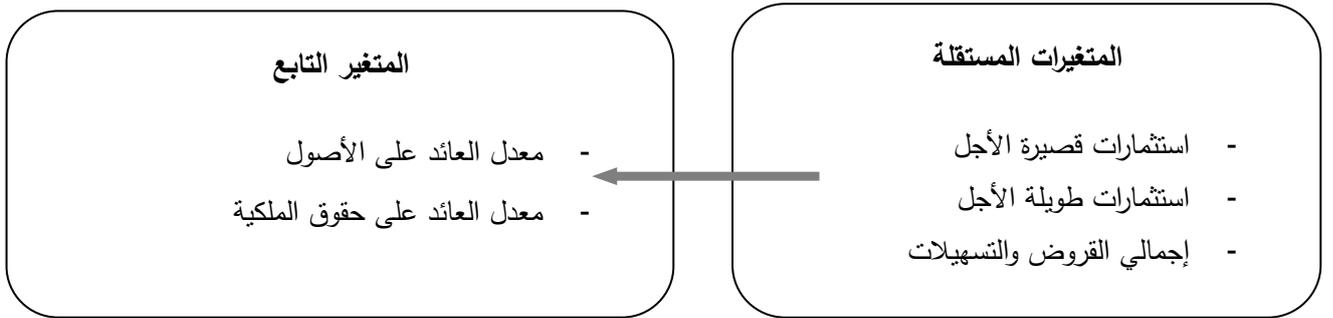
يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

2.8.1: عينة الدراسة

تتمثل في مصرف الصحاري وسبب اختياري لمصرف الصحاري لتوفر البيانات المتمثلة في القوائم المالية للمصرف ولقد واجهت الباحثة صعوبات في عدم توفر القوائم المالية لمجتمع الدراسة.

9-1 نموذج الدراسة:

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية استندت الباحثة في تصميم النموذج الخاص بالدراسة الحالية على الدراسات السابقة⁽¹⁾ حيث يوضح المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في الاستثمارات القصيرة الاجل، والاستثمارات الطويلة الاجل، والقروض والتسهيلات الائتمانية، وقياس أثرها بالاعتماد على نسب الربحية كمتغير تابع معتمد بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يوصلنا إلى أهداف الدراسة⁽²⁾.
الاقتصادية والظروف السياسية والامنية والكفاءة الإدارية وغيرها.



شكل (2) نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

(1) رامي أكرم مزيق، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2014 ص 23
(2) هبة محمد سعيد عبد الفتاح، العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن، رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط 2014 ص 7.

10-1 حدود الدراسة:

بسبب أهمية الدراسة وخصوصية الموضوع التي يتم دراسة فقد كانت هناك بعض حدود للدراسة في حقل العمل المتمثل بعينة الدراسة وبسبب خصوصية وسرية العمل المصرفي تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1.10.1 الحدود المكانية للدراسة: تركزت الدراسة على إدارة مصرف الصحاري بكافة فروعها (القوائم المالية المجمعة).

2.10.1 الحدود الزمنية للدراسة: وهي المدة الزمنية التي جرت فيها الدراسة من عام 1999 إلى عام 2019 بمصرف الصحاري .

3.10.1 حدود الموضوع: تم الاختصار على دراسة تأثير المتغيرات الداخلية المتمثلة في أثر استخدامات أصول مصرف الصحاري على ربحيته دون غيرها من المتغيرات مثل: الحالة الاقتصادية والظروف السياسية والأمنية والكفاءة الإدارية وغيرها.

11-1 متغيرات الدراسة :

1.11.1 المتغيرات المستقلة:

- إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (سندات الخزنة العامة + ودائع الأجل + ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي + شهادات ايداع).

- إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل (استثمارات والمساهمات + مساهمات بالصافي + تمويلات إسلامية).

- (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية).

2.11.1 متغيرات التابعة :

المتغيرات التابعة الربحية تمثل المتغير التابع في الدراسة تتعدد معايير القياس المستخدمة في قياس ربحية المصارف, إذ سوف يتم استعراض ما يتم استخدام في هذه الدراسة: والذي تم التعبير عنها بمعدل العائد على الموجودات ROA, ومعدل العائد على حقوق الملكية ROA.

1- العائد على الموجودات (Return On Assets ROA) :

تقيس العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه حيث يقيس الكفاءة الكلية للأدرة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة المصرف الاستثمارية وتحسب من خلال العلاقة :

صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات

2- العائد على حقوق الملكية : ROE (Return On Equity)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المالكين, وإن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل الأداء الإدارة الكفؤ, ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل المخاطرة العالية الناجمة عن الرافعة المالية, بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض وبحسب وفق الصيغة التالية⁽¹⁾ :

صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

(1)- ميثاق هاتف عبد السادة ، الهام ناظم ، بلال نوري سعيد ، تقييم أداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية ، دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد سادس عدد أول ، 2008 ، ص 125

الفصل الثاني

الإطار النظري : أساسيات الاستثمار والربحية في المصارف التجارية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار بالمصارف التجارية

المبحث الثاني : محددات ومجالات وأدوات الاستثمار

المبحث الأول

ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من بين العناصر الرئيسية المحركة لوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مستويات الدخل ومصادرها ، ولهذا نجد الكثير من الأفراد والمتعلمين الاقتصاديين يحبذون الاحتفاظ بقدر من الموارد المالية لاستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاستثماري ، بهدف تحقيق عائد معين يسمح لهم بتعظيم الاستفادة من هذه الموارد وزيادة مستوى الرفاهية في المستقبل من خلال هذا الدراسة إلي التعرف على مختلف جوانب الاستثمار.

1-2 مفهوم الاستثمار :

يعتبر الاستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية، عن طريق التوجيه الى الاستثمارات الاجنبية و التفتح على رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس نجد إن الاستثمار بمثابة الاداة والركيزة الأساسية لاقتصاد متطور و ناجح، وللاستثمار عدة تعاريف منها :

مفهوم الاستثمار في الفكر المحاسبي: يعرف المعيار المحاسبي المصري رقم 16 المحاسبة عن الاستثمارات المماثل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 25 "أن الاستثمار يعبر عن أصل تحتفظ به المنشأة لتنمية ثروتها من خلال ما يتولد عنه من إيرادات مكتسبة (مثل الفوائد وتوزيعات الأرباح وعوائد الإيجار) ،أو من خلال التزايد في القيمة الرأسمالية في هذا الأصل، أو من أجل حصول المنشأة المستثمرة على منافع اخرى مثل تلك المنافع التي تتحقق من خلال العلاقات الارتباطية ذات الطبيعة التجارية، وجدير بالذكر أن ذلك التعريف لا ينطبق على المخزون كما عرفه المعيار المحاسبي الخاص به ولا ينطبق على العقارات والآلات والمعدات التي يتناولها المعيار الخاص بها"⁽¹⁾ إن المحاسب يرى أن الاستثمار هو رأس مال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج.⁽²⁾

(1) محمد ناصر الهواري، د. يحي أبو طالب "التأصيل العلمي والعملية للنظرية المحاسبية – وتطبيقاتها في ضوء المعايير المحاسبية المهنية" – مكتبة الشباب – القاهرة - 1994 - ص 180-181 .

(2) دريد محمد أحمد ، الاستثمار في قراءة المفهوم والانماط والمحددات ، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 10 .

ومن الناحية العملية، كثيرا ما يشار الى الاستثمارات في المصارف التجارية على انها "تلك الاصول التي تكون الاحتياطي الوقائي وحساب الاستثمار" واللفظ الشائع ليعبر عن ذلك هو "محفظة الاوراق المالية" (1)

مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي: يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه "عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل ، وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والاشياء المحصل عليها حاليا لهذا الغرض" (2) .

تبنت جماعة أخرى بربط العملية بالبعد الاسلامي : فعرفه بأنه "عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح ، أي خلق الأصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع" (3).

للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهي العامل المهم والأساسي للنمو والأداء الاقتصادي الجيد بتوفير فرص توظيف وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وإعطاء دفع جديد للاقتصاد .

مفهوم الاستثمار في الفكر المالي : تعرف الاستثمارات " على انها تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل " (4) .

(1) عبدالمطلب عبدالحמיד، "البنوك الشاملة – عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2002، ص 151 .
(2) ناصر دادي عدون : تقنيات مراقبة التسيير (دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997) ص 153 .
(3) قطب مصطفى سانو : الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي (دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص 20-21 .
(4) ناصر دادي عدون ، مرجع السبق ذكره ، ص 155 .

2-2 تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه هو نفقة تدر إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب ان يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها، وبمعنى آخر أن المالي يهتم بتوان الموارد والاستخدامات عبر الزمن (1)

3-2 أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة ودور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكننا أن نحدد أهميته في النقاط التالية (2):

- أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة.
- أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.
- إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط، لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات.
- كما أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية

(1) دريد محمد احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

(2) دريد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- كذلك الاستثمار يخلق أساسيات التنمية، حيث أن ندرة رأس المال والاستثمار يؤثر في التنمية، وكذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى، وللايسراع للتنمية لابد أن تواكب زيادة الاستثمارات، واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلالاً .
بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة ، حيث يعتر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هد على المستوى الجزئي أو الوحدوي، كما انه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمارات، لما لها من تأثير ايجابي على مختلف النواحي والاطراف .

4-2 أهداف وخصائص الاستثمار:

الأهداف الرئيسية للاستثمار : يمكن إيجازها في ما يلي (1)

- الحفاظ على الأصول المادية (والمالية) التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر .
- تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعينة، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية، أي على قيمها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف الفرضية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر .

- استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها

(1) هوشيار معروف، الاستثمارات والاسواق المالية، صفاء للنشر ، عمان، الطبعة 1، 2015 ، ص ص .. 20- 21 .

من اجل تغطية النفقات الجارية وإبقاء الديون المستحقة ومواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري.

- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر لزيادة نموه وتطوره⁽¹⁾ أي استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

5-2 خصائص الاستثمار:

للاستثمار عدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي⁽²⁾ :

- تكاليف الاستثمار: عبارة عن إنفاق مجموعة من الاموال للحصول على استثمار وتحتوي كل من تكاليف استثمارية و تكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.
- تكاليف استثمارية : و تتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار و هي كالتالي :
- * تكاليف خاصة لإعداد الاصول الثابتة كالنقل .
- * تكاليف إجراء التجارب .
- * تكاليف خاصة بالاصول الثابتة كالأراضي .
- * تكاليف متعلقة بالتصميمات و الرسومات الهندسية للاستثمار .

(1) شريف صلاح الدين / "دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجريبية جمهورية مصر العربية - مع امكانية تطبيقها على الجزائر - " أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر (3) ، 2011 - 2012 ، ص 46.

(2) دريد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13- 15 .

- تكاليف التشغيل: و هي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية و ذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، و من أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج والمصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل و أجور العمال.

- التدفقات النقدية: ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات و المخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز او الإنشاء حتى العمر المتوقع ، و هي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا ، حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية :

- التدفق النقدي الإجمالي = نفقات الاستثمار - مداخيل الاستثمار
- التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي - (الضرائب + مستحقات الغير) .
- التدفق النقدي الصافي = المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار .
- مدة حياة الاستثمار: هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، و تتميز في مدة حياة الاستثمار عمر اقتصادي و الذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار

اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد و عمر إنتاجي و الذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج.

- القيمة الباقية: و هي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار.

6-2 العوامل المؤثرة على الاستثمار:

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، ويمكن إيجاز هذه العوامل في ما يلي (1):

- الاستقرار السياسي: ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتياجات المستمرة والإضرابات والنزاعات

(1) دريد كمال آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، الاردن، 2009، ص 26-31 .

ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي الصراعات الإيديولوجية والعنصرية، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

- الاستقرار الاقتصادي: يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم وحجم الاستثمارات الممولة محليا كل هذه العناصر تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين.

- معدل أسعار الفائدة: يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات وعوائدها، وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفضت الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى .

- الدخل القومي : يؤثر الدخل القومي بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل القومي وحجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل في القومي والعباس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للدخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات نطاقات إنتاجية واسعة.

- معدلات التضخم: إن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل، مما يؤدي إلى اخفاض الرغبة في الاستثمار.

- توفر البنى الارتكازية والانفتاح الاقتصادي : إن توفر البنى التحتية ضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، كذلك تلعب

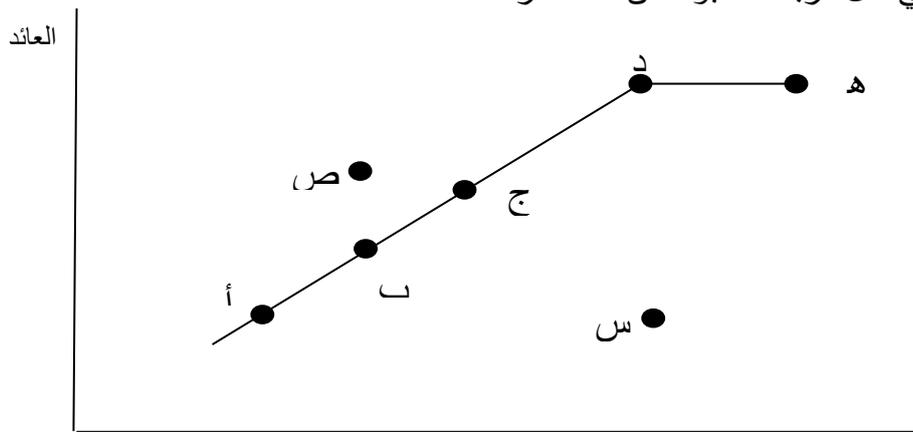
مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها.

7-2 مقومات الاستثمار:

تستلزم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري ناجحا، ولكي يكون كذلك لابد وأن يستند على أسس ثلاثة (1)

- اعتماد استراتيجية ملائمة.
 - الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرارات.
 - مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.
- ففيما يتعلق بالاستراتيجية الملائمة فإنها توقف بشكل أساس على أولويات المستثمر، والتي يكشف عنها أو يعبر عنها منحنى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر مثل العمر الوظيفة، الدخل، الحالة الاجتماعية، الحالة الصحية.

فالربحية تأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار، بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار، وبذلك فإن النقاط على منحنى التفضيل الاستثماري الموضح في الشكل أدناه تمثل خيارات للمستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطر .



الشكل (3) يوضح منحنى تفضيل الاستثمار

المصدر: كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، البازوري، الأردن، 2008، ص 18 .

(1) طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، البازوري، الأردن، 2008، ص 17-20 .

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من (أ، ب، ج، د، هـ) تمثل أدوات استثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحنى تفضيله، بينما الأدوات (س، ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر، إما لأنها لا تحقق العائد المرغوب (كما هي في "س") أو لأنها غير متاحة (كما هي في "ص").

ووفقا لمنحى التفصيل الاستثماري بالإمكان تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أشكال:

الأول: المستثمر المتحفظ: الذي يكون حساسا جدا لعنصر المخاطرة .

الثاني: المستثمر المضارب: الذي يعطي الأولوية لمسألة الربحية ما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية.

الثالث: المستثمر المتوازن: وهو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العائد والمخاطرة بشكل متوازن.

أما بالنسبة للاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار فهو بقصد أن يكون القرار رشيدا، وحتى يكون القرار رشيدا، فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار الناحية تحديد الهدف من الاستثمار ثمينة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبديل الاستثماري الأفضل، والمسألة الأخرى التي تحب على منحى القرار الاستثماري أن بأحدها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير لاتخاذ القرار. ما فيما يتعلق بالعلاقة بين العائد والمحاضرة فمن البديهي أن المستثمر وربط قراره الاستثماري متغيرين أساسيين هما العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية، وهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، بمعنى أن عليه أن ينال بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد، ولي ضوء تقدير درجة احتمال تحقق العائد لتحدد درجة المخاطرة لأن درجة المحاضرة تقاس باحتمال تحقق العائد المتوقع، وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في النبيل والشائع منها كل من التباين والانحراف المعياري.

هناك أساليب عديدة لصنع القرار الاستثماري التي منها⁽¹⁾:

1- الأسلوب الأساسي أو المهني: وهو يعتمد على آراء المهنيين في مجال الاستثمار، والتي تتركز عادة على :

✓ هناك قيم طبيعية للأوراق المالية والتي يمكن أن تستمد منها من عوامل تحليلية أساسية للشركة والصناعة والاقتصاد.

✓ أن ابتعاد أسعار السوق عن القيم الطبيعية أمر يتعلق بفترة زمنية ما.

✓ يمكن الحصول على عوائد عالية نسبيا من شراء أوراق مالية (قيمها الطبيعية أكبر من أسعارها السوقية) وبيع أوراق أخرى (قيمها الطبيعية أقل من أسعارها السوقية).

2- الأسلوب السيكلوجي: ويعتمد هذا الأسلوب على فرضية مفادها أن أسعار الأوراق تقاد بالتوقعات السائدة في الأسواق واقتصادياتها القومية، وهو ما يكون من الشعور بالإحباط أو الانتعاش وانعكاسات ذلك على الطلب الاستثماري.

3- الأسلوب الأكاديمي: يعتمد هذا الأسلوب على التحليل المنظم للمعلومات المتاحة، وإن اعتماد

هذا الأسلوب في القرار الاستثماري يجعل سعر السوق اقرب ال القيمة الطبيعية.

2-2 المبحث الثاني: محددات ومجالات وأدوات الاستثمار

1-2-2 محددات الاستثمار:

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها وفي هذا الإطار توجد العديد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على قرار المستثمرين نذكر منها⁽²⁾ :

(1) هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، صفاء للنشر، عمان، الطبعة 1، 2015، ص 50 – 51 .
(2) نمري نصر الدين، "الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري" دراسة حالة مشروع كهربية السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، ص 5-7 .

- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من بين العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار ذلك أن ارتفاعه يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض ومنه فإن انخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار (1).

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

- العائد المتوقع: ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل من هذا الإنفاق، والذي يكون غالبا في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه.

- التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر احد العوامل المحددة للاستثمار، إذ أن ظهور أنواع جديدة من الآلات والمعدات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية وظهور مواد ومصادر جديدة للطاقة، تدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات والمعدات القديمة بأخرى جديدة إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة .

- الثقة وتوقعات المستثمرين: فعند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم.

- السياسة الاقتصادية للدولة: إذ أن لها دور كبي في التأثير على قرارات المستثمرين كونها تعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار وتخلق المحفزات للمستثمرين وتمنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الراج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية والدخول كمستثمر ومشجع للاستثمارات أو العكس (2) .

(1) منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، الاردن، الطبعة 1، 2013، ص 25 .
(2) دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص 271.

2-2-2 مجالات الاستثمار⁽¹⁾:

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار.

فإذا ما قلنا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في المالية، الأجنبية فإن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الاستثمار. أما لو قلنا بأن المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية، فإن تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار.

هناك نوعين من الاستثمار الاجنبي ، فهو اما ان يكون استثمار مباشر او استثمار غير مباشر، ويقصد بالنوع الاول (المباشر) على انه استثمار طويل الاجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد اخر وهنا يمارس المستثمر الاجنبي درجة مهمة من التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الام .

اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فانه يأخذ شكل تملك الاجانب للاسهم والسندات الخاصة او الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الاسعار او للحصول على ارباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة او الاسهم بشرط الا يحوز الاجانب من الاسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع ويتميز هذا النوع بانه قصير الامد يمتد الى اشهر او حتى اسابيع معدودة .

ويمكن تصنيف الاستثمار إلى استثمارات محلية وأجنبية:

- استثمارات محلية : ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياساً على

(1) دريد محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 21-22 .

ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية الخ.

- استثمارات أجنبية "خارجية" : وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من جلاء المستثمر إلى البلاد المضيفة للاستثمار.

مزايا الاستثمارات الخارجية وعيوبها : (1)

مزاياها :

- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار ادوات الاستثمار .
- تهيئ لها مبدأ توزيع المخاطر بشكل افضل.
- تتميز بوجود اسواق متنوعة ومتطورة .
- تتوفر هذه الأسواق قنوات اتصال فعالة ونشطة .
- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحليين والوسطاء الماليين .

عيوبها :

- ارتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية .
- قد يكون لها تأثير على الانتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن .
- احتمال ازدواجية الضرائب .
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الاجنبية.

(1) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية ، 1999-61 .

ويمكن تصنيف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية ومالية:

استثمارات حقيقية أو اقتصادية :

يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك المشاريع الاقتصادية ، العقارات، الذهب، السلع والخدمات... الخ⁽¹⁾.

وإذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها :

- درجة المخاطرة للاستثمار بين أصل و آخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة
- بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعال لتداول هذه الأصول.
- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (تكاليف النقل، التخزين...)
- يترتب الاستثمار فيها خبرة متخصصة و ذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار.

خصائص الأصول الحقيقية:

من أهم الخصائص نذكر ما يلي :

- غير متجانسة و هي بذلك تحتاج إلى الخبرة و المهارة و التخصص للتعامل بها.
- لها قيمة ذاتية، و لها كيان مادي ملموس.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
- تحصل المنفعة فيها من خلال استخدامها .

(1) - زياد رمضان ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي ، 1997، ص 39

- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ويساهم في تكوين رأس مال البلد.
- قابليتها للتسويق منخفضة، ولذلك فسيولتها منخفضة.
- يترتب عليها نفقات النقل والتخزين في حالة السلع ، والصيانة في حالة العقار (1) .

3-2-2 أدوات الاستثمار:

أدوات الاستثمار الحقيقي: (2)

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، و يطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة و متنوعة، ولسوف نتناول أدوات الاستثمار المالي و الحقيقي بالتفصيل:

العقار: تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الاوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين، أما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن مصرف عقاري مثلاً.

بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، و يلاقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. "

- خواص الاستثمار في العقار:

- درجة عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية.

- بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان مثل إعفاء فوائد السندات العقارية.

(1) زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، 1997، - ص 39 .

(2) محمد مطر، ادارة الاستثمارات - الاطار النظري والتطبيقات العلمية، 1999- ص 79 .

- التكاليف المرتفعة، لأن التمويل طويل الأجل، وتكاليفه مرتفعة و وفي المقابل عوائده مرتفعة كذلك.

- عدم توفر سوق ثانوية منظمة، كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة.
- عدم التجانس مما يلاقي المستثمر مصاعب شتى تتعلق بتقويمها أو حساب معدلات العائد عليها.

السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية، ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك، و أخرى للذهب في لندن، وثالثة للبن في البرازيل، ورابعة للشاي في سيريلانكا... الخ.

يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسماح بتسليم كمية معينة، و بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

المعادن النفيسة: يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة و البلاتين... من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات، ثم عاد وانخفض بحدة، خصوصا عندما تصاعد دور الدولار كميلاد آمن للمستثمرين، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور. و تتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة و أهمها: سوق لندن، و سوق زيوريخ، و سوق هونغ كونغ و يتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة أهمها (1) :-

- الشراء و البيع المباشر.

- ودائع الذهب التي تودع في المصارف و لكن بفوائد منخفضة نسبيا.

(1) محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية في سوق العملات الأجنبية.

المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، و تتنوع أنشطتها ما بين تجاري، وصناعي و زراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات (1). والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات، ووسائل النقل، والأفراد والعاملين، كما تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي (2).

خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية :

- يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا.
- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير .
- توفر للمستثمر ميزة الملاءمة، إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.
- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره.
- لها دور اجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية، وبالتالي تعتبر مصدر دخولهم.

(1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، 1999 ، ص 44 .
(2) محمد مطر، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة 5، الاردن، 2009، ص 86 .

مجالات التطبيق لدراسة الجدوى المشروعات الاقتصادية: تتعد المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية ويمكن إلغاء الضوء على المجالات الرئيسية التالية :

1- دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة : وهذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية ، لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد .

2- دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة : وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام المشروع القائم بالفعل ويعمل ولكن قد يتم التوسع فيه أما بإقامة فرع تابع المشروع القائم ، او إضافة خط انتاج جديد ، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على منتجات المشروع القائم .

3- دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد : وتتم تلك الدراسة عندما تكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال او استبدال آلة جديدة محل الآلة القديمة ، بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة ، وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار والمفاضلة بين أنواع المختلفة من الآلات ، تمكنا من اختيار البديل الافضل ، وهذا القرار من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة .

4- حسب الهدف المنشود: يسمح لنا بالحصول على التصنيفات الموالية :

- استثمارات التجديد و التعويض .
- استثمارات التطوير .
- استثمارات التوسيع
- استثمارات الواجهة
- استثمارات التأمين
- استثمارات اجتماعية
- الاستثمارات الاستراتيجية

5- حسب التحويل التقسيم: هما خاصيتان أساسيتان لتقييم المخاطرة الناجمة عن الاستثمار ويمكن مضاعفة هذه التصنيفات إلى ما لانهاية ، وفي الواقع ما يبرر وجودها راجع للملاحظات التاليتين :

- تسمح من تحديد مكانة كل قرار استثماري من بين قرارات استثمارية أخرى وذلك بالتطبيق عليه معايير الاختيار التي تناسبه .
- تسمح بمشاهدة والتحقق من أن كل نفقة من أجل الاستثمار لا تستوجب نفس درجة المخاطرة بحيث أن كل واحدة من هذه التصنيفات مرتبطة بهذا المقياس .

4-2-2 أدوات الاستثمار المالي:

و تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع ... الخ .

والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكة أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية، و ما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي ، حيث يتخلى البائع عن ملكية ذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله عن المقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية مضافة للنتائج الوطني ، لكن هنا حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة ، وذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة ، او التوسع في النشاط⁽¹⁾ .

- خصائص الاستثمار المالي⁽²⁾:

- التجانس الكبير في وحداتها .
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها .
- تعطي مالكة حق المطالبة بالفائدة أو الربح، عند موعد الاستحقاق في حالة السندات، وعند التصفية في حالة الأسهم.
- ليس لها كيان مادي ملموس ، فهي تحتاج إلى مصارف نقل و تخزين أو صيانة.
- يحصل مالكة على منفعتها منها في حالة اقتنائها لها عن طريق جهود الآخرين.
- تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها.

(1) محمد مطر ، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العلمية - 1999 - ص 75
(2) محمد مطر ، مرجع السابق ذكره - ص 74-75 .

- تصنيف أدوات الاستثمار المالي :

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة ، حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل، ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى آجلين رئيسيين:¹

1- أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:

- القروض تحت الطلب: هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ، ومن شروطها أن يحقق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء، وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك، ولذلك فهي محمل أسعار متدنية جداً ومدته قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوماً أو يومين.

- ادونات الخزينة: هي عبارة عم دين قصير سير الأجر، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين بخضم عن قيمتها الاسمية بهدف الاقتراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجر، وتستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة تحمل عائداً متدنياً لأنها تكاد تخلو من المخاطر .

- الأوراق التجارية: هي شبيهة بأدونات الخزينة من جميع الوجوه، ولكنها تختلف عنها بأنها لأوراق تجارية هي من إصدار الشركات الضخمة، بدلاً من الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص وبذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر بقليل من مخاطر بأدونات الخزينة ، وبناء عليه فإن عائدها أكبر بقليل من الأخرى.

- القبولات: ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية، والسحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب تمن البضاعة.

وعندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول Accept، ويضع توقيع هو تاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها قبولاً. ويمكن بيعه بأقل من قيمته الاسمية مثله مثلاً

(1) زياد رمضان ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي ، 1999 ، ص 46-49

لكمبيالة، وتقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار هذه القبولات عن طريق شرائها بخصم، والاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث نقوم بتحصيل شامل قيمتها الاسمية فترج الفرق.

- شهادات الإيداع: شهادة الإيداع وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت، ولفترة محددة، وبمعدل عائد فائدة محددة، والشهادة قد تكون اسمية أو لحاملها، وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيًا، أما عوائدها فمغفأة من الضرائب.

تشجع البنوك الإصدار هذه الشهادات لتتمكن من الحصول على أموال تشكل موردا ثابتا لها، يؤدي إلى الاستقرار النسبي في موارد البنك، يشجع على الاستثمار طويل الأجل وعلى منح الائتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبيرة.

- العملات الأجنبية (التعامل الفوري): تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثلك لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو وغيرها.

و تتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية بعنصرين :

- الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، مما يزيد من درجة المخاطرة الاستثمار فيه من بينها: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

- هو سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

و تتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مجموعتين هما:

أ- العوامل الاقتصادية و السياسية:

- الظروف الاقتصادية الدولية

- الدورات الاقتصادية

- سوق الاستيراد و التصدير.

- حرية التحول إلى الخارج

- القروض الدولية و المساعدات الخارجية

- الأحداث السياسية

- السياسات الضريبية وأسعار الفائدة.

- ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي
- و وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة
- ب- عوامل فنية:
- ظروف السوق النقدي و ظروف المتعاملون فيه.
- العرض و الطلب للعمليات الأجنبية.
- التغيرات في أسواق المال الأخرى و في سوق النقد.
- و يتم التعامل في سوق الأوراق النقدية بموجب سعرين هما:

أ- سعر الصرف الآني (الفوري): (1)

السعر الآني هو سعر التسليم الفوري، و هو أن يتم تسليم العملة المشتراة فوراً أو خلال يوم عمل على أبعد تقدير، و قد يكون بسعر البيع أو بسعر الشراء.

فسعر الشراء هو السعر الذي على أساسه تشتري المؤسسة المعلنة العملة المسماة، بينما سعر البيع هو السعر الذي على أساسه تبيع نفس المؤسسة العملة المسماة، و تتم التسمية في سوق العملات الأجنبية بإعطاء السعرين معا و يترك الخيار للسائل في أن يشتري أو يبيع. أما الهامش أو ربح الصرف هو الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع."

ب- سعر الصرف الآجل:

و يستخدم عند إبرام صفقات شراء أو بيع عملات أجنبية، سيتم تنفيذها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد. و سعر الصرف الآجل يتوقف مداه على عدة عوامل مثل:

- التوقعات المستقبلية لاتجاه الأسعار .
- أسعار الفائدة و توقعاتها.
- طول الفترة الزمنية بين فترة إبرام العقد و تاريخ وضعه موضع التنفيذ.

(1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي – 1999- ص 50 .

و نظرا للمخاطر المحيطة بأسعار الصرف يلجأ الكثير من المتعاملين في أسواق العملات الأجنبية إلى استخدام "عقود الخيارات" كوسيلة من وسائل الحيلة والحماية من هذه المخاطر. ويلعب تقلب أسعار الصرف العملات الأجنبية سواء مقابل العملة المحلية أو مقابل العملات الأجنبية دور كبير في تحديد مكاسب أو مخاسر الاستثمار في العملات الأجنبية، سواء بالنسبة للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي، أو بالنسبة لأصحاب المحافظ الدولية.

و يحدد سعر الصرف العملات المحلية في كثير من الدول خاصة النامية على أساس "سلة العملات" و تحدد هذه السلة عادة من قبل المصرف المركزي من مجموعة من العملات الأجنبية، و بأوزان مختلفة يتم تغييرها من وقت لآخر. و يمكن قياس سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى بالمعادلة التالية :

$$\text{مثلا سعر الدينار / الإسترليني} = \left[\frac{\text{الدينار / الدولار}}{\text{الإسترليني / الدولار}} \right] .$$

ج- العملاء في اسواق العملات الأجنبية: (1)

تعتبر اية جهة تدخل سوق العملات الاجنبية سواء بائعة لعملة ما أو شارية لها، ام متعاملة بأي اداة من ادواتها، عضوا مشاركا وعميلا من عملائه، وباستعراض اهم عملاء سوق العملات الاجنبية نجد ان المصارف والمؤسسات المالية الموجودة خارج السوق، والمصارف والمؤسسات المالية الموجودة داخله ، بالاضافة الى المصارف المركزية، والمؤسسات غير المالية تعتبر جميعها من عملاء السوق الرئيسيين:

1 - المصارف والمؤسسات المالية خارج السوق :تتعامل المصارف والمؤسسات المالية مع سوق العملات الاجنبية كوسيط لعملائها الراغبين في التعامل مع السوق، حيث تقوم بالنيابة عنهم بشراء وبيع العملات الاجنبية المختلفة اللازمة لعمليات تمويل مستورداتهم وصادراتهم، والتعامل بأدوات السوق المختلفة باسمهما بالنيابة عنهم .

(1) ماهر كنج شكري، العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق) نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى 2004، ص 191-201 .

2- المصارف والمؤسسات المالية داخل السوق :تقوم هذه المصارف ايضا بالتعامل مع سوق العملات الاجنبية لحسابها الخاص او بالنيابة عن عملائها داخل السوق، وهي في بعض الأسواق وعلى عكس المصارف والمؤسسات المالية خارج السوق - تقوم بذلك من خلال الوسطاء، حيث يتم اتصال المصرف مع الوسيط في السوق ، اما عارضا بيع عملة معينة او طالبا شراءها بسعر معين، ليقوم هذا الوسيط بدوره بالاتصال مع المصارف الاخرى في السوق مقدما العرض لها واذا ما تم قبول هذا العرض وفق السعر المعين فان الوسيط يقوم بتنفيذ العملية وتبليغ المصرفين بذلك، ويتقاضى الوسيط عادة عمولة لقاء قيامه بهذه العملية .

3- المؤسسات غير المالية :ان مشاركة بعض مؤسسات الاعمال في عمليات العملات الأجنبية ودخولها لأسواقها، يأتي كنتيجة لنشاطات هذه المؤسسات التجارية او الاستثمارية التي تحتم عليها دخول سوق العملات الأجنبية كمشتريّة أو بائعة أو مستثمرة لهذه العملات، وهي قد تقوم بذلك اما مباشرة أو عن طريق المصارف او المؤسسات المالية التي تتعامل معها.

4- المصارف المركزية :تعتبر المصارف المركزية من العملاء المهمين في سوق العملات الأجنبية، فبالإضافة إلى تعاملها مع السوق إما مشتريّة أو بائعة للعملات الاجنبية كجزء عمليات ادارة احتياطات دولها وتغذية حساباتها المختلفة من العملات الأجنبية، فأنها قد تجد نفسها في بعض الاحيان مجبرة للتدخل في أسواق العملات الأجنبية إما مشتريّة أو بائعة للعملات الاجنبية من اجل المحافظة على سعر صرف عملتها الوطنية ضمن الاطر المحددة من قبلها، وحتى في ظل النظام المعموم فان المصارف المركزية تدخل أسواق العملات مشتريّة للعملات الأجنبية وبائعة لعملتها الوطنية عند حدوث طلب متزايد على العملة المحلية في السوق يرفع سعرها عن الحد المرسوم من قبلها، أو بائعة للعملات الأجنبية ومشتريّة لعملتها الوطنية عند حدوث طلب على العملات الاجنبية في السوق يخفض سعر عملتها عن هذا الحد الموضوع.

5- الأفراد :مع تطور أجهزة الحاسوب والاتصالات الالكترونية والأنترنترنت ظهر هناك عدد كبير من الشركات المتخصصة في التعامل بالعملات الأجنبية حصراً، وترخص هذه الشركات رسمياً

للعمل في التعامل بالعملات الأجنبية من خلال مصرف معتمد يودع المتعاملون اموالهم فيه بشكل منفصل عن اموال الشركات المذكورة ويفوض المتعاملون المصرف بقبض قيمة ما يشترونه من عملات ودفع ما يقابها من عملات مباعه . حيث اصبح بإمكان اي فرد من اي مكان في العالم لديه جهاز حاسوب منزلي مرتبط بالإنترنت ان يتعامل بالعملات الأجنبية وبمبالغ قد لا تزيد عن 1000 دولار للصفقة.

2- أدوات الاستثمار المالي الطويل الأجل :

القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والمصارف الشاملة لتمويل القروض طويلة الأجل نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن للمؤسسات أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل في الغالب تاريخ استحقاقها يزيد عن خمس سنوات، ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية ثلاثين سنة، وهي توجه لتمويل الأصول الثابتة مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...) ونظراً لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، لذلك تقوم بها المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والمصارف الشاملة لاعتمادها على موارد طويلة الأجل تتمثل في مواردها الذاتية والقروض والتسهيلات الممنوحة من المصرف المركزي وعلى السندات طويلة الأجل، ولذلك لا تقوى المصارف التجارية عادة على منح هذا النوع من القروض، وذلك لاعتمادها في مواردها على الودائع.

الأسهم العادية: تعريفها: الأسهم العادية تمثل أموال ملكية، يتمتع حاملها بحقوق، وحددتها الأعراف وقانون الشركات، وأحسن وصف لها يأتي من خلال التعرف على حقوق حملتها¹.

(1) زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره ، ص 56

حقوق حملة الأسهم العادية: الحقوق التي يتم تعبها حاملا لأسهم العادية ضمنها له قانون الشركات هي:

- حق الحصول على نصيبه منا لأرباح عند توزيعها.
- الحق في الحصول على نصبه من قيمة موجودات الشركة عند تصفيتها.
- الحق في الحضور في اجتماعات الهيئة العاملة للمساهمين.
- الحق في التصويت في القضايا المطروحة على الهيئة العامة للمساهمين.
- حق نقل الملكية عن طريق البيع وإهدائها أو إيراثها.
- حق الأولوية في الاكتتاب عند طرح الشركة لأسهم جديدة.
- حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، إذا كان يملك الحد الأدنى بالمطلوب في الاسهم .
- حق انتخاب مجلس الادارة ومساءلتهم .
- الحق الأرباح المحجوزة.

ملاحظة:

هناك عدة فئات للأسهم العادية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الشركات بإصدار فئتين من الأسهم العادية من حيث حق التصويت ،فئة "أ" وفئة"ب"، فالفئة "أ" حقوق التصويت أكبر من حقوق الفئة "ب". وأول ما ظهرت في البلدان الأوروبية حيث أعطت للفئة "أ" عشر 10 أصوات للسهم بينما للفئة "ب" صوت واحد للسهم.

التصويت بالأغلبية والتصويت التجميعي:

يفوز المترشح بالأغلبية في حالة حصوله على أكثر الأصوات، أما حالة التصويت التجميعي، في حالة حصول على عدد من الأصوات المطلوبة لنجاح المترشح أكثر حسب العلاقة التالية:

عدد الأعضاء المرغوب في إنجازهم X عدد الأسهم

على أعضاء المجلس الإدارة + 1

الأسهم الممتازة: في أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وقد سميت اسهم ممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أن لها حق الأولوية على الاسهم العادية في الحصول على حقوقها .

الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة: (1)

- 1- حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الارباح الموزعة والأموال الناتجة عن تصفية أعمال الشركة في حالة التصفية .
 - 2- هناك حد أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحامل السهم الممتاز أن يحصل عليه، ويحدد بنسبة مئوية معينة من القيمة الإسمية .
 - 3- غالبا لا يكون حق التصويت الدائم لحملة الأسهم الممتازة .
- الأسباب التي تدعو إلى اصدار السهم الممتازة :

- 1- وجود نوع من المستثمرين الذين لا يريدون درجة مخاطرة عالية نسبيا مقارنة مع الأسهم العادية، مثل شركات التأمين والمتعاقدين والأرامل .
- 2- الحصول على عائد إثر استثمار بيع الأسهم الممتازة، بحيث تحقق أرباحا تفوق الأرباح التي ستوزع على حاملها والنقطة الهامة، هو استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة .

- أنواع الأسهم الممتازة:

- 1- الأسهم الممتازة المشاركة : هذا يعني أن هذه الأسهم يأخذ نصيبها من الأرباح أولا ثم يأخذ نصيبا ثانيا بعد توزيع الأرباح على الأسهم الغير عادية، أما إذا لم تكن مشاركة فهي تأخذ نصيبا أولا فقط .

- 2- الأسهم الممتازة المجمعدة للأرباح : الأسهم الممتازة لا تحصل على ارباح الا اذا في حالة ما اذا حققت الشركة ارباحا، وأعلنت الشركة عن توزيع الأرباح بعد تحقيقها لها .

(1)زياد رمضان ، مرجع السابق نكره ، ص 59

3- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل : يعني هذا انها قابلة للتحويل الى اسهم عادية، وهذا طبعا اذا كلن يقاضي عليه قانون الشركة، ففي حالة الشركات المزدهرة، فإن الاسهم العادية تكون أحسن من الأسهم الممتازة، فيمكن لحملة هذه الأسهم الممتازة أن يحولونها على أسهم عادية، اذا كان ينص عليه قانون الشركة .

4- الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح : في هذه الحالة، الأسهم الممتازة تأخذ حصتها من الأرباح أو العائد، بحيث يكون محدد مسبقا وحتى في حالة ما إذا كانت الشركة لم تحقق أرباحا، فيتم التوزيع عليها أرباحا تحدد بنسبة مئوية من القيمة الاسمية .

وتعرف السندات بأنها: (1)

- تعترف بموجبها الجهة المصدرة لها بمديونيتها للشخص الذي يملكها بمبلغ يساوي القسمة الاسمية السند المكتوب عليه تتعهد الجهة المصدرة بدفع فوائد سنوية أو نصف سنوية لحامل السند تتعهد الجهة المصدرة بإطفاء السندات عند تاريخ الاستحقاق بقيمتها الاسمية.

أنواع السندات: (2)

أ- من حيث الضمان:

1- سندات مكفولة برهن موجودات معينة:

- سندات غير مكفولة برهن موجودات معينة من الدرجة الأولى.

- سندات غير مكفولة برهن موجودات معينة من الدرجة الثانية.

و هذه السندات تسدد بعدد تسديد جميع السندات المكفولة برهن الموجودات أو غير المكفولة من الدرجة الأولى.

2- سندات الدخل، وهي تلزم المصدر ها بدفع الفوائد فقط عندما تحقق أرباحا .

(1) زياد رمضان ، مرجع السابق ذكره ، ص 63

(2) زياد رمضان ، مرجع السابق ذكره ، ص 70

ب- من حيث سعر الفائدة:

1- سندات ذات سعر فائدة ثابت.

2- سندات ذات سعر فائدة عائم

3- سندات ذات سعر فائدة مغرية تباع بخصم.

ج - من حيث حاملها:

1- لحاملها

2- تحمل أسم حاملها.

د- من حيث القابلية للتحويل:

1- سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية معينة.

2- سندات غير قابلة للتحويل.

هـ- من حيث قابليتها للاستدعاء:

هذا يعني أن الشركة المصدرة للسندات تقوم باستدعاء حاملي سنداتها (إذا كان قانون أو عقد

شركة ينص على ذلك طبعاً)، لشرائها أو استرجاعها مقابل علاوة استدعاء، فكلها تأجل موعد

الاستدعاء كلها تنقص العلاوة.

- استراتيجية الاستثمار في السندات:⁽¹⁾

تتغير الاستراتيجيات بتغير أهداف المستثمرين بين تحقيق أقصى حد ممكن، و بين المضاربة

والمتاجرة على الأجل القصير .

وبين المضاربة و المتاجرة على الأجل القصير، يمكن تقسيم الاستراتيجيات إلى استراتيجيات

متحفظة و غير متحفظة، و الاستراتيجيات المتحفظة تنقسم بدورها إلى استراتيجية الشراء

والحفظ، و استراتيجية الاستحقاق المنتظمة.

(1) منير إبراهيم الهندي ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، 1999 ، ص 98

وتهدف استراتيجية الشراء والحفظ الى شراء سندات ، والاحتفاظ بها او محاولة الاستفادة من الفرص التي تظهر في السوق عن طريق شراء بعض السندات وبيع البعض الآخر وذلك باستعمال معلومات من السوق ، وتعتبر هذه من ابسط الاستراتيجيات .

أما استراتيجية الاستحقاق المنتظمة فأساسها هو خلال توزيع فترات الاستحقاق هذه السندات بصورة متساوية . وعند الاستحقاق مجموعة من السندات يقوم المستثمر بشراء مجموعة اخرى من السندات ، وهذا حيث الاحتفاظ بتحقيق مستثمر ومنتظم للسيولة تحت مستويات مختلفة للسيولة .

وفيما يخص الاستراتيجيات الغير متحفظة ، فتقسم بدورها الى استراتيجية التوقيت الدوري ، وفيها يتم التركيز على الاصول قصيرة الاجل عندما تقوم الاسعار الفائضة منخفضة ، والانتقال الى اصول طويلة الاجل عندما ترتفع الاسعار الفائدة ، ثم العودة الى الاصول القصيرة اجل عند انخفاض اسعار الفائدة ، وعلى اثر ذلك يمكن للمستثمر ان يحصل على عوائد معتبرة اذا كانت له دراية بالسوق أما الاستراتيجية الثانية ، فتتمثل في استراتيجية الشراء بالهامش ، وفيها يكون المستثمر باستخدام الاموال المقترضة من اجل اقتناء او شراء سندات ، والعائد يتمثل في الهامش المكون من الفارق بين سعر الفائدة للقرض وسعر الفائدة للسندات .

والنوع الثالث من الاستراتيجيات الغير متحفظة ، تتمثل في الاستراتيجية الاستثمار بالسندات ذات النوعية البسيطة ، بحيث معدل العائد في السند ذات النوعية المتوسطة تمون عالية مقارنة مع السندات ذات النوعية العالية ، فالاستثمار في النوع الاول يكون ذو عائد معتبر في الحالة او في فترات الانكماش الاقتصادي نظراً لأن معدلات الفائدة تكون متفاوتة .

وهكذا فإن تصنيف الاستثمار يمتد لأنماط عدة كما سبق وأن اشرنا وهناك تصنيفات أخرى.

هـ- صناديق الاستثمار: تعتبر صناديق الاستثمار أدوات استشارية توفر للأشخاص الذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة الفرصة للمشاركة في الأسواق المالية، سواء العالمية أو المحلية. وببساطة فإن فكرة صناديق الاستثمار تتمثل في قيام عدد كبير من

المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها بواسطة مؤسسات مالية متخصصة لتحقيق المزايا التي لا يمكنهم تحقيقها بصورة منفردة. فهناك الخبرة التي يمتلكها مديرو الاستثمار، والتي تضمن تحقيق عوائد أعلى مما قد يحققه المستثمر لو قام بتشغيل أمواله بمفرده وفي أسواق لا يعرف عنها إلا القدر القليل. بالإضافة إلى أن تجميع الأموال في صندوق استثماري واحد يؤدي إلى تقليص العبء الإداري على المستثمرين، وكذلك إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الفردي في الأسواق المالية.

ونظراً للأهمية الاقتصادية لصناديق الاستثمار باعتبارها أدوات مالية وأوعية استثمارية لها تأثير في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار، قامت بعض المصارف والمؤسسات المالية باستخدام هذه الصناديق في مجالاتها الاستثمارية وتطوير أعمالها ونشاطاتها بحيث أصبح دورها لا يقتصر على تكوين محافظ للأوراق المالية وإدارتها فقط بل تعدها ليشمل الدخول في عمليات استثمارية مباشرة في مجالات مختلفة من قطاعات النشاط الاقتصادي، سواء كانت في المجال التجاري أو في مشروعات استثمارية عقارية، أو أنشطة أخرى. فالوظيفة الأساسية لصناديق الاستثمار هي تجميع مدخرات الأفراد والهيئات واستثمارها، فهي وعاء لتجميع المدخرات، وبالتالي لا يجوز لها مزاوله أية أعمال مصرفية كقبول الودائع أو الإقراض أو الضمان أو غيرها من الأعمال المصرفية (1)

ومن ذلك يمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها " عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، يدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق في مقابل حصولهم على وثائق (أسهم، مكوك، حصص، وحدات) رسمية بقيمة معينة تحدد نصيب كل مساهم بعدد الحصص في أموال الصندوق، التي تتعهد الإدارة باستثمارها

(1) - د. دريد محمد أحمد،، الاستثمار في المفهوم والأنماط والمحددات، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 101-103.

كما عُرِّفت بأنها "شركات تتلقى الأموال من المستثمرين من مختلف الفئات، لتقوم باستثمارها في تشكيلات (صناديق) من الأوراق المالية التي تناسب كل فئة." (1)

كما عرفت بأنها "مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة وذات أغراض خاصة، تتمثل في تجميع مدخرات الأفراد في صندوق تديره جهة أخرى ذات خبرة - استثمارية واسعة مقابل عمولة معينة" (2) وتعرف كذلك بأنها "أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (مصرف أو شركة استثمارات مثلاً) وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد، ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائداً مجزياً وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنوع." (3)

- مزايا صناديق الاستثمار: ترجع أهمية صناديق الاستثمار في المزايا التي يمكن أن تحققها هذه الصناديق المتمثلة في النقاط التالية:

- توفر الخبرة الفنية اللازمة: أن الاستثمار في صناديق الاستثمار يوفر للمستثمر الصغير (الفردى) فرصة الاستفادة من خبرات الإدارة المتخصصة الموجودة بإدارة هذه الصناديق. فهذه الصناديق الاستثمارية عادة ما تستخدم مستشارين استثماريين وباحثين متميزين بما يمكنها من إدارة هذه الصناديق بكفاءة عالية.
- تقليل المخاطر الاستثمارية: من مزايا صناديق الاستثمار هو قدرتها على تنويع التشكيلة التي تتكون منها الصناديق، بطريقة تسهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم. كما يمكن التقليل من المخاطرة (بأموال المستثمرين) من خلال التدقيق في تقارير العمليات التي يمولها الصندوق قبل تأسيسه، كما أنه في بعض الصناديق يتم الاحتفاظ بمخصص لمخاطر الاستثمار الطارئة التي تؤثر على الأرباح. فضلا على أن المشتري لأسهم صناديق

(2)- منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق راس المال، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 1993 ص 95.

(2)- يحيى محمود محمد أحمد، عبد العالي بوحويش، مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار المحلي والاجنبي في الدول العربية، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد 2009.

(4) محمد مطر، إدارة الاستثمارات _إطار النظري والتطبيقات العلمية_ 1999، ص 77

الاستثمار يمكنه المساهمة في رأس مال عدد كبير من الشركات يعجز عن المشاركة فيها بشكل منفرد إذا كان رأسماله صغيراً، وكذلك المشاركة في مشروعات كبيرة بمساهمات صغيرة، إضافة إلى إمكانية الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل (ذات الأرباح المرتفعة) في فترات زمنية قصيرة.

- المرونة والملاءمة (ارتفاع معدل السيولة): يحصل المساهم في صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة على ميزني المرونة والملاءمة ، حيث يحق له التحول من صندوق لآخر مقابل رسوم ضئيلة. وكذلك حقه في استرداد قيمة أسهمه إذا ما أراد التخلص منها كلياً أو جزئياً. كما يمكنه أيضاً إبقاء رأس ماله وسحب العائد فقط أو إعادة استثمار ذلك العائد إذا أراد.

- سرعة انتشار رأس المال: إن قيام إدارة صناديق الاستثمار بدراسة الفرص الاستثمارية المربحة في الأسواق قبل الاكتتاب يؤدي إلى كفاءة تشغيلية بسبب انتظار الفرص الاستثمارية المناسبة. وفي هذا علاج لمشكلة فائض السيولة (تأخر استثمار الودائع) مما يسبب في انخفاض أرباحها.

- دور المصارف في تكوين وتأسيس صناديق الاستثمار: (1)

يمكن للمصارف التجارية أن تبادر إلى تأسيس أو المساهمة في تأسيس صناديق للاستثمار المشترك، والتي تعتبر أدوات استثمارية توفر للمستثمرين ، أفراداً ومؤسسات ، ممن لا يملكون الخبرة والقدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة ، الفرصة للدخول والمشاركة في الأسواق النقدية والمالية سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وذلك بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية. في الوقت الحاضر معظم المصارف التجارية لا تمتلك الخبرة الكافية لمنافسة المؤسسات المالية العالمية في حقل إدارة صناديق الاستثمار في السوق المالي المتوقع أو حتى في الأسواق المالية العالمية. ولمواجهة هذا النقص وكبداية في هذا المجال الاستثماري الحيوي ، قد يكون من الأجدى أن تتعاون هذه المصارف مع المصارف والمؤسسات المالية العربية والعالمية لتوفير

(1) دريد محمد أحمد، قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 99 - 114 .

صناديق الاستثمار للعملاء والمستثمرين المحليين ، ويتم التنسيق وتقاسم العمل بين المصرف المحلي والأجنبي ، وذلك بإشراف المصرف المحلي على تسويق نشاطات صناديق الاستثمار، في حين يتولى الشريك الأجنبي عملية إدارة أموال هذه الصناديق في الأسواق العالمية ، وهذا يعزز الدور الاستشاري ويساهم في تعميق الثقة والتطور في إنشاء السوق.

3-2 سياسة الإقراض والاستثمار بالمصارف التجارية

سياسة الإقراض بالمصارف التجارية:

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف، ومنه يجب أن يكون لكل مصرف سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في المصرف ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في المصارف على النحو التالي :

تعريف سياسة الإقراض: تعرف سياسة الإقراض على أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة .⁽¹⁾

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص ما يحقق الأغراض الآتية⁽²⁾:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة.
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء .

(1) عبد الحميد عبدالمطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الابراهيمية، 2008، ص118 .
(2) عبدالواحد غردة، " ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة قائمة - " ص 63 .

- سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا.
- تعزيز القدرة التنافسية للمصرف في السوق المالي والنقدي.

2-3-1 أهمية سياسة الإقراض⁽¹⁾:

وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة .

ويتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

والمصرف التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة إقراض تحدد الاتجاه واسلوب استخدام اموال المصرف التي يحصل عليها من المودعين، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار .

2-3-2 مكونات سياسة الإقراض⁽²⁾:

1- تحديد الحجم الإجمالي للقروض : يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للمصرف أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، وتتقيد المصارف عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها المصرف المركزي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى المصرف .

2- تحديد تشكيلة القروض : إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها المصرف التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسئول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها المصرف.

(1) عبد الغفار حنفي، عبدالسلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية ، مصر ، 2003-2004، ص 141-142.

(2) عبدالواحد غرودة، " ، مرجع سبق ذكره ، ص 64-65

3- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري⁽¹⁾.

4- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض المصارف الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين

5- تحديد الضمانات التي يقبلها المصرف: يقوم المصرف بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض (الفرق بينها يسمى الهامش) كما يراعي في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان.

6 - سعر الفائدة: ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للمصارف التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.

7- تحديد نوع وطبيعة المخاطر: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة ومدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر المصرف إلى إعادة استثمار تحصيل تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن المصرف في هذه الحالة يلجأ إلى تعويم سعر الفائدة.

8- الأهلية الائتمانية: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الإقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها

(1) عبد الغفار حنفي، عبدالسلام ابو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 130.

المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطيات و بعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض .

9- متابعة القروض : في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب هذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح جما لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات المصرف أو الجانب الأكبر منها .

2-3-3 العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض:

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ولعل من أهمها⁽¹⁾ :

1- رأسمال المصرف: تتأثر السياسة الإقراضية برأسمال المصرف لسببين مهمين⁽²⁾ :

أ. يستخدم رأس المال واحتياطياته كحاجز واق يمنع (في حدود حجم رأس المال واحتياطياته) تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطيات كلما زادت قدرت المصرف على تحمل الخسائر .

ب. إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى المصرف .

2 - الربحية : في عملية الاقتراض يسعى المصرف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية .

(1) شاكور القرويني ، محاضرات في النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 1992، ص 112
(2) محمد سعيد انور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005 ، ص391.

3- سياسة المصرف المركزي : المصرف المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي .

4 - حاجات المنطقة : فقد يضطر المصرف إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافظا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا .

5 - موقع المصرف : حيث يحدد موقع المصرف لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة⁽¹⁾ .

6 - الظروف الاقتصادية العامة : تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للمصارف إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافظا أكبر للمصارف للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط المصارف مثلا في حالة التضخم.

7 - عامل الخبرة والمنافسة : يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للمصرف كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء⁽²⁾ .

أما عامل المنافسة فإنه باختلاف المصارف وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتسهيلات ومزايا تخالف من مصرف لآخر .

8 - استقرار الودائع: فالمصرف الذي يواجه تقلبا استثنائية في حجم وودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه المتغيرات⁽³⁾.

5- شروط منح القروض: ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على⁽⁴⁾ :

(1) عيد الواحد غردة، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

(2) مرجع نفسه، ص66

(3) محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره ، ص 494 .

(4) منير ابراهيم الهندي ، إدارة البنوك الجارية مدخل اتخاذ القرار، ص 218

- حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للمصرف تقديمه.
- حد أقصى لتاريخ استحقاق القرض .
- اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طوال مدة القرض.
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض، وأنواع الأصول المقبولة وبنسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون.
- بدائل لضمان المستحقات لتقديم طرف ثالث كضمان للعميل، أو النص في عقد الاقتراض على حق المصرف في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط للعقد.
- 6- إجراءات منح القروض وتحصيلها: يمر منح القرض بعدة إجراءات رئيسية يمكن إيجازها في ما يلي⁽¹⁾ :
- 1 - فحص طلب القرض : يقوم المصرف بفحص طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في المصرف، إذ ينبغي الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن الغرض من القرض، وكافة إجراءاته وعن العميل ذاته، على أن يتم تحليل هذه البيانات وتلك المعلومات لاستخدامها كأساس للتفاوض⁽²⁾ .
- يتضمن ملف القرض ما يلي⁽³⁾ :
- طلب الإقراض ويكون معبأ وموقعا من طرف العميل.
- نسخة مطابقة لأصل السجل التجاري.
- القانون الاساسي للأشخاص المعنويين.
- وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار والأموال.
- الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنشأة الحديثة.
- ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع المصرف.

(1) محمد صالح الحناوي، عبدالفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، ص 280-282 .

(2) منير ابراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(3) المرجع السابق .

- أي تقرير حصل عليه المصرف من الغير بشأن العميل.

- وضعية العميل اتجاه المصارف الأخرى.

- أما بالنسبة لدراسة طلبات قروض الاستثمار: دراسة تقنية اقتصادية.

- وثيقة تعكس مبيعات تقديرية.

2 - التحليل الائتماني للعميل : يتضمن جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

تعد عملية التحليل الائتماني للعميل عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة تذكر منها⁽¹⁾ :

أ- دراسة العوامل الإنسانية : تركز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون، ومدى التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسؤولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب.

ب- دراسة السوق: توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات، وكذا مدى استقرار أسعار بيعها، إضافة إلى دراسة درجة المنافسة، مركزها نوع نشاطها.

ج- الأجل (المدة): كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارات المتعلقة بها أقرب إلى الصواب، فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة في التاريخ المحدد.

(1)ابن حمودة، "تقنيات مصرفية"، (محاضرة غير منشورة)، فرع مالية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003 .

د- المحيط الاقتصادي والنقدي: إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها، وبالتالي تضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها كما أن المصرف من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقترضة وإمكاناتها المالية .

3 - التفاوض مع المقترض : بعد التحليل المتكامل لعناصر القرض ومخاطره الائتمانية المحيطة به، يتم الاتفاق على كل عناصره من خلال عمليات التفاوض بين المصرف والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهم.

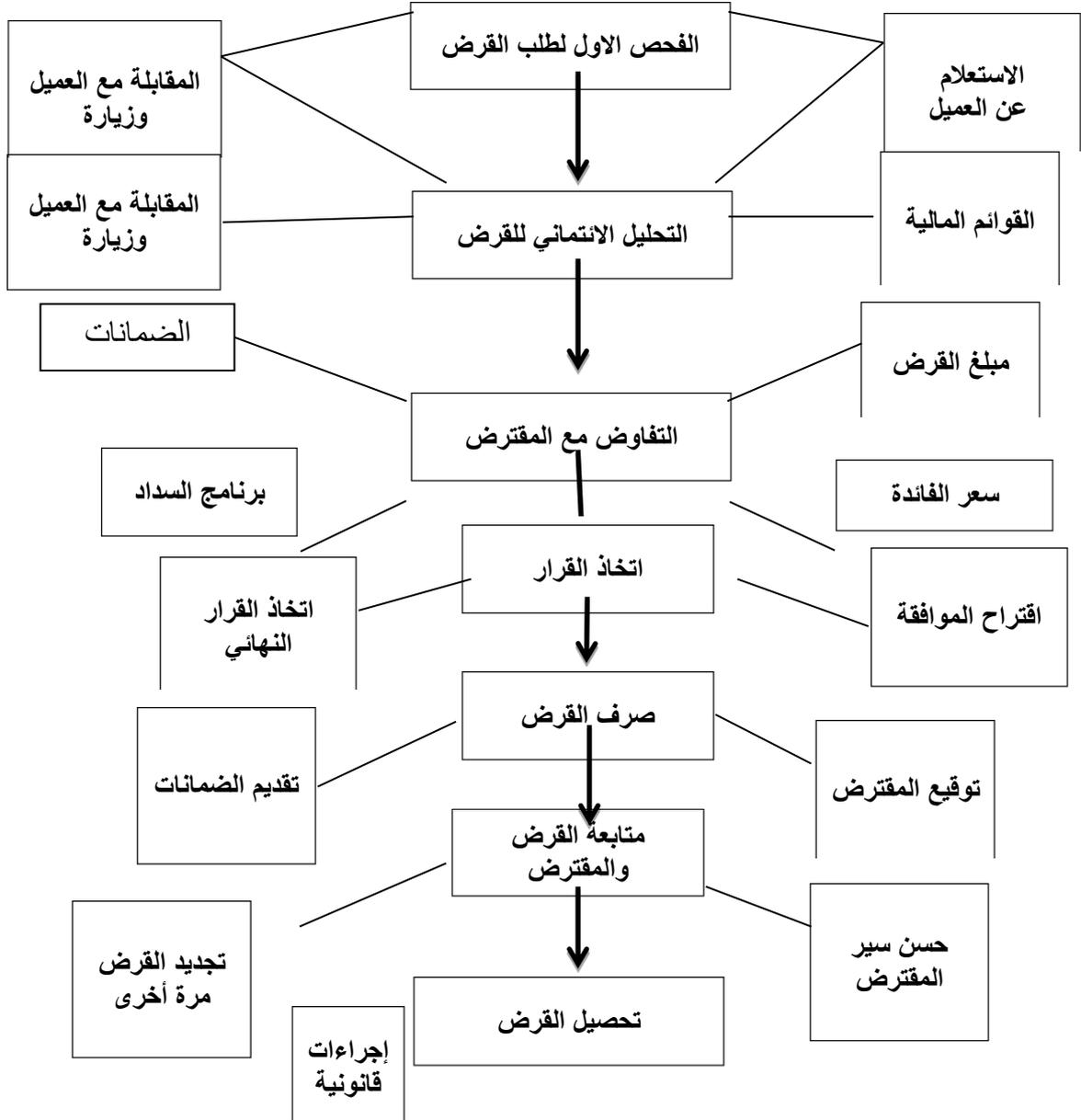
4 - اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط المصرف وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالمنشأة والقرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5 - صرف القرض : يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6 - متابعة القرض والمقترض : الهدف منها هو اكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة الوقت المناسب⁽¹⁾.

7 - تحصيل القرض : يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقبله أي ظروف تأجل تسديده مثل تأجيل السداد.

(1) اضاءات، "القروض المصرفية ومعايير منحها"، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 11، 2011، من الموقع: http://www.kibs.edu.kw/upload/loans_386.pdf



شكل رقم (4) : يوضح اجراءات منح القروض وتحصيله

المصدر: محمد صالح الحناوي، عبدالفتاح عبدالسلام، المرجع السابق، ص 281.

7- مخاطر منح القرض والإجراءات القانونية لاسترجاعها:

1 - أنواع خطر القرض :

إذا كان خطر القرض هو خطر التدهور التدريجي للوضع المالية للمؤسسة المقترضة فإنه يمكن تقسيمه حسب هذه الـوضع المالية، أي حسب درجة ملاءة المؤسسة إلى ما يلي⁽¹⁾ :

أ - خطر عدم سيولة المؤسسة أو خطر التجميد: ينتج هذا الخطر بسبب عجز مؤقت في خزينة المؤسسة فلا تتمكن من تسديد ديونها في الأجل المتفق عليه.

ب- خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل: يعتبر أهم خطر قد يواجهه المصرف عندما لا تسدد المؤسسة المقترضة ما عليها من ديون عند حلول أجلها وبهذا لا يتمكن المصرف من استرجاع أمواله.

ج- خطر عدم ملاءة المؤسسة أو عدم جدارتها الائتمانية: ينتج هذا الخطر عن زيادة حجم ديون المؤسسة عن قيمة أصولها مع احتمال تصفيتها لا تسمح بتغطية الديون.

2 - الإجراءات القانونية في استرجاع القرض :

في حالة عدم تسديد قيمة القرض من طرف العميل وبحلول تاريخ الاستحقاق يحول ملفه ويدرس في مصلحة المنازعات، بحيث تعتبر عملية استرجاع القروض عن طرق القضاء صعبة لاستغراقها وقتا طويلا تكاليف كبيرة وحتى تسترجع قيمة القرض بطريقة ودية تقوم مصلحة المنازعات بتوجيه الإنذار الأول للمدين بإنذاره على نهاية أجل التسديد ، ويكون هذا الإنذار عن طريق البريد مع اشعار بالاستلام⁽²⁾ .

وبعد انقضاء مدة ثمانية أيام ولم يستجيب الزبون للرد، فإن مصلحة المنازعات ترسل إنذار ثاني وبعدها إنذار ثاني وبعدها إنذار ثالث، وإذا لم يتمثل الزبون في المدة القانونية المحددة تحال القضية على العدالة بحيث يقوم محامي المصرف بتقديم لها عريضة تحتوي على: اسم العميل

(1) أحلام مخبي، "تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك - دراسة حالة شركة الاشغال العامة والطرق -"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 69 .

(2) المادة 180 من القانون المدني الجزائري .

(الزبون)، عنونه، مهنته، المبلغ، المدين، المستندات التي تثبت الدين مع نسخ عن الإنذارات ومن ثم يقوم كاتب الضبط بتحرير ثلاث استدعاءات للتبليغ بالحضور تحتوي على تاريخ الجلسة مع الوقت وطبيعة النزاع وهي عدم تسديد القرض واسم المعني عليه وتسلم هذه الاستدعاءات إلى⁽¹⁾:

- استدعاء يرسل إلى المدين بمقر سكنه.

- استدعاء يأخذه محامي المصرف.

- استدعاء يبقى في محضر المصرف.

ينتظر 15 يوما على إشعار المدين، فإذا لم يستجيب يقدم محامي المصرف عريضة إلى رئيس المحكمة تتضمن بيع المال المرهون لصالح المصرف للوفاء بأصل الدين وفوائد التأخير والمصاريف القضائية، حيث يقوم المحضر بجدد كل الأملاك المدينة الضامنة بعدد الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني⁽²⁾.

4-2 سياسة الاستثمار في المصارف التجارية

يحتل التوظيف في الاستثمار المكانة الثانية بعد القروض في نشاط المصارف، فبعد تخصيص قدر كاف من الأموال التي في حوزة المصرف لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات القروض، يعمل المصرف على توظيف الفائض في استثمارات مالية بدلا من ترك الفائض عاطلا دون تشغيل⁽³⁾.

فالاستثمار يتم بعد توفير متطلبات السيولة وبعد منح القروض المطلوبة فهو استثمار للأموال الفائضة، وعادتا ما تنشئ المصارف محافظ أو صناديق استثمارية، و تركز سياسة الاستثمار على تحديد نوعية الأوراق المالية ونطاق التنويع وتواريخ استحقاقها وتصنيفها من حيث العائد المطلوب والمخاطرة المحتملة، والتنسيق بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية، وتحديد المستويات الإدارية المسموح لها باتخاذ قرارات البيع والشراء.

(1) المادتين 174-175 من القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 ابريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض .

(2) المرجع السابق .

(3) أحمد محمد فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 157 – 158 .

2-4-1 مجالات الاستثمار :

أ- الاستثمارات المباشرة: الاستثمارات المباشرة هي قيام المصرف من جانبه بالمشاركة في تأسيس المشروعات، بمقتضى ذلك يتولى المصرف دراسة المشروعات المتاحة على الخريطة الاستثمارية للدولة، أو فحص ما يعرض عليه من مشروعات بواسطة المستثمرين، وتساهم المصارف في إقامة هذه المشروعات في شكل شركات مساهمة تمتلك جزءاً من أسهمها، وذلك وفق النسبة المحددة من المصرف المركزي، إذا ما بينت الدراسات إمكانية نجاح تلك المشروعات.

ب- السندات الحكومية: هي السندات التي تصدرها الحكومة وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض المشروعات، وتعتبر الأوراق المالية الحكومية من أهم أوجه الاستثمار التي تتمتع بالأمان، إذ أنها تدر عائد دون التعرض لمخاطرة كبيرة، هذا فضلاً عن سيولتها المرتفعة إذ يمكن بيعها في سوق الأوراق المالية، أو خصمها لدى المصرف المركزي.

ج - أدونات الخزنة: أدونات الخزنة هي عبارة عن صكوك تصدرها خزنة الدولة لحاملها لمدة قصيرة، وغالباً ما تصدر لمقابلة الغطاء المترتب على زيادة الإصدار النقدي، أو لمقابلة العجز الموسمي المترتب على زيادة المصروفات الحكومية في أوقات لا تتوافر فيها الإيرادات الحكومية الكافية.

د - أسهم وسندات الشركات: تتجه نسبة من استثمارات المصارف إلى الأوراق المالية للشركات المساهمة المستقرة ذات المخاطر المنخفضة، باعتبارها تمثل خط دفاع متين لمواجهة مخاطر نقص السيولة حيث يمكن بيعها في أي وقت في سوق الأوراق المالية.

هـ - الذهب والعملات الأجنبية : تقوم المصارف بشراء الذهب عند انخفاض أسعاره نسبياً لكي تبيعه عندما ترتفع تلك الأسعار وشراء وبيع العملات الأجنبية.

2-4-2 العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في المصارف (1):

تقوم السياسة العامة للاستثمار عند المصرف على مجموعة من العوامل الرئيسية، من أهمها حركة الودائع، والطلب على القروض، وحالة سوق الأوراق المالية، والسياسة النقدية تجاه عمليات الاستثمار، ونتناول هذه العوامل فيما يلي:

أ- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها: كلما ارتفع حجم الودائع، وكانت الودائع مملوكة لعدد كبير من العملاء، وتتنسم بالاستقرار وعدم السحب، كلما زادت قدرة المصرف على منح القروض، ولكن القروض تطلب بواسطة المقترضين، ولا يمنحها المصرف إلا إذا كان هناك طلب عليها، فإذا لم يتقدم العملاء بطلبات للحصول على القروض في الوقت الذي يتوفر فيه فائض سيولة لدى المصرف، فإن المصرف يصبح ملزماً عليه أن يعوض النقص النسبي في توظيف الموارد نتيجة زيادة الودائع وانخفاض طلبات القروض، بالاتجاه إلى الاستثمار في الأوراق المالية .

ب- الطلب على القروض: إذا تلاقت رغبات المقترضين مع قدرة المصرف على منح القروض، فإن المصرف يجد من صالحه أن يتوسع في الإقراض على حساب الانكماش في الاستثمار، بسبب ما يدره التوظيف في الإقراض من دخل يفوق التوظيف في الاستثمار، فكلما زاد الإقبال على الاقتراض من المصرف، أدى هذا إلى تصفية جزء من استثمارات المصرف ليعيد توجيه الأموال نحو القروض.

ج- حالة سوق الأوراق المالية: إن درجة النشاط والكفاءة في سوق الأوراق المالية يؤثر على قرارات المصرف الاستثمارية، فالسوق الذي يكون ذو كفاءة تسعيرية وتشغيلية مرتفعة، أي القيمة السوقية للورقة المالية تعكس القيمة العادلة، يمكن ان يشجع المصارف على زيادة الاستثمار به.

د- سياسة المصرف المركزي: تؤثر السياسة النقدية للمصرف المركزي في تحديد نوعية وحجم استثمارات المصارف، كما يحدد المصرف المركزي الحجم الإجمالي للاستثمارات في المصارف من خلال ربط قيمة الاستثمارات التي يمكن للمصرف القيام بها بحجم رأس المال.

(1) - د. أحمد محمد فرحات، إدارة المصارف، جامعة المرقب، ليبيا، الطبعة الأولى 1441 هـ، 2021 م، ص 175-176 .

الفصل الثالث

معايير قياس الربحية في المصارف التجارية

المبحث الأول: مفهوم الربحية

تعريف الربحية

أهمية الربحية في المصارف التجارية

وسائل تعظيم الربحية في المصارف التجارية

المبحث الثاني: قرارات تحقيق الربحية في المصارف التجارية

معايير قياس الربحية في المصارف التجارية

مفهوم وطبيعة إدارة الربحية

المبحث الأول

مفهوم الربحية:

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي، وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هنا لمشاة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (1). كما تعرف بأنها: المؤشر الكاشف المركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح لمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل (2). ويعرفها بعضهم من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معينة، أي أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور والفائدة والربح، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهلاك (3).

ولنتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح والربحية، **للربح عدة مفاهيم نورد منها:-**

الربح: يمكن تعريف الأرباح هي الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لابد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها، فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها المصارف التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، مثل: القروض والتسهيلات

(1) اللوزي وآخرون، سليمان، أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 122

(2) طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005، ص 477 .

(3) رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والاعمال، دراسة ل 401، نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها، دار الرضا للنشر، دمشق، ط 1، 2004، ص 122 .

الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها المصرف نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع⁽¹⁾.

3-1 المفهوم المالي للربح:

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذه الربح لا بد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذلك⁽²⁾.

3-2 المفهوم الاقتصادي للربح:

يتمثل مفهوم الربح وفق المفهوم الاقتصادي بأنه هو الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة⁽³⁾.

3-3 المفهوم المحاسبي للربح:

يعني الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة، وبالتالي فالربح في المفهوم المحاسبي

(4) - تهتان مراد- زيد الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية في الجزائر 2005- 2011، العدد 1 ، جامعة المدية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية - 2014، ص33 .

(2) - باسل أبو زعيتير ، " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين " : رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006، ص 71 .

(3) - أبو حمد، قدوري، رضا صاحب ، فائق مشعل، ادارة المصارف، جامعة الموصل ، العراق، 2005، ص 333 .

يحسب من خلال طرح التكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات من الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يعرف في علم المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات. ويعرف الربح وفق المفهوم المحاسبي بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة الناشئة عن العمليات خلال الدورة المحاسبية، وما يقابلها من تكلفة تاريخية⁽¹⁾ ويتضمن هذا التعريف خمس سمات أساسية هي:

- يعتمد الربح المحاسبي على العمليات الفعلية للمشروع. يعتمد الربح المحاسبي على فرض الدورية، وأن قائمة الدخل تمثل الإنجاز المالي للمشروع خلال فترة معينة.

- يعتمد الربح المحاسبي على مبدأ تحقيق الإيرادات.

- يتطلب الربح المحاسبي قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية. يتطلب الربح المحاسبي مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية بالنفقات ذات الصلة .

ولتحديد الربح المحاسبي هناك مفهومان هما (2):

- وتفرق المحاسبة بين نوعين من الأرباح :

- الربح الإجمالي : هو الإيراد من المبيعات مطروحا منه تكلفة البضاعة المباعة.

- الربح الصافي : يعادل مجموع الإيرادات مطروحا منه مجموع المصاريف.

(1) حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ الى المعايير، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، 242-243 .

(2) حنان رضوان، مرجع سابق ذكره، ص 247- 248 .

2-3 تعريف الربحية:

يمكن تعريف الربحية على أنها العلاقة التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية. وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية⁽¹⁾

3-3 أهمية الربحية في المصارف التجارية:

يمكن إبراز أهمية الربح بصفة عامة من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية ، حيث يستخدم الربح في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات المنشآت ، كذلك يستخدم كمعيار أساسي عند تقدير توزيعات الربحية ، كما بعد الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل ، بالإضافة إلى ذلك تعتمد هيأت الرقابة في الدولة على الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة ومعقولية الأسعار التي تحددها منشآت الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها⁽²⁾.

كما يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية من خلال الهدف الرئيسي للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها المصارف، كما نجد أن لربحية المصارف التجارية أهمية مختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع فمساهمو المصرف يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستمر ويستفيد مودعو المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح

(1) - مفتاح عقل : مقدمة في الإدارة المالية ، معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن ، 1998 ، ص42
(2) محمد عباس حجازي، "نظرية المحاسبة" ، القاهرة: الدار الهندسية للطباعة والنشر، سنة 2000، ص 92 .

المحتجزة المقيدة وغير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم، وكذلك المفترضون من المصارف يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة وحتى فئات المجتمع التي لا تتعامل مباشرة مع المصارف قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدي الذي تؤدي هذه الأرباح ال تثبيت سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي، بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل (1) فالربحية لها وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها للأسباب الآتية (2)

1- أن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في نشاطه التشغيلي ، وعادة ما تتعرض المصارف إلى مخاطر متعددة

كمخاطر الائتمان والاستثمارات ، ومخاطر التصفية الإخبارية ، ومخاطر السرقة والاختلاس .

2- أن الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تسهم في تكوين الاحتياطيات وتقيد الأرباح بالآتي:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة ، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .

- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأسمالها إذا كان مسموحاً به قانوناً .

- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس المال يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه .

(1) نهاد ابراهيم باشا، "ربحية المصارف التجارية" ، مجلة المصارف العربية، بيروت (العدد 80، اغسطس، 1987، ص31) .

(2) حسين جميل البديري، "المصارف - مدخل محاسبي واداري"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، سنة 2000، ص 53- 54 .

4-3 وسائل تعظيم الربحية في المصارف التجارية:

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية المصارف منها (1) :

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية.
- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف المصارف، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.
- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

3-5 : البحث الثاني: قرارات تحقيق الربحية في المصارف التجارية :

عمل المصارف التجارية على تحقيق الربحية من خلال نوعين من القرارات: إن نجاح المصارف التجارية في تحقيق هدف الربحية بمفهومه واسع يمكن أن يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية؛ لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنطقة يوجد بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل عائد ممكن لإصحابها.(2)

(1) نفس المرجع السابق، ص 56 – 57 .

(1)- هند ضياء عبد الرسول - تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية- العدد 2، الجزء C، ايلول 2018 .

3-5-1 : قرار الاستثمار :

وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول (1) بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة (2) .

3-5-2 قرار التمويل :

وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق مالكيين، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية (3).

3-6 معايير قياس الربحية في المصارف التجارية:

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف محور مؤثر في بقاء المصرف وتوسعه، فالأرباح تساعد المصارف على النمو الذي بدوره يساهم على تحقيق قدر أكبر من الأرباح مما ينعكس على البقاء والقدرة على المنافسة (4).

(2)- علي محمود محمد، علي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره على في ربحية المصارف التجاري، دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 543 .
(3)- مرجع سابق ، ص 77.
(4)- رامي أكرم مزيق، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2014، ص 53 .
(1)- قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على الربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2014 ص 210.

وتعد مقاييس الربحية هي محصلة لمختلف السياسات التي يتخذ بها المصرف قرارته الاستثمارية والمالية، وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة أداء المصرف في تحقيق الربح على الموجودات وعلى حقوق المالكين لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين؛ لأنها تتمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين، حيث تزيد تقتهم في المصرف أكثر متانة وفاعلية ورغم تعدد المؤشرات أو النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية، هناك ما تنفرد به مختلف الدراسات التطبيقية تحليل العلاقة والأداء من نسب الدراسات المصرفية التي تتناول الأداء المصرفي بصورة مستقلة هو الاقتصار على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم أداء المصرف وعلى نطاق واسع جداً وهما نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ويضاف إليهما البعض النسب الأخرى مثل هامش الفائدة الصافي وهامش صافي الدخل ومعدل العائد على الودائع ومعدل العائد على الموارد المتاحة والقوة الإيرادية للموارد إن هذه النسب مفيدة عند مقارنة الأداء بين مصارف مختلفة تعمل في نفس السوق قد أعتمد بالأساس على عائد الموجودات وعائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس أداء المصارف العاملة في قطاع خاص.⁽¹⁾

وتعدد معايير القياس المستخدمة في قياس ربحية المصارف، لذ سوف يتم استعراض ما يتم استخدامه في هذه الدراسة من المؤشرات المهمة لقياس الربحية كما يلي :

1- القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها : " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق

(2)- حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة ، المحاسبة والمالية المصرفية، دارالناشر اليازوري، Yazouri Group for Publication and Distribution ، 2020.

عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي"، ويتم احتساب القوة الايرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي: (1)

القوة الايرادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات

أي: القوة الايرادية = صافي ربح العمليات / إجمالي الموجودات

ومن جهة ثانية فان العائد على الموجودات يساوي أيضا : صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

2- العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الأصول :

ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM)، حيث أن الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي :

أي أن: $EM \times ROA = ROE$

إذا : العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية . وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة . ويؤثر

(1) باسل جبر حسن أبو زعيتر: "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة – فلسطين، 2007، ص 76 .

الرفع المالي (EM) على أرباح المصرف لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالمصرف.⁽¹⁾

ويشتق من مقياس العائد على الأصول عدة مقاييس أخرى منها:

- الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الموجودات : تقيس هذه النسبة العائد من الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (الموجودات في أول المدة + الموجودات في آخر المدة مقسومة على 2).
- الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات : حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة الفوائد المدينة.
- صافي الربح / متوسط الموجودات : وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لموجوداته ومطلوباته، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد عمولات مقبوضة إيرادات الاستثمارات بشكل أساسي، والنفقات من فوائد مدفوعة ومصاريف إدارية عمومية.⁽²⁾
- هامش الربح منفعلة الأصول: حيث يمكن تحليل العائد على الأصول إلى مؤشرين هامين وذلك من خلال العلاقة التالية:⁽³⁾

العائد على الأصول = هامش الربح X منفعلة الأصول

- هامش الربح (PM) : ويقاس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على

(1) طارق عبد العال حماد: "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة"، دار الجامعة، الإسكندرية - مصر، 1999، ص: 82 - 83 .

(2) باسل جبر حسن أبو زعيتر، المرجع سبق ذكره، ص 78 .

(3) طارق عبد العال حماد، المرجع سبق ذكره، ص 85 - 88 .

النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب.

• هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات : وللحصول على مزيد من

النسب فإنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب كما يلي:

نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات.

نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات.

نسبة الضريبة = ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية المصرف.

• منفعة الأصول (AU): تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول:

ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخول المحققة من الفوائد والدخول الأخرى بخلاف الفوائد، ويتم نسبها إلى أصول المصرف كما يلي :

منفعة الأصول = (دخل الفائدة / إجمالي الأصول) + (الدخول الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول)

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة والدخل من المصادر الأخرى. كم تؤثر تركيبة الأصول على العوائد، فالاستثمار في القروض عادة ما يدر

عائدا أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية، وهكذا يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان المصرف يحقق فوائد وأرباح على الأصول أكبر أم أقل من المصارف الأخرى المناظرة، وكذلك التعرف على تأثير الحجم .

العنصر الأساسي في مزيج الربحية = الأصول المربحة / إجمالي الأصول

وتشمل الأصول المربحة كل الأصول التي تولد دخل من الفوائد أو متحصلات إيجارية، ويتم قياس هذا النوع من الأصول من خلال طرح كل الأصول غير المربحة من إجمالي الأصول . وكلما كان العنصر الأساسي في مزيج الربحية كبيرا كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من الأصول (AU) .

3- العائد على حقوق الملكية (ROE):

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف " دايفيد كول " كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، مخاطر معدل مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

ويقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE): "مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل"، حيث يقاس من خلال المعادلة التالية: (1).

$$ROE = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من أموال الملكية، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للمصرف لأنه يعني زيادة في الأرباح المحتجزة، أي زيادة في حقوق الملكية .

ويقصد بمكونات المعادلة السابقة ما يلي :

- حقوق الملكية : هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية إضافة إلى الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
- صافي الدخل: ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي، وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه .

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، كما يمكن أن تشتق من النموذج السابق عدة

(1) محمد جموعي قريشي: " تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994 – 2000"، مجلة البحث، الجزائر عدد 3 سنة 2005، ص 90.

مؤشرات هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من النسب: مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية، ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

1- فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بـ " نظام ديبون " (DuPont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU): وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول.

2- أما المساهمة الثانية لنموذج " ديبون " هي شرح و توضيح العلاقة بين (ROA) و (ROE)، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}) .^{(1)}$$

فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

$$\text{ROE} = \text{AU} \times \text{PM} \times \text{EM}$$

يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فانه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد

(1)- محمد جموعي قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

على الأصول أوالى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود غالي الرافعة المالية فان المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فانه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة . ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر، حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال .

7-3 مفهوم وطبيعة إدارة الربحية:⁽¹⁾

كانت بدايات ظهور المحاسبة في المشروع الفردي ، ومن ثم ظهرت الشركات التضامنية، وإن أوائل الكتاب في المحاسبة، قد نصحوا بأن تكون أول خطوة في عملية التسجيل المحاسبية هي أعداد جرد بيان لرأس المال، وتظهر فيه كل الممتلكات الشخصية، فضلاً عن الديون عليه/ وله منذ اليوم الأول للعمل.

ارتبط مفهوم إدارة الربحية مع نظرية الوكالة، وإن مفاهيم هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف Adam Smith، وتحدد علاقة الوكالة بعقد يقوم وفقاً له شخص أكثر (الوكيل) Agent بأداء خدمة ما لمصلحة شخص آخر أو أكثر (الموكل) Principal ، وبهذا المفهوم نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من السلوك الانتهازي للإدارة Opportunistic Behavior ، وذلك بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى، إذ اشار Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والرقابة في كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations، الصادر في سنة 1776 ، إلى أنه لا يمكن أن نتوقع من مدراء الشركات الذين يؤتمنون على أموال الآخرين، وأن يديروها بنفس اليقظة والحذر، كما لو كانوا مالكين لهذه الأموال.

(2)- عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، الطبعة الأولى 1436 هـ ، 2015م -، ص17- 20 .

ويظهر تضارب المصالح في الشركة بأشكال متعددة أبرزها ما يأتي :

1- تضارب المصالح بين المدراء وحملة الأسهم: تبرز حالة تعارض المصالح بين المدراء وحملة الأسهم عندما يكون المدراء الذين هم المسؤولون عن اتخاذ القرارات المهمة في الشركة، ليسوا أصحاب الحق الأساسيين بصافي موجودات الشركة، وذلك لعدم امتلاكهم أسهم في رأسمالها، أو لأنهم يمتلكون جزاً يسيراً منها، لهذا فإنهم لا يتحملون نصيباً مهماً من آثار قراراتهم على ثروة المالكين.

2- تضارب المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات: بالإضافة إلى تضارب المصالح بين حملة الأسهم والمدراء، هناك نوع آخر من تعارض المصالح في إطار علاقة الوكالة، هو التعارض بين الدائنين وحملة الأسهم. إن للدائنين حقاً أولياً في جزء من أرباح الشركة على شكل فوائد، فضلاً عن تسديد أصل الدين، بالإضافة إلى حقهم في موجودات الشركة في حالة الإفلاس. إلا أن حملة الأسهم يحتفظون بقدر من الرقابة على القرارات التشغيلية (من خلال الإدارة في الشركة)، التي تؤثر على التدفقات النقدية والمخاطر المناظرة لها.

وعندما تكون لدى الشركة مديونية كبيرة نسبياً، فإن المدراء الذين يعملون لصالح حملة الأسهم يمكن أن يزيدوا من ثروة حملة الأسهم على حساب مصلحة حملة السندات، وذلك من خلال قرارات التمويل والاستثمار.

والخلاصة هنا إن هناك صراع مصلحة يتمثل في أن الملاك متعارضين المصالح مع الإدارة، وكذلك الحال بين الحكومة ممثلة بالوكالات الضريبية وبين الإدارة والملاك. ولحل مشكلة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم يتم تحديد خطة الحوافز الإدارية، لأن المدراء غالباً ما يميلون إلى ممارسة النشاطات التي تؤدي إلى تعظيم منفعتهم و ثروتهم الشخصية، والمعتمدة أساساً على وجود خطة للحوافز الإدارية وقدرتهم كذلك على تحسين اسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية .

الفصل الرابع

الاطار العملي

المبحث الأول: نبذة عن مصرف الصحاري والأساليب

الإحصائية المستخدمة في التحليل

المبحث الثاني: البيانات المجمعة حول متغيرات الدراس

1: اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على الأصول.

2: اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الاول

نبذة عن مصرف الصحاري

1-4 نشأة مصرف الصحاري .

هو مصرف ليبي تجاري تأسس في العام 1964 , وفي 22 ديسمبر 1970 صدر قانون من مجلس قيادة الثورة (سابقا) " بالتأميم" , مما تطلب أن يتم تأميم أسهم جميع المصارف العاملة في البلاد لتصبح مملوكة بالكامل من طرف الحكومة الليبية .

ويبلغ رأس مال المصرف 378 مليون دينار ليبي وتبلغ مساهمة القطاع العام 59% والقطاع الخاص 22% ومساهمة الشريك الأجنبي 19% وفي 25 يوليو 2007 تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين مصرف الصحاري ومجموعة بي إن بي باريبا المصرفية الفرنسية , استحوذت بموجبه المجموعة الفرنسية علي 19% من أسهم رأس مال المصرف⁽¹⁾ .

وتبلغ قيمة أصول المصرف 12,612.5 مليار دينار ليبي وقيمة الودائع 10,958.1 مليار دينار ليبي وقيمة الائتمان الممنوح من المصرف 1,847.8 مليار وقيمة حقوق الملكية 459.9 مليون دينار ليبي.

ويعتبر مصرف الصحاري ثاني أكبر مصرف تجاري في ليبيا من حيث حجم الأصول , وهو الأول الذي يفتح أمام المؤسسات المالية الأجنبية للاستثمار و يشبكه فروع تفوق الخمسون فرعا تغطي مساحة جغرافية كبيرة تتضمن أغلب المدن الليبية بقوة بشرية تفوق إل (1700)

(1) - قيام شراكة استراتيجية بين مصرف الصحاري و مصرف بي ان بي باريباس / الموقع الرسمي للبنك (<http://www.saharabank.com.l139=ylar/Page.asp?ID>) - تاريخ النشر 7 اكتوبر -2008 - تاريخ الوصول 11 مارس-2009 نسخة محفوظة (<https://web.archive.or>) 27 (139=ly/ar/Page.asp?ID) <http://www.saharabank.com.27> g/web/20080227194344/ 27 فبراير 2008 على موقع واي باك .

موظف يخضعون دوريا لتدريب مستمر للوصول للخدمة المطلوبة ويعتمد مصرف الصحاري علي ثلاث خطوط أعمال رئيسية⁽¹⁾:

- 1 . المؤسسات المصرفية التي تقدم علاقة وثيقة مع كيانات الدولة وصناديق التنمية والمصارف وشركات التأمين .
- 2 . الخدمات المصرفية للشركات من خلال المنظمات المتخصصة وخدمات مخصصة .
- 3 . الخدمات المصرفية للأفراد مع عروض المنتجات الجديدة والمزيد من المبيعات الموجهة تخطيطات فرع .

4-1-2 رؤية مصرف الصحاري :

أن نكون ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وعنصر فعال من عناصر التنمية الاقتصادية ونحفف الثقة في مصداقيتنا المصرفية .

4-1-3 رسالة مصرف الصحاري :

- 1 . تحقيق التميز في المنتجات والأعمال .
- 2 . أن نكون الداعم والشريك لمشاريع التنمية والبناء .
- 3 . السير علي خطى الامتداد التاريخي للمصرف وتكملة المسيرة بوثيرة تصاعدية .
- 4 . تكوين قاعدة موارد بشرية من خلال دمج الخبرات وإعطاء الفرص للصفوف الثانية وتدريب الكوادر بما يتطلبه العصر .

(2)- عبد الكريم محمود ضوء دعلوس، دراسة بعنوان : أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي) دراسة بالمنطقة الغربية، جامعة الزاوية، 2019- 2020 ، ص 99 - 100

4-1-4 قيم مصرف الصحاري :

1. المثابرة والاستمرار .

2. الأمانة والصدق .

3. الابتكار .

4-1-5: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل :-

- معامل الارتباط (بيرسون)⁽¹⁾

يستخدم هذا المعامل لقياس العلاقة بين ظاهرتين كمية وتتبع التوزيع الطبيعي . حيث

ينسب هذا المعامل إلى العالم (كارل بيرسون) Karl Person ويرمز له بالرمز (r) حيث :

$$r = \frac{n \sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

ملاحظات على معامل ارتباط بيرسون :

1- قيمة المعامل تتراوح بين (-1,1).

2- إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفر يدل على عدم وجود ارتباط بين الظاهرتين .

(1) د/ جمال إبراهيم داود ، سمير سليم فاضل - تحليل الارتباط ونماذج الانحدار البسيط - دار الكتب الوطنية - بنغازي- الطبعة الأولى - 2004- ص15

3- إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الصفر (قيمة موجبة) يدل على وجود ارتباط طردي وكلما قربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كلما كان الارتباط طردي قوي بين الظاهرتين .

4- إذا كانت قيمة المعامل أقل من الصفر (قيمة سالبة) يدل على وجود ارتباط عكسي وكلما قربت قيمة المعامل من (-1) كلما كان الارتباط عكسي قوي بين الظاهرتين .

5- يطلق على مربع قيمة معامل الارتباط بمعامل التحديد وهو يعبر عن نسبة الاختلاف الكلي في الظاهرة التابعة والتي يمكن تفسيره من خلال علاقته الخطية مع الظاهرة الأولى فمثلا إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 0.95 فإن معامل التحديد يساوي 0.90 وهذا يدل على أن التغير 0.90 من التغير الكلي للظاهرة الثانية يعود إلى العلاقة الخطية بينها وبين الظاهرة الأولى .

اختبار معنوية معامل الارتباط :-

لاختبار معنوية معامل الارتباط نتبع الخطوات التالية :-

1- نفرض الفرض العدمي :- لا توجد علاقة بين الظاهرتين أي أن $H_0: \rho = 0$:-

مقابل الفرض البديل (A) :- توجد علاقة بين الظاهرتين أي أن $H_1: \rho \neq 0$:-

حيث ρ ترمز إلى القيمة الحقيقية لمعامل الارتباط

2- نوجد قيم إحصاء الاختبار T حيث $T = r \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}$

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار من جدول توزيع T ونرفض الفرض العدمي إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار أقل من أو تساوي مستوي المعنوية 5%.

وإذا كان حجم العينة كبير ($n > 30$) فيكون إحصائي الاختبار هو Z حيث

$$Z = r \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}$$

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار من جدول التوزيع الطبيعي المعياري ونرفض الفرض العدمي إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار أقل من أو تساوي مستوي المعنوية 5% .

- الانحدار الخطي البسيط⁽¹⁾

يهتم الانحدار الخطي البسيط بوضع العلاقة بين ظاهرتين في صورة علاقة رياضية بحيث تكون فيها إحدى هذه الظواهر مثبتة عند مستويات معينة وتعرف بالمتغير التابع والظاهرة الأخرى غير مقيدة وتأخذ قيم مختلفة عند كل مستوى من مستويات الظاهرة الأولى وتعرف بالمتغير المستقل. ومن هذه المعادلة يمكن التنبؤ بالقيم المتوقعة للظاهرة التابعة بمعرفة قيم الظاهرة المستقلة بالتعويض المباشر بقيم هذه الظاهرة المستقلة في المعادلة الناتجة.

(2) - د. علي العماري، د. علي العجيلي - الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق - دار الحكمة - طرابلس- الطبعة

فإذا وجدت علاقة خطية بين (Y) كمتغير تابع و X كمتغير مستقل فيمكن وضع هذه العلاقة بين هذه الظواهر في صورة معادلة من الدرجة الأولى بالصورة

$$Y_j = \beta_0 + \beta_1 X_j + e_j$$

وهذا ما يعرف بنموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث :

Y_j تعرف بالمتغير التابع

X_j تعرف بالمتغيرات المستقلة .

β_0 مقدار ثابت ويساوي قيمة y عندما X تساوي صفر

β_1 تعرف بمعامل الانحدار الخطي وإشارات هذا المعامل تحدد نوع العلاقة بين المتغير Y كمتغير تابع و X و كمتغير مستقل فإذا كانت إشارة هذا المعامل موجبة يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أما إذا كانت إشارة المعامل سالبة يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل

e_j يعرف بالخطأ العشوائي وتحليلها يلعب دورا مهما في معرفة مدى صلاحية النموذج المقدر في عملية التنبؤ وبيان ما إذا كانت فروض التحليل متحققة أم لا.

ويمكن تقدير قيمة كل من β_0 , β_1 من واقع البيانات المشاهدة حول الظاهرتين في n حالة بطريقة المربعات الصغرى.

وبعد تقدير النموذج يجب تقييم مدى دقة هذا النموذج في عملية التنبؤ قبل استخدامه في عملية التنبؤ . وهنا يمكن استخدام تحليل التباين وفقا للخطوات التالية:-

$$1- \text{نفرض الفرض العدمي } H_0 : -\beta_1 = 0$$

مقابل الفرض البديل على الأقل $H_0 : \beta_1 \neq 0$

2- نوجد مجموع المربعات الكلية الذي يرمز له بالرمز SST حيث

$$SST = SS_{yy} = \sum y^2 - \frac{(\sum y)^2}{n}$$

3- نوجد مجموع المربعات العائدة إلى الانحدار الذي يرمز له بالرمز SSR حيث

$$SSR = \sum \hat{\beta}_i SS_{x,y}$$

$$SS_{x,y} = \sum x_j y_j - \frac{\sum x_j \sum y_j}{n} \text{ حيث}$$

4- نوجد مجموع مربعات الأخطاء الذي يرمز له بالرمز SSE حيث

$$SSE = SST - SSR$$

5- نكون جدول تحليل التباين بالصورة التالية

الدالة المعنوية	إحصائي الاختبار F	متوسط المربعات MS	درجات الحرية df	مجموع المربعات SS	مصدر الاختلاف
	$F = \frac{MSR}{MSE}$	$MSR = \frac{SSR}{k-1}$	k-1	SSR	الانحدار
		$MSE = \frac{SSE}{n-k}$	n-k	SSE	الأخطاء
			n-1	SST	المجموع

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار من توزيع F ومقارنته بمستوى

المعنوية 5% . فإذا كان قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار أقل من مستوى المعنوية

5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار

المقدر .

- الانحدار الخطي المتعدد (1)

يهتم الانحدار الخطي المتعدد بوضع العلاقة بين أكثر من ظاهرتين في صورة علاقة رياضية بحيث تكون فيها إحدى هذه الظواهر مثبتة عند مستويات معينة وتعرف بالمتغير التابع والظواهر الأخرى غير مقيدة وتأخذ قيم مختلفة عند كل مستوى من مستويات الظاهرة الأولى وتعرف بالمتغيرات المستقلة. ومن هذه المعادلة يمكن التنبؤ بالقيم المتوقعة للظاهرة التابعة بمعرفة قيم الظواهر المستقلة بالتعويض المباشر بقيم هذه الظواهر في المعادلة الناتجة.

فإذا وجدت علاقة خطية بين (Y) كمتغير تابع لكل من X_1 و X_2 و X_3 وهكذا إلى

X_k فيمكن وضع هذه العلاقة بين هذه الظواهر في صورة معادلة من الدرجة الأولى بالصورة :-

$$Y_j = \beta_0 + \beta_1 X_{1j} + \beta_2 X_{2j} + \beta_3 X_{3j} + \dots + \beta_k X_{kj} + e_j$$

وهذا ما يعرف بنموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث:

Y_j تعرف بالمتغير التابع

X_{ij} تعرف بالمتغيرات المستقلة .

β_0 مقدار ثابت ويساوي قيمة y عندما X_1 و X_2 و X_3 وهكذا إلى X_k كل منها تساوي

صفر

β_i تعرف بمعاملات الانحدار الخطي المتعدد وإشارات هذه المعاملات تحدد نوع العلاقة بين المتغير Y كمتغير تابع و X_1 و X_2 و X_3 وهكذا إلى X_k كمتغيرات مستقلة فإذا كانت إشارة أي معامل موجبة يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل

المناظر له أما إذا كانت إشارة أي معامل سالبة يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل المناظر له

e_j يعرف بالخطأ العشوائي وتحليلها يلعب دورا مهما في معرفة مدى صلاحية النموذج المقدر في عملية التنبؤ وبيان ما إذا كانت فروض التحليل متحققة أم لا

ويمكن تقدير قيمة كل من $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$ من واقع البيانات المشاهدة حول هذه المتغيرات في n حالة بطريقة المربعات الصغرى

وبعد تقدير النموذج يجب تقييم مدى دقة هذا النموذج في عملية التنبؤ قبل استخدامه في عملية التنبؤ . وهنا يمكن استخدام تحليل التباين وفقا للخطوات التالية:-

$$1- \text{نرفض الفرض العدمي } H_0: -\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_k = 0$$

مقابل الفرض البديل على الأقل $H_0: \beta_i \neq 0$

2- نوجد مجموع المربعات الكلية الذي يرمز له بالرمز SST حيث

$$SST = SS_{yy} = \sum y^2 - \frac{(\sum y)^2}{n}$$

3- نوجد مجموع المربعات العائدة إلى الانحدار الذي يرمز له بالرمز SSR حيث

$$SSR = \sum \hat{\beta}_i SS_{x_i y}$$

$$SS_{x_i y} = \sum x_{ij} y_j - \frac{\sum x_{ij} \sum y_j}{n} \text{ حيث}$$

4- نوجد مجموع مربعات الأخطاء الذي يرمز له بالرمز SSE حيث

$$SSE = SST - SSR$$

5- نكون جدول تحليل التباين بالصورة التالية:

الدالة المعنوية	إحصائي الاختبار F	متوسط المربعات MS	درجات الحرية df	مجموع المربعات SS	مصدر الاختلاف
	$F = \frac{MSR}{MSE}$	$MSR = \frac{SSR}{k-1}$	k-1	SSR	الانحدار
		$MSE = \frac{SSE}{n-k}$	n-k	SSE	الأخطاء
			n-1	SST	المجموع

وبالتالي يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار من توزيع F ومقارنته بمستوى المعنوية 5% . فإذا كان قيمة الدلالة المعنوية لإحصائي الاختبار أقل من مستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية نموذج الانحدار المقدر.

- نبذة مختصرة على البرنامج الإحصائي spss (1):

يوجد هناك العديد من حزم البرامج الإحصائية التي أعدت من قبل شركات متخصصة في تقنيات الحاسب الآلي ولغات البرمجة لاستخدامها في التحليل الإحصائي ومن بين هذه الحزم الحزمة SPSS وهي اختصار لـ (Statistical Package for Social Sciences) أي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية . وتعد هذه الحزمة من أهم حزم البرامج الإحصائية الجاهزة التي صممت لإدخال البيانات الإحصائية وحفظها وتنظيمها في صورة جداول تكرارية وعرضها بيانيا وإيجاد المقاييس الإحصائية المختلفة وإجراء عمليات التحليل الإحصائي المختلفة على تلك البيانات بسهولة ودقة وسرعة عالية . وقد ظهر أقدم إصدار من هذه الحزمة عام 1970 تعمل على الحاسبات الكبيرة ، ثم تطورت وظهرت منه عدة إصدارات تعمل تحت نظام التشغيل DOS ، ثم ظهر الإصدار الخامس في أوائل التسعينات يعمل تحت نظام النوافذ

(1) على العماري، علي العجيلي - الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق - دار الحكمة - طرابلس- الطبعة الثانية - 2008-ص605

(Windows) . وظهرت بعده عدة إصدارات متتالية من هذه الحزمة منها الإصدار 7.5 والإصدار الثامن والتاسع والعاشر وهي متوافقة مع برنامج النوافذ الإصدار 95 . وبعدها ظهرت عدة إصدارات حتى الإصدار الخامس والعشرون وتتميز هذه الإصدارات بوجود العديد من التسهيلات في إدخال البيانات وتنظيمها في صورة جداول تكرارية وعرضها بيانيا وإيجاد مختلف المقاييس الإحصائية وإجراء عمليات التحليل الإحصائي المختلفة. وفي دراستنا هذه سوف نستخدم الإصدار السادس عشر.

4-2: البحث الثاني : البيانات المجمعَة حول متغيرات الدراسة:

لمعرفة أثر استثمارات مصرف الصحاري المتمثلة في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (سندات الخزنة العامة + ودائع الأجل + ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي+ شهادات ايداع) و إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل (استثمارات والمساهمات+ مساهمات بالصافي+ تمويلات إسلامية) و (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) كمتغيرات مستقلة على ربحته المتمثلة في (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) كمتغيرات تابعة جمعت بيانات حول هذه المتغيرات من مصرف الصحاري خلال الفترة (1999 - 2019) فكانت كما بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) البيانات المجمعَة حول استثمارات مصرف الصحاري المتمثلة في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل و إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل و إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) كمتغيرات مستقلة على ربحته المتمثلة في (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) كمتغيرات تابعة جمعت بيانات حول هذه المتغيرات من مصرف الصحاري خلال الفترة (1999 - 2019) .

جدول رقم (2) يوضح متغيرات الدراسة

السنة	إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (سندات الخزانة، ودائع لدى م ل م، ودائع لأجل، شهادات إيداع)	إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل (استثمارات، مساهمات، تمويلات إسلامية)	إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
1999	480,950,000.0	10,715,004	804,592,218	0,76	8,82
2000	372,950,000.0	11,065,004	931,591,395	0,76	8,48
2001	408,950,000.0	11,265,004	1,024,159,403	0,72	7,90
2002	378,950,000.0	11,265,00,4	1,133,695,286	0,67	7,43
2003	390,950,000.0	13,650,004	1,192,881,036	1,03	10,93
2004	543,950,000.0	12,200,504	12,103,242,81	0,70	7,69
2005	1,180,000,000	12,200,504	967,540,031	0,70	9,09
2006	2,320,000,000	13,150,504	1,152,120,064	0,60	13,00
2007	4,140,000,000	14,750,000	1,240,082,386	0,52	12,60
2008	6,076,000,000	18,825,000	1,902,654,593	1,15	52,92
2009	5,828,898,013	18,500,000	1,811,909,195	0,11	5,07
2010	5,381,748,809	28,984,800	1,750,569,53	0,13	5,61
2011	4,563,832,999	28,984,800	1,718,378,747	0,39	18,90
2012	5,785,567,510	28,984,800	1,795,893,741	0,15	8,34
2013	6,882,845,496	103,476,262.0	1,182,166,658	0,31	10,84
2014	5,835,733,454	167,061,105.0	1,019,468,267	0,31	8,56
2015	5,985,078,297	229,790,414.0	941,104,438	0,07	2,16
2016	6,034,953,950	265,820,516.0	884,246,691	0,09	3,05
2017	5,632,593,813	252,770,764.0	836,149,816	0,25	7,70
2018	4,331,659,056	257,459,569.0	781,630,873	0,20	6,09
2019	4,480,017,091	575,643,133.0	809,148,721	0,07	1,90

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي إعداد متفرقة

4-2-1 اختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري علي معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية :

لاختبار الفرضيات الرئيسية المتعلقة بأثر (إجمال استثمارات مصرف الصحاري) على (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية) تم إيجاد إجمالي استثمارات مصرف الصحاري بجمع إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل و إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل وإجمال القروض والتسهيلات الائتمانية فكانت كما بالجدول رقم (3)

جدول رقم (3) البيانات المجمعة حول استثمارات مصرف الصحاري المتمثلة في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل و إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل و إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) كمتغيرات مستقلة على ربحته المتمثلة في (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) كمتغيرات تابعة جمعت بيانات حول هذه المتغيرات من مصرف الصحاري خلال الفترة (1999 - 2019)

السنة	إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل	إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	الإجمالي الاستثمارات	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
1999	480,950,000.0	10,715,004	804,592,218	1,296,257,222	0,76	8,82
2000	372,950,000.0	11,065,004	931,591,395	1,315,606,399	0,76	8,48
2001	408,950,000.0	11,265,004	1,024,159,403	1,444,374,407	0,72	7,90
2002	378,950,000.0	11,265,00.4	1,133,695,286	1,523,910,290	0,67	7,43
2003	390,950,000.0	13,650,004	1,192,881,036	1,597,481,040	1,03	10,93
2004	543,950,000.0	12,200,504	12,103,242,81	1,766,474,785	0,70	7,69
2005	1,180,000,000	12,200,504	967,540,031	2,159,740,535	0,70	9,09
2006	2,320,000,000	13,150,504	1,152,120,064	3,485,270,568	0,60	13,00
2007	4,140,000,000	14,750,000	1,240,082,386	5,394,832,386	0,52	12,60
2008	6,076,000,000	18,825,000	1,902,654,593	7,997,479,593	1,15	52,92
2009	5,828,898,013	18,500,000	1,811,909,195	7,959,307,208	0,11	5,07
2010	5,381,748,809	28,984,800	1,750,569,53	7,161,329,662	0,13	5,61
2011	4,563,832,999	28,984,800	1,718,378,747	6,311,196,546	0,39	18,90
2012	5,785,567,510	28,984,800	1,795,893,741	7,610,446,051	0,15	8,34
2013	6,882,845,496	103,476,262.0	1,182,166,658	8,168,476,416	0,31	10,84
2014	5,835,733,454	167,061,105.0	1,019,468,267	7,022,262,826	0,31	8,56
2015	5,985,078,297	229,790,414.0	941,104,438	7,155,973,149	0,07	2,16
2016	6,034,953,950	265,820,516.0	884,246,691	7,185,021,157	0,09	3,05
2017	5,632,593,813	252,770,764.0	836,149,816	6,721,514,393	0,25	7,70
2018	4,331,659,056	257,459,569.0	781,630,873	5,370,749,498	0,20	6,09
2019	4,480,017,091	575,643,133.0	809,148,721	4,480,017,091	0,07	1,90

2-2-4 :- اختبار الفرضية الرئيسية

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط

لدراسة أثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) على (معدل العائد على الأصول) تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية :-

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (نظرا لصغر حجم العينة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) السابق

الفرضية الصفرية:- المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي)

مقابل الفرضية البديلة:- المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) يختلف عن التوزيع الطبيعي (لا يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) (X) لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- لا توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

مقابل الفرضية البديلة:- توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

جدول رقم (4) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.373	0.003	-0.611	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات مصرف الصحاري كمتغير مستقل

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) (-0.611) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل حيث أن (37.3%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بأثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع ((معدل العائد على الأصول)) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول

رقم (5).

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و إجمالي استثمارات مصرف الصحاري

		$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1$						
β	.834	-7.713E-11						
T	6.577	-3.367						
Sig	.000	.003						
R	0.611							
R ²	0.374							
F	14.886	sig	0.001					
n	20							
dw	1.692							

من الجدول رقم (5) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل يكون كما يلي :

$$Y_1 = 0.834 - 7.713E - 11X$$

حيث :

Y_1 تمثل معدل العائد على الأصول.

X تمثل إجمالي استثمارات مصرف الصحاري.

ج - القدرة التفسيرية لنموذج انحدار

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على الأصول على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية.

-معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (5) نجد أن معامل التحديد (0.374) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) يفسر (37.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والباقي (62.6%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) .

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت :

الفرضية الصفرية:- معامل انحدار (معدل العائد على الأصول) على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) غير معنوية (لا يختلف عن الصفر)

الفرضية البديلة:- معامل انحدار (معدل العائد على الأصول) على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) معنوية (يختلف عن الصفر)

جدول رقم (6) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.003 ^a	11.339	.836	1	.836	الانحدار الخطي
		.074	19	1.401	الخطأ العشوائي
			20	2.237	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة إحصائي الاختبار (11.339) بدلالة معنوية 0.003

وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على إجمالي استثمارات

مصرف الصحاري

- اختبار T

لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- ليس هناك دلالة معنوية لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الفرضية البديلة:- هناك دلالة معنوية لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري).

جدول رقم (7) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	6.577	.834	الثابت
.003	-3.367	-7.713E-11	معامل انحدار معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

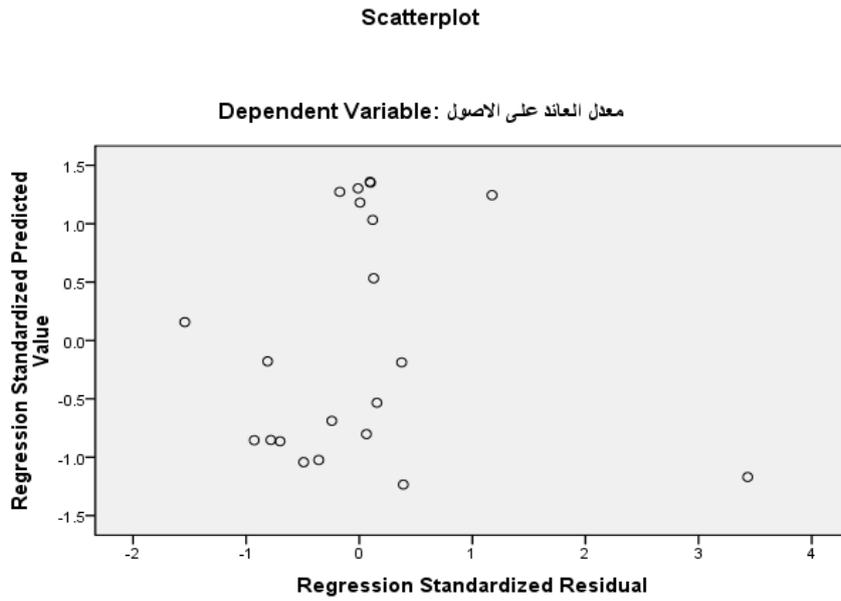
- قيمة إحصائي الاختبار للثابت (6.577) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية الثابت

- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) (-3.367) بدلالة معنوية محسوبة (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

د. اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا

لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (5)



شكل رقم (5) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (5) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) حيث تكون:

الفرضية الصفرية:- الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

مقابل الفرضية البديلة:- الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

جدول رقم (8) نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية
النتيجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	0.763	21	0.055

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.763) بدلالة معنوية محسوبة (0.055) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (5) السابق

من الشكل رقم (5) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين الأخطاء.

نتيجة :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمال استثمارات مصرف الصحاري على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (32.7%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمال استثمارات مصرف الصحاري) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بتأثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) .

3-2-4 :- اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري

على معدل العائد على الأصول:

1-2-4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى :- المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة

الأجل على معدل العائد على الأصول:

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

لدراسة أثر (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) على (معدل العائد على الأصول) تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي: لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (نظرا لصغر حجم العينة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

جدول رقم (9) نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)

البيان	رمز المتغير	قيمة إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المعنوية المحسوبة
معدل العائد على الأصول	Y_1	0.923	21	0.099

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.923) بدلالة معنوية محسوبة (0.099) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y_1) والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) (X_1): لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي

الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.440	0.001	-0.663	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل كمتغير مستقل

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) (-0.663) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل حيث أن (44%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بآثر (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (11).

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

Y1 = β ₀ + β ₁ X ₁						
β	0.787	-9.018E-11				
T	7.687	-3.858				
Sig	0.000	0.001				
R	0.663					
R ²	0.440					
F	14.886	sig	0.001			
n	20					

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (11) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل يكون كما يلي:

$$Y_2 = 0.787 - 9.001E - 11X_1$$

حيث أن:

Y_1 تمثل معدل العائد على الأصول

X_1 تمثل إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار:

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على الأصول على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على الأصول على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (11) نجد أن معامل التحديد (0.440) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) يفسر (44%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والباقي (56%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.001	14.886	0.983	1	0.983	الانحدار الخطي
		0.66	19	1.254	الخطأ العشوائي
			20	2.237	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة إحصائي الاختبار (14.886) بدلالة معنوية 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
0.000	7.687	0.787	الثابت
0.001	-3.858	-9.018E-11	معامل انحدار معدل العائد على الأصول و (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل)

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

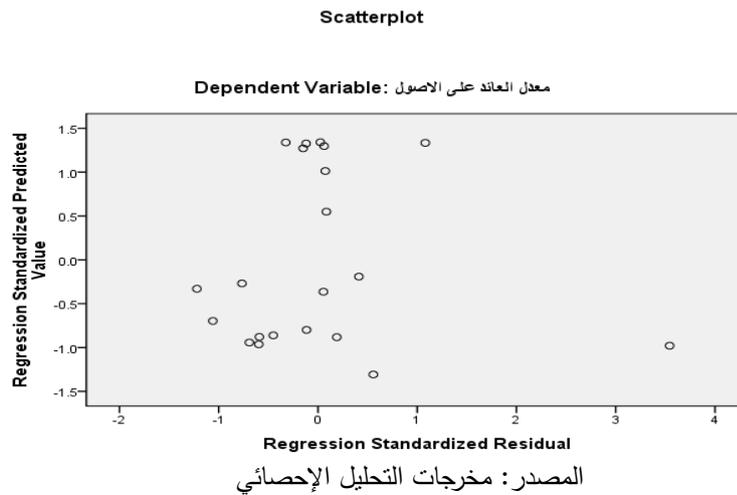
من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن :

- قيمة إحصائي الاختبار للثابت (7.687) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية الثابت.

- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) (-3.858) بدلالة معنوية محسوبة (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).

د- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا: لا اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبقايا ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (6).



شكل رقم (6) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (6) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14) نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية

النااتجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	0.963	21	0.051

من الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.963) بدلالة معنوية محسوبة (0.051) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (6) السابق.

من الشكل رقم (5-6) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين الأخطاء.

النتيجة: وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات القصيرة الاجل ومعدل العائد علي الاصول حيث أن معامل الانحدار يساوي -9 وهذا يدل علي ان زيادة الاستثمارات القصيرة الاجل بوحدة واحدة يؤدي الي انخفاض معدل العائد علي الاصول بمعدل 9 وحدات وان معامل التفسير يساوي 44% أي ان 44% من التغير في معدل العائد علي الاصول يعود الي إجمالي الاستثمارات القصيرة الاجل.

4-3-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:- المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل على معدل العائد على الأصول:

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

لدراسة أثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) على (معدل العائد على الأصول) تم استخدام برمجيات SPSS و إجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي: لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (نظرا لصغر حجم العينة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) السابق .

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.923) بدلالة معنوية محسوبة (0.099) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) والمتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) (X2).

- اختبار مدى تحقيق فرضية العلاقة الخطية: لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي

استثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.327	0.007	-0.572	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل كمتغير مستقل

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل (-0.572) بدلالة معنوية وهي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل حيث أن (32.7%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بآثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل).
ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع ((معدل العائد على الأصول)) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (16).

جدول رقم (16) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل

	$Y_1 = \beta_0 + \beta_2 X_2$					
β	0.588	-1.318E-9				
T	7.831	-3.039				
Sig	0.000	0.007				
R	0.522					
R²	0.327					
F	9.233	sig	0.007			
n	20					

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (16) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل يكون كما يلي:

$$Y_1 = 0.588 - 1.318E9X_2$$

حيث:

Y_1 تمثل معدل العائد على الأصول

X_2 تمثل إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار:

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على الأصول على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (12-17) نجد أن معامل التحديد (0.327) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) يفسر (32.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والباقي (67.3%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل).

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي

الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.007	9.233	.732	1	.732	الانحدار الخطي
		.079	19	1.506	الخطأ العشوائي
			20	2.237	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة إحصائي الاختبار (9.233) بدلالة معنوية 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (18) .

جدول رقم (18) اختبار معنوية معامل الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
0.000	7.831	0.588	الثابت
0.007	3.572-	-1.318E-9	معامل انحدار معدل العائد على الأصول و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

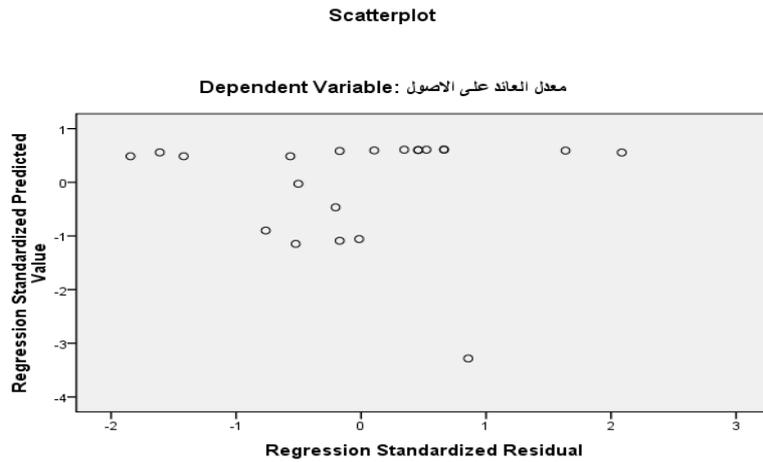
من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن:

- قيمة إحصائي الاختبار للثابت (7.831) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية الثابت.

- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) (-3.512) بدلالة معنوية محسوبة (0.007) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل).

د- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا: لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (7).



المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

شكل رقم (7) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (7) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19) نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية

النتيجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.974	21	.815

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.974) بدلالة معنوية محسوبة (0.815) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (7).

من الشكل رقم (7) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين الأخطاء.

النتيجة :- وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة أكبر ويساوي ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات الطويلة الاجل ومعدل العائد علي الاصول حيث أن معامل الانحدار يساوي -1.3 وهذا يدل علي زيادة الاستثمارات الطويلة الاجل بوحدة واحدة يؤدي الي انخفاض في معدل العائد علي الاصول بمعدل 1.3. وان معامل التفسير يساوي 32.7% أي أن 32.7% من (معدل العائد علي الاصول) يعود الي التغير في (أجمالي الاستثمارات المالية طويلة).

3-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :- المتعلقة بأثر إجمالي القروض

والتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على الأصول:

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط: لدراسة أثر (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) على (معدل العائد على الأصول) تم استخدام برمجيات SPSS و إجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19).

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.923) بدلالة معنوية محسوبة (0.099) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على

أن المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) (X3) لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20).

جدول رقم (20) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.074	0.033	0.272	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع وإجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية كمتغير مستقل

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) (0.272) بدلالة معنوية وهي (0.074) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع وإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (كمتغير مستقل حيث أن (7.4%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بأثر (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (21).

جدول رقم (21) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

	$Y_1 = \beta_0 + \beta_3 X_3$			
β	3.865E-10			
T	6.389			
Sig	0.000			
R	0.819			
R ²	0.671			
F	40.815	sig	0.000	
n	20			

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (21) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية يكون كما يلي:

$$Y_1 = 3.865E - 10X_3$$

حيث :

Y_1 تمثل معدل العائد على الأصول

X_3 تمثل إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار:

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على الأصول على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد (0.671) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) يفسر (67.1 %) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والباقي (32.9%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة

التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية).

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على الأصول و(إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (22).
جدول رقم (22) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.000	40.815	4.441	1	4.441	الانحدار الخطي
		.109	20	2.176	الخطأ العشوائي
			21	6.616 ^b	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (22) أن قيمة إحصائي الاختبار (40.815) بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (23).
جدول رقم (23) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	6.389	3.865E-10	معامل انحدار معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

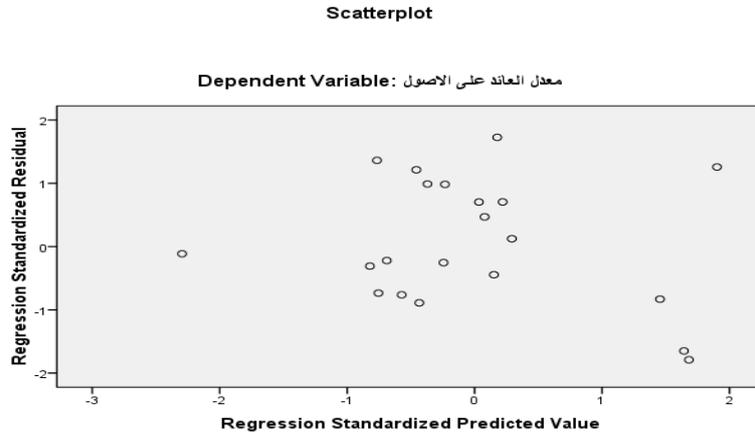
المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) (6.389) بدلالة معنوية محسوبة

(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على الأصول على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية).

د- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا: لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (Y1) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (8).



المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

شكل رقم (8) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شايبورو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (24).

جدول رقم (24) نتائج اختبار شايبورو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية

النتيجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.962	21	.558

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (962). بدلالة معنوية محسوبة (0.558) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (8). حيث من الشكل رقم (8) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء.

النتيجة :- وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القروض والتسهيلات الائتمانية ومعدل العائد علي الاصول حيث أن معامل الانحدار يساوي 3.8 أي أن زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية بوحدة واحدة يساهم في زيادة (معدل العائد علي الاصول) بمعدل 3.8% وحدة. وان معامل التفسير يساوي 32.7% أي ان 32.7% من التغير في معدل العائد علي الاصول يعود الي التغير في القروض والتسهيلات الائتمانية.

4-4 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:- المتعلقة بأثر إجمالي استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية:

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط
لدراسة أثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) على (معدل العائد على حقوق الملكية) تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية :-

-اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (نظرا لصغر حجم العينة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (24) السابق

الفرضية الصفرية:- المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي)

مقابل الفرضية البديلة:- المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) يختلف عن

التوزيع الطبيعي (لا يتبع التوزيع الطبيعي)

-اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

(Y2) والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) (X)

لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي

استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت

النتائج كما في الجدول رقم (25) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- لا توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) و(إجمالي

استثمارات مصرف الصحاري)

مقابل الفرضية البديلة:- توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) و(إجمالي

استثمارات مصرف الصحاري)

جدول رقم (25)العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي

استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل.

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.624	0.000	0.790	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات مصرف الصحاري كمتغير مستقل

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين

(معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف

الصحاري) (0.790) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل

العائد على حقوق الملكية (كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) كمتغير مستقل حيث أن (60.4%) من التغير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع ((معدل العائد على حقوق الملكية)) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (26).

جدول رقم (26) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و إجمالي استثمارات مصرف الصحاري

		$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1$					
β		1.325E-9					
T		5.762					
Sig		.000					
R	0.790						
R ²	0.624						
F	33..202	Sag=0.000					
n	20						
dw	0.804						

من الجدول رقم (26) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل يكون كما يلي

$$Y_2 = 1.325E - 9X$$

حيث:

Y_2 تمثل معدل العائد على حقوق الملكية

X تمثل إجمالي استثمارات مصرف الصحاري

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

-معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (26) نجد أن معامل التحديد (0.624) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) يفسر (62.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي (37.6%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) - تحليل التباين

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على حقوق الملكية و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (27) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- معامل انحدار (معدل العائد على حقوق الملكية) على (إجمالي

استثمارات مصرف الصحاري) غير معنوية (لا يختلف عن الصفر)

الفرضية البديلة:- معامل انحدار (معدل العائد على حقوق الملكية) على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) معنوية (يختلف عن الصفر)

جدول رقم (27) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و(إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.000 ^a	33.202	1130.766	1	1130.766	الانحدار الخطي
		34.057	20	681.145	الخطأ العشوائي
			21	1811.911 ^b	المجموع

يتضح من الجدول رقم (27) أن قيمة إحصائي الاختبار (33.202) بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على إجمالي استثمارات مصرف الصحاري

- اختبار T

لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (28) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- ليس هناك دلالة معنوية لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الفرضية البديلة:- هناك دلالة معنوية لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

جدول رقم (28) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	5.762	1.325E-9	معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) (5.762) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري)

-اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط.

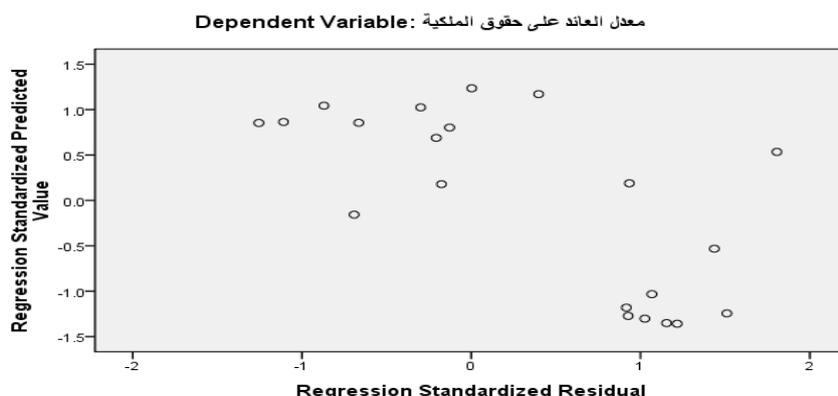
- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا .

لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي

ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y1) فكانت النتائج كما

بالشكل رقم (9) .

Scatterplot



شكل رقم (9) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (9) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شايبير- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (29) حيث تكون :

الفرضية الصفرية:- الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

مقابل الفرضية البديلة:- الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (29) نتائج اختبار شايبير- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية
النتيجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.933	21	.161

من الجدول رقم (29) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.933) بدلالة معنوية محسوبة (0.161) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

1. مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (9) السابق

من الشكل رقم (9) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم

المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين الأخطاء.

نتيجة :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي استثمارات مصرف الصحاري على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (%) من التغير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (إجمالي استثمارات مصرف الصحاري).

4-3-1 اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية:

4-3-2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى :- المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل على معدل العائد على حقوق الملكية:

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط: لدراسة أثر (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) على (معدل العائد على حقوق الملكية) تم استخدام برمجيات SPSS وإجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (حجم العينة أقل من 50 مفردة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (30).

جدول رقم (30) نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية)

البيان	رمز المتغير	قيمة إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المعنوية المحسوبة
معدل العائد على الأصول	Y_2	.951	21	.357

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.951) بدلالة معنوية محسوبة (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y2) والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) (X1): لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (31).
جدول رقم (31) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.293	0.041	-0.541	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل كمتغير مستقل.

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) (-0.541) بدلالة معنوية (0.041) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) كمتغير مستقل حيث أن (29.3%) من التغير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (32).

جدول رقم (32) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

		$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_1$			
β	1.541E-9				
T	4.740				
Sig	0.000				
R	0.727				
R ²	0.529				
F	22.467	SIG	0.000		
n	21				

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (32) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل

العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل يكون كما يلي:

$$Y_2 = 1.541EX_1$$

حيث:

Y_2 تمثل معدل العائد على حقوق الملكية

X_1 تمثل إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (32) نجد أن معامل التحديد (0.529) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) يفسر (52.9%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي (47.1%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (33).

جدول رقم (33) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.000 ^a	22.467	958.584	1	958.584	الانحدار الخطي
		42.666	20	853.327	الخطأ العشوائي
			21	1811.911 ^b	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (33) أن قيمة إحصائي الاختبار (22.467) بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (34).
جدول رقم (34) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل)

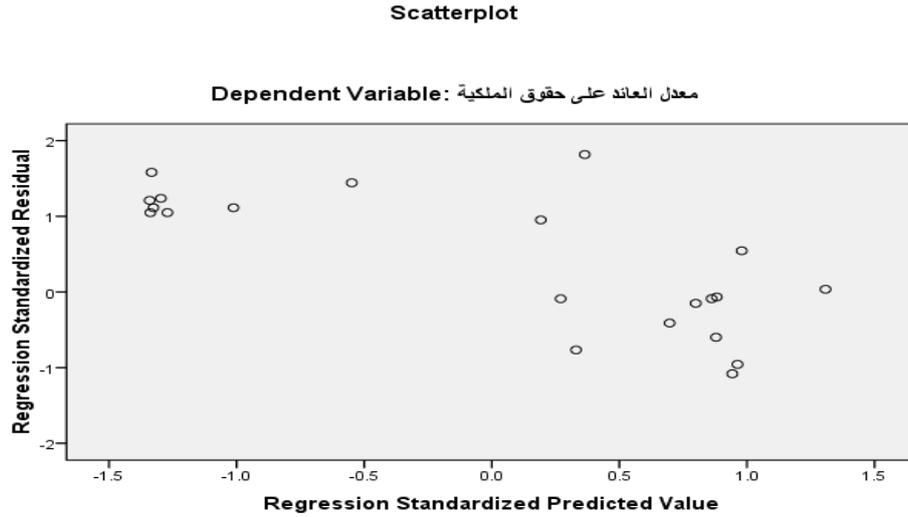
الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	4.740	1.541E-9	معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل)

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) (4.70) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل).

د- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا : لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y2) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (10) .



المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

شكل رقم (10) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (10) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شايبيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (35).

جدول رقم (35) نتائج اختبار شايبيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية
النتيجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.926	21	.114

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (35) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.926) بدلالة معنوية محسوبة (0.114) وهي أكبر من أي مستوى معنوي وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تبات تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (10).

من الشكل رقم (10) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تبات تباين الأخطاء.

النتيجة : وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات القصيرة الاجل ومعدل العائد علي حقوق الملكية حيث ان معامل الانحدار يساوي 1.54 % أي ان زيادة الاستثمارات القصيرة الاجل بوحدة واحدة تساهم في زيادة (معدل العائد علي حقوق الملكية) بمعدل 1.54% وان معامل التفسير يساوي 52.9% أي ان 52.9% من التغير في معدل العائد علي حقوق الملكية يعود الي التغير في الاستثمارات القصيرة الاجل.

2-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:- المتعلقة بأثر إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل على معدل العائد على حقوق الملكية

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط: لدراسة أثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) على (معدل العائد على حقوق الملكية) تم استخدام برمجيات SPSS و إجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي: لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) (حجم العينة أقل من 50 مفردة) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (35) السابق .

من خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.951) بدلالة معنوية محسوبة (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y2) والمتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) (X2).

- اختبار مدى تحقيق فرضية العلاقة الخطية: لاختبار العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (36).

جدول رقم (36) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.341	.005	-0.584	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و إجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل كمتغير مستقل

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل (-0.584) بدلالة معنوية وهي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع و(إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) كمتغير مستقل حيث أن (34.1%) من التغير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بآثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (37).

جدول رقم (37) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل

Y= β ₀ + β ₂ X ₂						
β	10.090	-1.608E-8				
T	11.319	-3.138				
Sig	0.000	0.005				
R	0.584					
R ²	0.341					
F	9.848	sig	0.000			
n	21					

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (37) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وإجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل يكون كما يلي:

$$Y_2 = 10.030 - 1.608EX_2$$

حيث:

Y_2 تمثل معدل العائد على حقوق الملكية.

X_2 تمثل إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل.

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار:

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (37) نجد أن معامل التحديد (0.341) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) يفسر (34.1%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي (65.9%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل).

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (38).

جدول رقم (38) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.005	9.848	108.798	1	108.798	الانحدار الخطي
		11.048	19	209.907	الخطأ العشوائي
			20	318.705	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (38) أن قيمة إحصائي الاختبار (9.848) بدلالة معنوية 0.005 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (39).
جدول رقم (39) اختبار معنوية معامل الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية

و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	11.319	10.030	الثابت
.005	-3.138	-1.608E-8	معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

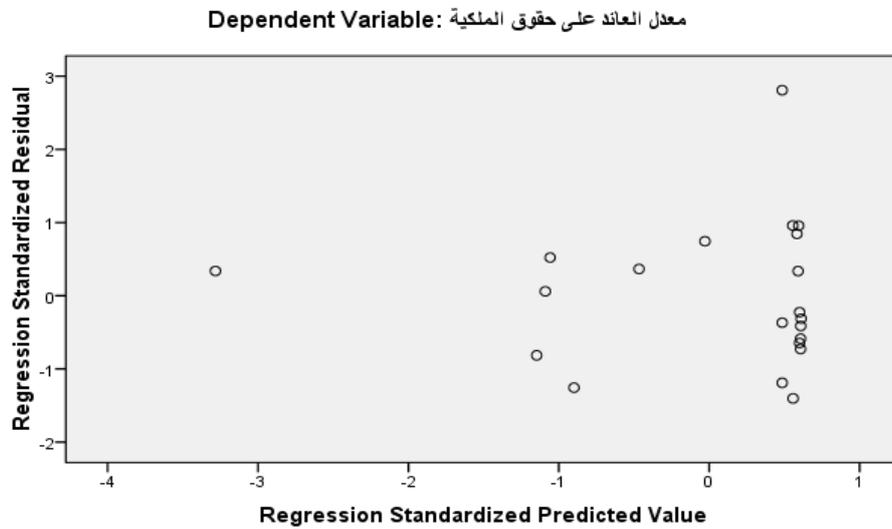
من خلال الجدول رقم (39) نلاحظ أن:

- قيمة إحصائي الاختبار للثابت (11.319) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية الثابت.
- قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) (-3.138) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي الاستثمارات المالية الأجل).

د- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا: لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبقايا ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y2) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (11).

Scatterplot



المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

شكل رقم (11) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني رقم (11) نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (40).

جدول رقم (40) نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.927	21	.120

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (40) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.927) بدلالة معنوية محسوبة (0.120) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدر باستخدام المعادلة المقدر فكانت النتائج كما في الشكل رقم (11) السابق.

من الشكل رقم (11) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدر وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين الأخطاء.

النتيجة :-وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل العائد علي حقوق الملكية والاستثمارات الطويلة الاجل حيث ان زيادة بوحدة واحدة في الاستثمارات الطويلة الاجل يؤدي الي تناقص بمعدل العائد علي حقوق الملكية بمعدل 1.3% وحدة وان معامل التفسير

يساوي 32.7% أي أن 32.7% من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يعود الي التغير في الاستثمارات الطويلة الاجل .

2-3-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : المتعلقة بأثر إجمالي القروض والتسهيلات

الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية

أ- اختبارات مدى تحقق فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

لدراسة أثر (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) على (معدل العائد على حقوق الملكية) تم

استخدام برمجيات SPSS و إجراء الاختبارات القبلية التالية:

- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي: لمعرفة ما إذا كان المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (40).

من خلال الجدول رقم (40) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (951). بدلالة معنوية محسوبة (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي) وهذا يدل على أن المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) لا يختلف عن التوزيع الطبيعي (يتبع التوزيع الطبيعي).

- اختبار مدى تحقق فرضية العلاقة الخطية بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y1) والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية) (X3): لاختبار العلاقة الخطية بين

(معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات

الائتمانية) تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (41).

جدول رقم (41) العلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير

المستقل (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)

العلاقة	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
دالة	0.242	0.023	0.492	العلاقة الخطية بين (معدل العائد على الأصول) كمتغير تابع و إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية كمتغير مستقل

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (41) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة الخطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع والمتغير المستقل (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) (0.492) بدلالة معنوية وهي (0.023) وهي أقل من مستوى المعنوي 0.05 وهذا يدل على أنه توجد علاقة خطية بين (معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغير تابع وإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (كمتغير مستقل حيث أن (24.2%) من التغير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغير في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بآثر (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية).

ب- نموذج الانحدار الخطي المقدر:

بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) للتوزيع الطبيعي وخطية العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل المتمثل في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام تحليل الانحدار البسيط فوجدت النتائج كما بالجدول رقم (42).

جدول رقم (42) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

	Y= $\beta_3 X_3$			
B	7.216E-9			
T	10.823			
Sig	0.000			
R	0.924			
R²	0.854			
F	117.137	sig	0.000	
N	21			

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (42) السابق يلاحظ أن نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية يكون كما يلي :

$$Y_2 = 7.216E - 9X_3$$

حيث:

Y_2 تمثل معدل العائد على حقوق الملكية

X_3 تمثل إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية .

ج- القدرة التفسيرية لنموذج انحدار

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على المتغير المستقل المتمثل في (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد: بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد (0.854) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (إجمالي القروض

والتسهيلات الائتمانية) يفسر (85.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والباقي (14.6%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

- تحليل التباين: لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (43).

جدول رقم (43) جدول تحليل التباين للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
.000	117.137	1547.662	1	1547.662	الانحدار الخطي
		13.212	20	264.249	الخطأ العشوائي
			21	1811.911 ^b	المجموع

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (43) أن قيمة إحصائي الاختبار (117.137) بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية.

- اختبار (T): لاختبار معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (44).
جدول رقم (44) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و (إجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية)

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
.000	10.823	7.216E-9	معامل انحدار معدل العائد على الأصول و (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية)

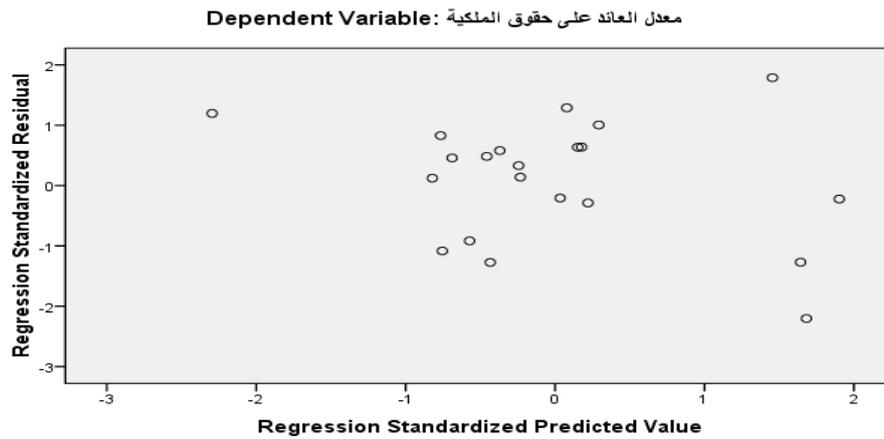
المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من خلال الجدول رقم (44) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار لمعامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية) (10.823) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على معنوية معامل انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على (إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية).

د- اختبار مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- اختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا: لاختبار ما إذا كانت فروض التحليل بصورة عامة متوفرة أم لا تم استخدام الرسم البياني للبواقي ضد القيم المقدرة للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (Y2) فكانت النتائج كما بالشكل رقم (12).

Scatterplot



المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

شكل رقم (12) التمثيل الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة

ومن الشكل البياني نلاحظ أن معظم النقاط متمركزة بصورة منتظمة حول الصفر فهذا يدل على أن فروض التحليل بصورة عامة متوفرة.

- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي): لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) نظرا لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (45).

جدول رقم (45) نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro - Walk) على الأخطاء المعيارية الناتجة

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.961	21	.546

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

من الجدول رقم (45) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.961) بدلالة معنوية محسوبة (0.546) وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- مدى تحقق فرضية تباين الأخطاء: لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (12).

من الشكل رقم (12) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين ± 2 فهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء.

النتيجة : وجود علاقة طردية ذو دلالة احصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القروض والتسهيلات ائتمانية ومعدل العائد علي حقوق الملكية حيث أن زيادة وحدة واحدة في القروض والتسهيلات ائتمانية تساهم في زيادة (معدل العائد علي حقوق الملكية) بمعدل 7.2% وان معامل التفسير يساوي 32.7 % أي ان 32.7% من التغير في معدل العائد علي حقوق الملكية يعود الي التغير في القروض والتسهيلات ائتمانية.

المبحث الثالث

مناقشة النتائج والفرضيات

1-4 مناقشة الفرضية الرئيسية:-

بناءً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (3) تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي استثمارات مصرف الصحاري على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول)، لذا يرى الباحث ان هذه النتيجة تتوافق مع دراسة "ميسون العمدة" 2018م، ودراسة "ابتسام منصور" 2015م التي تنص ان المصرف يحاول تنمية الربحية وتحسن كفاءته المالية .

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى : بناءاً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (10) تبين أنه وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات القصيرة الاجل ومعدل العائد علي الاصول، وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات التي تشير الى تجنب المصارف قدر الامكان عند اقدمها على منح قروض ذات تصنيف ائتماني عالي مما يؤدي إلي خفض الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يعمل علي تعظيم العائد وخفض المخاطرة.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية: بناءاً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (16) تبين أنه وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات الطويلة الاجل ومعدل العائد علي الاصول، لذا يرى الباحث أن هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات الدراسات السابقة مع دراسة ،أبو زعيتر، الساعدي 2015م، مما يؤكد قيام المصرف على توظيف الاموال في استثمارات بمعدلات فائدة اكبر من الذي يدفعها المودع لتحقيق عوائد عالية.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة: بناءاً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (22) تبين أنه وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القروض والتسهيلات الائتمانية ومعدل العائد علي الاصول، وهذه النتيجة منطقية وتتوافق مع التوقعات الاقتصادية والمالية وترى الباحثة

ان توسع المصارف في منح التسهيلات سيرفع ربحيتها دراسة "ابتسام منصور" 2015م و"ميسون العمدة" 2018م،

2-4 مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:- بناءً على النتيجة الاختبارات الاحصائية

السابقة المدرجة بالجدول رقم (8) وتبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي استثمارات مصرف الصحاري على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). لذا يرى الباحث أن هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات الدراسات السابقة مما يؤكد نجاح السياسة التي يتبعها المصرف في توزيع موارده واستثمارها واستغلال جميع الفرص الاستثمارية وسداد الالتزامات المالية للعملاء والمودعين. وتم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى: بناءً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (32) تبين أنه وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات القصيرة الاجل ومعدل العائد علي حقوق الملكية، وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات التي تشير الى تجنب المصارف قدر الامكان عند اقدمها على منح قروض ذات تصنيف ائتماني عالي مما يؤدي إلي خفض الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يعمل علي تعظيم العائد وخفض المخاطرة.

مناقشة الفرضية الفرعية الثاني : بناءً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (37) تبين أنه وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمارات الطويلة الاجل ومعدل العائد علي حقوق الملكية، لذا يرى الباحث أن هذه النتيجة تتوافق مع التوقعات الدراسات السابقة مع دراسة، أبو زعيتر، الساعدي 2015م، مما يؤكد قيام المصرف على توظيف الاموال في استثمارات بمعدلات فائدة اكبر من الذي يدفعها المودع لتحقيق عوائد عالية.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة: بناءً على النتيجة الاختبارات الاحصائية السابقة المدرجة بالجدول رقم (42) تبين أنه وجود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القروض والتسهيلات الائتمانية ومعدل العائد علي حقوق الملكية، وهذه النتيجة منطقية وتتوافق مع التوقعات الاقتصادية والمالية وترى الباحثة ان توسع المصارف في منح التسهيلات سيرفع ربحيتها دراسة "ابتسام منصور" 2015م و"ميسون العمدة" 2018م.

2-4 : النتائج

إن الغرض من الدراسة التعرف على اثر الاستثمارات مصرف الصحاري على ربحية باستخدام برمجيات SPSS وإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد وبعد إن تم الانتهاء من اختبار الفرضيات سيتم عرض نتائج الدراسة ومن تم توصياتها:

النتيجة الرئيسية

1. أثبتت الدراسة وجود اثر معنوي لاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (العائد على الاصول)، وهذا الدليل يعود على كفاءة ادارة المصرف في حسن استخدام الموارد المالية المتاحة وتوجهها نحو الاستثمار الامثل.

2. توصلت هذه الدراسة الى وجود أثر معنوي للاستثمارات المالية قصيرة الأجل على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (43.9%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بأثر (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل)، وهذا يعود على كفاءة المصرف في توظيف الاموال في استثماراته على توظيف الاموال في استثمارات بمعدلات فائدة اكبر من الذي يدفعها المودع لتحقيق عوائد عالية، وهذا يتفق مع دراسة (ابو زعيتر، 2015م).

3. أظهرت هذه الدراسة الى وجود أثر معنوي للاستثمارات المالية طويلة الأجل على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (32.7%) من التغير في (معدل العائد على الأصول) يعود إلى التغير في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بأثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)، وهذا يعود على تشجيع المصرف على زيادة حجم الموجودات مما يسهل انتهاز الفرص الاستثمارية لتحسن ربحيتها.

4. تبين من الدراسة الى وجود أثر معنوي للقروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (32.7%) من التغير في (معدل العائد على

الأصول) يعود إلى التغيير في (القروض وتسهيلات الائتمانية) إذا لم يتأثر (معدل العائد على الأصول) إلا بأثر (القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (ميسون العمدة) 2018م، و(ابتسام منصور) 2019م.

النتيجة الرئيسية الثانية:

1. اتضح من الدراسة وجود أثر معنوي لاستثمارات مصرف الصحاري على ربحيته (العائد على حقوق الملكية)، وهذا الدليل يعود على كفاءة ادارة في حسن استثمار الاموال التي يقوم بها المصرف.

2. اظهرت هذه الدراسة الى وجود أثر معنوي للاستثمارات المالية قصيرة الأجل على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (85.4%) من التغيير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغيير في إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (إجمالي استثمارات المالية قصيرة الأجل) وهذا يعود على كفاءة المصارف على تحقيق أهم اهدافها وهو التوازن بين السيولة والربحية والامان.

3. توصلت هذه الدراسة الى وجود أثر معنوي للاستثمارات المالية طويلة الأجل على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (32.7%) من التغيير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغيير في (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (إجمالي الاستثمارات المالية طويلة الأجل)، وهذا دليل يعود على كفاءة هذه الصيغة من الناحية التطبيقية.

4. تبين من الدراسة الى وجود أثر معنوي للقروض والتسهيلات الائتمانية على ربحية المصرف الصحاري (العائد على الأصول). حيث أن (32.7%) من التغيير في (معدل العائد على حقوق الملكية) يعود إلى التغيير في (القروض وتسهيلات الائتمانية) إذا لم يتأثر (معدل العائد على حقوق الملكية) إلا بأثر (القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (ميسون العمدة) 2018م، و(ابتسام منصور) 2019م.

3-4-: التوصيات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تتقدم الباحثة بالتوصيات التالية:

- 1- من الضروري قيام المصرف بالاهتمام بدراسة وتحليل طلبات الائتمان وفق أسس عملية سليمة وان يكون القرار الائتماني للمصرف مستند علي الجدوى الاقتصادية للمشروع وعدم الاهتمام علي الضمانات بما يمكنها من منح قروض ذات تصنيف ائتماني عالي مما يؤدي إلي خفض الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يعمل علي تعظيم العائد وخفض المخاطرة.
- 2- ضرورة أن تعمل المصارف على تطوير خدماتها المصرفية إتباع الاسس العلمية في كيفية التعامل مع العمليات المصرفية وتعزيز كفاءة المصرف وكسب ثقة الجمهور .
- 3- إنشاء وحدة إدارية مهمتها تحليل وتقييم الاستثمارات للمفاضلة بين الفرض الاستثمارية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.
- 4- تشجيع المصرف على زيادة حجم الموجودات مما يسهل انتهاز الفرص الاستثمارية لتحسن ربحيتها.
- 5- رسم سياسية ائتمانية واستثمارية رشيدة تحقق المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان .
- 6- من الضرورة اهتمام إدارة المصرف بالخطط التدريبية والتطويرية لموظفيها .
- 7- تطوير وانشار الجغرافي للمصرف زيادة توسيع عدد الفروع لجذب مزيد العملاء .
- 8- قيام المصرف على توظيف الاموال في استثمارات بمعدلات فائدة اكبر من الذي يدفعها المودع لتحقيق عوائد عالية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد محمد فرحات ، إدارة المصارف _ عمليات مصرفيه _ الطبعة الاولى ، 1440 هـ ، 2019م .
2. أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف، دار زهران للنشر ، الأردن ، 1994م.
3. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2015م.
4. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ومذخل التحليلي والنظري ، دار وائل للنشر ، الأردن، ط 1 ، 2008 م.
5. اللوزي واخرون ، سليمان احمد ، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 1997 م.
6. أبو حمد قدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل ، العراق ، 2005م.
7. ابن حمودة ، "تقنيات مصرفية" ، محاضرة غير منشورة، فرع مالية ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003\2004.
8. بشير علي التويرقي ، الادارة المالية بفاعلية (مفاهيم وتطبيقات معاصرة)، دار الراي للطباعة والتجليد ، طرابلس 2، 2008م.
9. د/ جمال إبراهيم داود ، تحليل الإرتباط ونماذج الانحدار البسيط - دار الكتب الوطنية - بنغازي- الطبعة الأولى - 2004 - ص15.
10. جميل الزيدانيين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي والمنظور العلمي ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، 1999م.
11. جمعة خليفة الحاسي واخرون ، "المحاسبة المتوسطة"، منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي ، ط 4، 2006م.
12. -حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، المحاسبة والمالية والمصرفية، دارالناشر اليازوري Yazouri Group for Publication and Distribution ، 2020 .
13. حنان رضوان ، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ الي المعايير ، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003 م.
14. حسين جميل البديري ، البنوك/مدخل محاسبي واداري ، عمان، مؤسسة الوراق ، 2003م.
15. حسين بن هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر ، الأردن ، 2002م.
16. حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
17. حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 م.
18. خيرت ضيف ، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1974 م.
19. خالد امين عبد الله ، اسماعيل ابراهيم الطراد ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، 2006م
20. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2، 2009 م.

21. خليل الشماع ، إدارة المؤسسات المالية ، دار المعارف للطباعة ، بغداد ، 1967م.
22. خلدون ابراهيم الشديفات ، إدارة وتحليل مالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2001م.
23. دريد محمد أحمد ، الأستثمار في قراءة المفهوم والأنماط والمحددات ، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2015م.
24. دريد كامل آل شبيب ، الأستثمار والتحليل الأستثماري ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية ، 2007م.
25. رعد حسن الصرن ، نظريات الإدارة و الأعمال ، دراسة ل401 ، نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ط1 ، 2004 م.
26. زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط3 ، 2006م.
27. زياد رمضان ، مبادئ الأستثمار المالي والحقيقي ، 1997.
28. سيد الهواري ، إدارة البنوك ، مكتب عين شمس ، القاهرة ، 1986 م.
29. سمير سليم فاضل - تحليل الإرتباط ونماذج الأتحاد البسيط - دار الكتب الوطنية - بنغازي - الطبعة الأولى - 2004 - ص15.
30. شاكر قزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان الطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 1989 م .
31. صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقِع والتطبيقات العملية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2009 م .
32. صلاح الدين حسن السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1998م.
33. صلاح الدين حسن السييس ، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية دار النشر ، مجموعة النيل العربي ، ط1 ، 2011م.
34. ضياء مجيد الموسوي ، الأقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993م.
35. طه طارق ، إدارة البنوك ونضم المعلومات المصرفية ، دون دار نشر الإسكندرية ، مصر ، 2000م.
36. طلال كداوي ، تقييم القرارات الإستثمارية ، البازوري ، الأردن ، 2008 م.
37. طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، المفاهيم والمبادئ والتجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، دار الجامعية ، 2005 م.
38. طارق عبد العال حماد ، " تقييم أداء البنوك التجارية _ تحليل العائد والمخاطرة " دار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1999م.
39. عباس بشير العلاق ، إدارة المصارف ، مدخل وظيفي ، عمان ، الأردن ، 2001م.
40. عبد الالة نعمة _ محاسبة المنشآت المالية امحاسبة البنوك وشركات التأمين ، دار حنين ، عمان ، 1996 م .
41. عبد الله ، خالد أمين ، العمليات المصرفية ، والطرق المحاسبية الحديثة ، بيروت ، 1987م.

42. عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف ، السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ، دار الجامعة الإبراهيمية ، 2007_2008م.
43. عبد الحميد طلعت أسعد ، إدارة البنوك ، مدخل تطبيقي ، مكتبة عين الشمس ، 1981م.
44. عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة، الإبراهيمية، 2008 م.
45. عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للطباعة والنشر ، الأردن، 1999م.
46. عبد النعيم مبارك ، مبادي علم الإقتصاد. دار الجامعة، الإسكندرية، 1997م.
47. عبد الواحد غردة ، " ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قائمة _".
48. عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار الجامعة، مصر ، 2003-2004 .
49. عادل محمد رزق ، الاستثمارات في البنوك ومؤسسات المالية من منظور إداري محاسبي ، دار طيبة ، مصر ، 2004 م.
50. عليوش قريوع كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
51. عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة" عملياتها وإدارتها"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002م.
52. عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوي الاقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية، دار الجامعة، الجزائر، 2000م.
53. عبد الهادي ، محمد سعيد ، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 م .
54. عباس حميد يحي التيمي ، وحكيم محمود فليح الساعدي، الإدارة والأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والإقتصاد، ط 1 ، 1436هـ ، 2015م.
55. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الواجهة القانونيه ، دار النهضة العربية، القاهرة، لعام 1993م.
56. على العماري، علي العجيلي - الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق - دار الحكمة - طرابلس - الطبعة الثانية - 2008 - ص 605.
57. عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية أسهم سندات وثائق الأستثمار الخيارات ، دار الجامعة للنشر ، مصر، 2003م.
58. فائق شقير وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000م.
59. فير هندي ، الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر ، ط 4، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 1999 م .
60. فايز سليم حداد ، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 4، 2014م

61. فيصل محمود الشواور، الأستثمار في بورصة الأوراق المالية والأسس النظرية والعلمية ، دار وائل ، الأردن ، ط 1 ، 2008م.
62. فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي المعاصر)، دار وائل للنشر ، عمان ، ط2 ، 2003م.
63. فايز تيم ، مبادئ الإدارة المالية ، المكتبة العلمية للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود ، ط 3 ، 2011م.
64. قطب مصطفى سانو، الأستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، ط 1 ، 2000م.
65. ماهر كنج شكري ، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق) نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ط 1، 2004م.
66. محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة (اسكندرية) ، 2005م.
67. محمد محمود الخطيب ، العوامل المؤثرة علي الاداء المالي وأثره علي العوائد وأسهم الشركات ، دار الحامد ، عمان ، ط1، 2010م .
68. منير إبراهيم الهندي ، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات) ، مركز الدلتا لطباعة ، ط3، 2006م.
69. مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف الإئتمان، دار الجامعة الجديدة، للنشر ، الأسكندرية ، 1999م.
70. محمد السهوري ، اقتصاديات في النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، فلسطين ، غزة، 1999م.
71. محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف الإسكندرية، دون تاريخ .
72. محمود حسين الوادي ، واخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2014م .
73. محمود يونس، ومحمد عبد النعيم مبارك ، أساسيات علم الإقتصاد ، دار الجامعية ، بيروت ، دون تاريخ.
74. معين رجب ، النقود والمصارف، ط 2 ، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة ، 1999م.
75. محسين عبد الحليم ، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حقائق وارقام ، جمعية عمال المطبخ التعاونية 1994م.
76. محمد سعيد انور سلطان ، أدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2005.
77. محمد ناصر الهواري ، يحي أبو طالب "التأصيل العلمي والعملية للنظرية المحاسبية وتطبيقاتها في ضوء المعايير المحاسبية المهنية"، مكتبة الشباب _ القاهرة ، 1994م
78. محمد مطر ، أدارة الإستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، ط 5، الأردن، 1999م.
79. محمد عباس حجازي ، "نظرية المحاسبة"، دار الهندسية للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م.
80. عبد الحميد عبد المطلب، " البنوك الشاملة " ، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2000م.
81. محمد إبراهيم العامري، الإدارة المالية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد ، عراق ، 2001م.
82. محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد ، بورصة أوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعية ، مصر ، 2002م.

83. محمد سامر عاشور، هيثم الطاس، المصارف والتشريعات المصرفية، منشورات جامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018 م.
84. مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة ط 1، 2005 م.
85. منصور الزين، تشجيع الأستثمار وأثره علي التنمية الإقتصادية، دار الراية، الأردن، ط 1، 2013 م.
86. مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1998 م.
87. نبيل شاكور، التحليل المالي، وكتابة التقارير المالية، ط 2، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 م.
88. نمر حلمي، نظرية المحاسبة المالية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة..
89. ناصر داوي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997 م.
90. هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، صفاء للنشر، عمان، ط 1، 2015 م. 27
91. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2009 م.

ثانياً الرسائل العلمية :

1. إبتسام منصور إبراهيم، أتر منح الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية، رسالة ماجستير جامعة طرابلس، 2015.
2. أحمد الهادي أبو القاسم دوزان رسالة ماجستير بعنوان دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية (دراسة مقارنة بين مصرفي الجمهورية والأمة، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية، 2002 م.
3. أحمد حسين أحمد الهمشراوي، اتر عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2007 م.
4. احلام عبد المولي حسن السفاف، أتر الهيكل التمويلي على ربحية المصارف التجارية، (دراسة تطبيقية خلال الفترة من 1990_2014) رسالة ماجستير جامعة طرابلس، 2020-2021.
5. أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك (دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006_2007 م.
6. ايمن الرشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير جامعة آل البيت، عمان، 2002 م.
7. باسل جبر حسن أبو زعيتير، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، (دراسة خلال الفترة من 1997_2004) رسالة ماجستير جامعة فلسطين، 2004 م.
8. باسل ابوزعيتير، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير جامعة فلسطين، 2015 م.
9. برحومة عبد الحميد، "محددات الأستثمار وأدوات ومراقبتها"، إعداد نموذج قياسي للإستثمار بالجزائر، (دراسة حالة الفترة من 1994_2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006_2007 م.

10. رقية مصباح سعد، تقييم الأداء المالي لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية، (دراسة تحليلية خلال الفترة من 2017_2011) رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية 2013.
- 11.رامي أكرم مزيق ،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا ، 2014 .
- 12.شريط صلاح الدين، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، (دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع إمكانية تطبيقها على الجزائر)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011_2012.
- 13.عبدالقادر مصطفى أبو القاسم الكلبي، الأداء المالي لمصرفي التجاري الوطني والجمهورية، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية، 2007م.
14. عبد الكريم محمود ضوء دعلوس، دراسة بعنوان : أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي) دراسة بالمنطقة الغربية، جامعة الزاوية، 2019 -2020 ، ص 99 – 100.
15. علي عمران طالب ، الهيكل التمويلي واثره علي ربحية الشركات المعدنية الكيماوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
16. فريال طير الوزيرة فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، الجزائر، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج ، 2014_2015م.
- 17.مصطفى يشير العلو، تقييم أداء المصارف التجارية في مرحلة ما قبل الانضمام لاتفاقية تحديد التجارة والخدمات المالية (دراسة تطبيقية علي مصرف الصحاري) ، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية، 2009-2010 .
- 18.محمد جموعي قريشي، "تقييم الأداء المؤسسات المصرفية"، (دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة من 1994_2000) ، رسالة ماجستير الجزائر، 2005م.
- 19.محمد شايب، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال علي فعالية أنشطة المصارف التجارية الجزائرية، (دراسة حالة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف) رسالة ماجستير جامعة الجزائر .
- 20.محمود ضوء دعلوس ، دراسة بعنوان اثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي ، دراسة تطبيقية علي فروع مصرف الصحاري بالمنطقة الغربية ، جامعة الزاوية ، 2019\2020 .
- 21.مروان غانم، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير جامعة آل البيت، عمان.
- 22.منير علي محمد القحاش، تأثير الشراكة المصرفية علي الأداء مصرف الصحاري التجاري الليبي (دراسة حالة الفترة من 2003_2008) ، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية، 2010م.
- 23.ميسون سعيد العمدة، رسالة ماجستير بعنوان أثر التسهيلات الائتمانية علي ربحية البنوك، (دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الأردنية) رسالة ماجستير الجامعة الاردنية، 2020.
- 24.نجوي مختار البدري جبريل، التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية، (دراسة تطبيقية علي بنك التضامن الإسلامي خلال الفترة من 2008_2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م.

25. نمري نصر الدين، "الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الاتفاق الاستثماري (دراسة حالة مشروع كهربية السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008_2009م.

ثالثاً:- المجالات والنشرات العلمية.

1. أحمد عبد الفتاح ، " قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف العربية " ، مجلة 14، العدد 16 ، 1994م .
2. تهتان موراد، شروقي زيد الدين ، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية في الجزائر 2005-2011 ، العدد 1، جامعة المدية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 2014.
3. جيرالد فوكس، " الخصائص الأساسية للمصارف ذات الأداء المالي العالي " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 3، العدد 4، سنة 1995م .
4. جديع فهد الفيلة الرشدي ، (الودائع النقدية التقليدية والاستثمارية في قانون التجارة والبنوك الإسلامية الكويتي دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي) ، مجلة الحقوق ، مجلد 2، العدد 2 ، 2004 م .
5. حسين شحادة الحسين ، علاء الدين الحسيني، (الأسناد التجارية وعمليات المصارف) منشورات جامعة حلب ، 2008 م .
6. حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1999 م
7. كارلا فرلونج، " قاعدة للاحتفاظ بالعمل " ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 1، العدد 1 .
8. علي محمود محمد، علي كنعان ، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 30، العدد الاول، 2014،
9. قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على الربحية المصارف التجارية دراسة عينة من المصارف الاهلية العراقية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2014.
10. مجلة البنوك ، " سياسة الاستثمار في البنوك " ، العدد 29مايو /يونيو 2001 م .
11. مصطفى كمال طة ، علي البارودي ، (القانون التجاري) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2001 م .
12. ميثاق هاتف عبد السادة ، الهام ناظم ، بلال نوري سعيد ، تقييم الأداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية ، دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد سادس عدد أول ، 2008 .

13. نهاد إبراهيم باشا ، " ربحية المصارف التجارية " ، مجلة المصارف العربية، بيروت ، العدد 80 أغسطس، 1987م .
14. هند ضياء عبد الرسول - تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني ،مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية- العدد 2 ،الجزء c ،ايلول 2018 .

رابعاً : التقارير المالية

- 1- التقارير السنوية لمصرف الصحاري (1999_2019).

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. إضاءات ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، العدد الثاني عشر، يوليو، 2011م .
2. إضاءات " القروض المصرفية ومعايير منحها " ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، الكويت، العدد 11 ، 2011 م . من المواقع Kibs. http://www.edu.kw/upload/Loans_386.Pdf
3. محمد الجفائري ، عماد جحيدر ، المراجع، مجلة الاقتصاد وعلوم السياسة .
4. موقع الويب www.Saharabank.com.ly

الملاحق

ملحق نتائج الحاسب الآلي

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
معدل العائد على الأصول	.146	21	.200*	.923	21	.099

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
معدل العائد على الأصول	.146	21	.200*	.923	21	.099

*. This is a lower bound of the true significance

Correlation

		معدل العائد على الأصول	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل
معدل العائد على الأصول	Pearson Correlation	1	-.663**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	21	21
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	Pearson Correlation	-.663**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	21	21

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
معدل العائد على الأصول	.146	21	.200*	.923	21	.099

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.663 ^a	.439	.410	.25694

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات المالية قصير الأجل,

b. Dependent Variable: معدل العائد على

الأصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.983	1	.983	14.886	.001 ^a
	Residual	1.254	19	.066		
	Total	2.237	20			

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.787	.102		7.687	.000
	الاستثمارات المالية قصير الأجل	-9.018E-11	.000	-.663	-3.858	.001

Dependent Variable: معدل العائد على

الاصول

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.232	21	.004	.763	21	.051

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

Correlations

		معدل العائد على الاصول	الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل
معدل العائد على الاصول	Pearson Correlation	1	-.572**
	Sig. (2-tailed)		.007
	N	21	21
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	Pearson Correlation	-.572**	1
	Sig. (2-tailed)	.007	
	N	21	21

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.572 ^a	.327	.292	.28149

a. Predictors: (Constant), الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على
الاصول

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.732	1	.732	9.233	.007 ^a
Residual	1.506	19	.079		
Total	2.237	20			

a. Predictors: (Constant), الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على
الاصول

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.588	.075		7.831	.000
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	-1.318E-9	.000	-.572	-3.039	.007

a. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.105	21	.200*	.974	21	.815

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

Correlations

Correlations

		معدل العائد على الاصول	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية
معدل العائد على الاصول	Pearson Correlation	1	.272
	Sig. (2-tailed)		.033
	N	21	21
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	Pearson Correlation	.272	1
	Sig. (2-tailed)	.033	
	N	21	21

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.819 ^a	.671	.655	.32984

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.819 ^a	.671	.655	.32984

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.441	1	4.441	40.815	.000 ^a
Residual	2.176	20	.109		
Total	6.616 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

ANOVA^{c,d}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.441	1	4.441	40.815	.000 ^a
Residual	2.176	20	.109		
Total	6.616 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	3.865E-10	.000	.819	6.389	.000

a. Dependent Variable: معدل
العائد على الأصول

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.117	21	.200*	.962	21	.558

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

Correlations

Correlations

		الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	Pearson Correlation	1	.413
	Sig. (2-tailed)	.063	.171
	N	21	21
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	Pearson Correlation	.413	1
	Sig. (2-tailed)	.063	-.350
	N	21	21
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	Pearson Correlation	.171	1
	Sig. (2-tailed)	.458	.120
	N	21	21

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.892 ^a	.795	.761	.27448	2.410

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.260	3	1.753	23.274	.000 ^a
Residual	1.356	18	.075		
Total	6.616 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.892 ^a	.795	.761	.27448	2.410

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الاستثمارات المالية قصير الأجل	-8.221E-11	.000	-.642	-2.789	.012
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	1.026E-10	.000	.032	.215	.832
00	6.281E-10	.000	1.331	6.945	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على
الاصول

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.167	21	.129	.923	21	.100

a. Lilliefors Significance Correction

Model Summary^{d,e}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.892 ^a	.795	.761	.27448	
2	.891 ^c	.795	.773	.26750	2.378

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

d. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

e. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{d,e}

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.260	3	1.753	23.274	.000 ^a
	Residual	1.356	18	.075		
	Total	6.616 ^b	21			
2	Regression	5.257	2	2.628	36.733	.000 ^c
	Residual	1.360	19	.072		
	Total	6.616 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

d. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

e. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	-8.221E-11	.000	-.642	-2.789	.012
	الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	1.026E-10	.000	.032	.215	.832
	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	6.281E-10	.000	1.331	6.945	.000
2	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	-7.848E-11	.000	-.613	-3.378	.003
	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	6.235E-10	.000	1.321	7.283	.000

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الاستثمارات المالية قصير الأجل	-8.221E-11	.000	-.642	-2.789	.012
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	1.026E-10	.000	.032	.215	.832
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	6.281E-10	.000	1.331	6.945	.000
2 الاستثمارات المالية قصير الأجل	-7.848E-11	.000	-.613	-3.378	.003
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	6.235E-10	.000	1.321	7.283	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على
الاصول

b. Linear Regression through the Origin

Excluded Variables^{b,c}

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
2 الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	.032 ^a	.215	.832	.051	.525

a. Predictors in the Model: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

c. Linear Regression through the Origin

Residuals Statistics^{a,b}

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-.3132	.7132	.4103	.29346	21
Residual	-.56225	.44057	.04641	.25635	21
Std. Predicted Value	-2.465	1.032	.000	1.000	21
Std. Residual	-2.102	1.647	.173	.958	21

a. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.172	21	.107	.906	21	55.0

a. Lilliefors Significance Correction

2- نتائج أثر استثمارات مصرف الصحاري على معدل العائد على حقوق الملكية

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
معدل العائد على حقوق الملكية	.149	21	.200*	.951	21	.357

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

Correlations

Correlations

		معدل العائد على حقوق الملكية	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل
معدل العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	1	-.541
	Sig. (2-tailed)		.041
	N	21	21
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل	Pearson Correlation	-.541	1
	Sig. (2-tailed)	.041	
	N	21	21

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.727 _a	.529	.505	6.53195	.529	22.467	1	20	.000	.661

a. Predictors: الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.727 ^a	.529	.505	6.53195	.529	22.467	1	20	.000	.661

a. Predictors: الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	958.584	1	958.584	22.467	.000 ^a
	Residual	853.327	20	42.666		
	Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

ANOVA^{c,d}

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	958.584	1	958.584	22.467	.000 ^a
	Residual	853.327	20	42.666		
	Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	الاستثمارات المالية قصير الأجل	1.541E-9	.000	.727	4.740	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.197	21	.033	.926	21	.114

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

Correlations

		معدل العائد على حقوق الملكية	الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل
معدل العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	1	-.584**
	Sig. (2-tailed)		0.005
	N	21	21
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	Pearson Correlation	-.584**	1
	Sig. (2-tailed)	.005	
	N	21	21

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.584 ^a	.341	.307	3.32381	.341	9.848	1	19	.005	2.197

a. Predictors: (Constant), الاجمالي استثمارات المالية،
طويلة الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	108.798	1	108.798	9.848	.005 ^a
	Residual	209.907	19	11.048		
	Total	318.705	20			

a. Predictors: (Constant), الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	10.030	.886		11.319	.000
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	-1.608E-8	.000	-.584	-3.138	.005

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.115	21	.200*	.927	21	.120

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance

Correlations

		معدل العائد على حقوق الملكية	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية
معدل العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	1	.492*
	Sig. (2-tailed)		.023
	N	21	21
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	Pearson Correlation	.492*	1
	Sig. (2-tailed)	.023	
	N	21	21

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2		Sig. F Change
1	.924 ^a	.854	.847	3.63489	.854	117.137	1	20	.000	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض

وتسهيلات الائتمانية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.924 ^a	.854	.847	3.63489	.854	117.137	1	20	.000	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض

وتسهيلات الائتمانية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1547.662	1	1547.662	117.137	.000 ^a
	Residual	264.249	20	13.212		
	Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.924 ^a	.854	.847	3.63489	.854	117.137	1	20	.000	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض

وتسهيلات الائتمانية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	7.216E-9	.000	.924	10.823	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	7.216E-9	.000	.924	10.823	.000

b. Linear Regression through the Origin

Explore**Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.130	21	.200*	.961	21	.546

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.930 ^a	.864	.842	3.69781	.864	38.170	3	18	.000	2.164

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة

الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1565.783	3	521.928	38.170	.000 ^a
	Residual	246.128	18	13.674		
	Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية

قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	الاستثمارات المالية قصير الأجل	3.566E-11	.000	.017	.090	.929
	الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	-6.315E-9	.000	-.118	-.981	.340
	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	7.516E-9	.000	.963	6.169	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.187	21	.053	.939	21	.211

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.187	21	.053	.939	21	.211

a. Lilliefors Significance Correction

Regression

Model Summary^{e,f}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin–Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.930 ^a	.864	.842	3.69781	.864	38.170	3	18	.000	
2	.930 ^c	.864	.850	3.59999	.000	.008	1	18	.929	
3	.924 ^d	.854	.847	3.63489	-.010	1.390	1	19	.253	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. For regression through the origin (the no–intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

d. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

Model Summary^{e,f}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.930 ^a	.864	.842	3.69781	.864	38.170	3	18	.000	
2	.930 ^c	.864	.850	3.59999	.000	.008	1	18	.929	
3	.924 ^d	.854	.847	3.63489	-.010	1.390	1	19	.253	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

d. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

e. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

Model Summary^{e,f}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Sig. F Change	Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2		
1	.930 ^a	.864	.842	3.69781	.864	38.170	3	18	.000	
2	.930 ^c	.864	.850	3.59999	.000	.008	1	18	.929	
3	.924 ^d	.854	.847	3.63489	-.010	1.390	1	19	.253	1.992

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصيرة الأجل

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

d. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

f. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{e,f}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1565.783	3	521.928	38.170	.000 ^a
Residual	246.128	18	13.674		
Total	1811.911 ^b	21			
2 Regression	1565.673	2	782.836	60.404	.000 ^c
Residual	246.238	19	12.960		
Total	1811.911 ^b	21			
3 Regression	1547.662	1	1547.662	117.137	.000 ^d
Residual	264.249	20	13.212		
Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

d. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

e. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

ANOVA^{e,f}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1565.783	3	521.928	38.170	.000 ^a
Residual	246.128	18	13.674		
Total	1811.911 ^b	21			
2 Regression	1565.673	2	782.836	60.404	.000 ^c
Residual	246.238	19	12.960		
Total	1811.911 ^b	21			
3 Regression	1547.662	1	1547.662	117.137	.000 ^d
Residual	264.249	20	13.212		
Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل , الاستثمارات المالية قصير الأجل

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

d. Predictors: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

f. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الاستثمارات المالية قصير الأجل الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	3.566E-11	.000	.017	.090	.929
	-6.315E-9	.000	-.118	-.981	.340
	7.516E-9	.000	.963	6.169	.000
2 الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	-5.976E-9	.000	-.111	-1.179	.253
	7.602E-9	.000	.974	10.315	.000
3 الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	7.216E-9	.000	.924	10.823	.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Excluded Variables^{c,d}

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
2 الاستثمارات المالية قصير الأجل	.017 ^a	.090	.929	.021	.215
3 الاستثمارات المالية قصير الأجل	-.091 ^b	-.603	.554	-.137	.329
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	-.111 ^b	-1.179	.253	-.261	.803

a. Predictors in the Model: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية, الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل

b. Predictors in the Model: الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.130	21	.200*	.961	21	.546

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

Correlations

		الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية
الاستثمارات المالية قصير الأجل	Pearson Correlation	1	.413
	Sig. (2-tailed)		.063
	N	21	21
الاجمالي استثمارات المالية طويلة الأجل	Pearson Correlation	.413	1
	Sig. (2-tailed)	.063	.120
	N	21	21
الاجمالي القروض وتسهيلات الائتمانية	Pearson Correlation	.171	1
	Sig. (2-tailed)	.458	.120
	N	21	21

إضافة إلى ملحق (1) نتائج الحاسب الآلي

Correlations

		معدل العائد على الاصول	الاستثمارات
معدل العائد على الاصول	Pearson Correlation	1	-.611**
	Sig. (2-tailed)		.003
	N	21	21
الاستثمارات	Pearson Correlation	-.611**	1
	Sig. (2-tailed)	.003	
	N	21	21

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاستثمارات ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.611 ^a	.374	.341	.27154	1.692

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.836	1	.836	11.339	.003 ^a
	Residual	1.401	19	.074		
	Total	2.237	20			

a. Predictors: (Constant), الاستثمارات

b. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	.834	.127		6.577	.000		
الاستثمارات	-7.713E-11	.000	-.611	-3.367	.003	1.000	1.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على الاصول

Collinearity Diagnostics^a

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions	
				(Constant)	الاستثمارات
1	1	1.884	1.000	.06	.06
	2	.116	4.034	.94	.94

a. Dependent Variable: معدل العائد على

الاصول

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.2043	.7344	.4567	.20446	21
Residual	-.41880	.93252	.00000	.26467	21
Std. Predicted Value	-1.234	1.358	.000	1.000	21
Std. Residual	-1.542	3.434	.000	.975	21

a. Dependent Variable: معدل العائد على

الاصول

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.250	21	.001	.789	21	0.055

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

		معدل العائد على حقوق الملكية	الاستثمارات
معدل العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	1	0.790
	Sig. (2-tailed)		0.000.
	N	21	21
الاستثمارات	Pearson Correlation	0.790	1
	Sig. (2-tailed)	0.000.	
	N	21	21

Regression

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	^a الاستثمارات	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق
الملكية

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاستثمارات ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

c. Linear Regression through the Origin

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.790 ^a	.624	.605	5.83586	.804

a. Predictors: الاستثمارات

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1130.766	1	1130.766	33.202	.000 ^a
Residual	681.145	20	34.057		
Total	1811.911 ^b	21			

a. Predictors: الاستثمارات

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 الاستثمارات	1.325E-9	.000	.790	5.762	.000	1.000	1.000

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Collinearity Diagnostics^{a,b}

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions
				الاستثمارات
1	1	1.000	1.000	1.00

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Residuals Statistics^{a,b}

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.7176	10.8237	6.4882	3.51237	21
Residual	-7.32205	10.53733	1.94418	5.48529	21
Std. Predicted Value	-1.358	1.234	.000	1.000	21
Std. Residual	-1.255	1.806	.333	.940	21

a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية

b. Linear Regression through the Origin

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.209	21	.017	.933	21	.161

a. Lilliefors Significance Correction

Impact of SAHARA Bank Investments on its profits

Analytical study for the period from 1999 to 2019

Extract

This study aims to measure the impact of the investments of SAHARA bank on its profitability during the period 1999-2019, whereas It was based on studying the behaviour of the dependent variable to measure profitability with two indicators: the rate of return on assets and the rate of return on property. This measure is common with previous studies, which considered it as a major determinant of measuring profitability, even if another measure of profitability, even if it use another measure of profitability with it, as these two indicators reflect the extent of the bank's ability to generate profits from the invested assets represented the independent variables represented in Long-term and short-term investments, the volume of loans and Credit facilities.

The two indicators were calculated through the financial statements, the data were analysed and the relationship measured through standard models to see the extent of the influence of the independent variables on the affiliated dependent variables.

The results of the applied study reached some results as follows:

There is statistically significant effect between Sahara Bank's investments (short-term and long-term investments, loans and credit facilities) on its profitability, as measured by the rate of return on assets.

There is statistically significant effect between Sahara Bank's investments (short-term and long-term investments, loans and credit facilities) on its profitability, as measured by the rate of return on equity.

The study recommended that the bank draw a rational investment and credit policy based on financial analysis and forecasting to allow it achieving its objective.